بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

الإسناد في العربية

ومسائل أخرى

الإسناد في العربية

ومسائل أخرى

الأستاذ الدكتور

صباح عطيوي عبود

أستاذ الدراسات اللغوية في جامعة بابل

الطبعة الأولى

2015م -1436هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الرضوان
للنشر والتوزيع

الإسناد في العربية ومسائل أخرى

ا.د.صباح عطيوي عبود

الواصفات:

اللغة العربية// قواعد اللغة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/3/1422)

ردمك ISBN 978-9957-76-342-8

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب. :926414 عمان 11190 الأردن
E_mail:gm@redwanpublisher.com
:gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com

الإهداء

إلى ولدي محمد عافاك اللّٰه ورعاك

المحتويات

مصطلحات نحوية بين البصريين والكوفيين

حذف الفاعل في العربية

المقدمة

وضع سيبويه كتابه فكان (قرآن النحو) عند العلماء ودستورهم الذي يرجعون إليه في الدرس النحوي، فهو المدونة النحوية الأولى التي عوّلوا عليها، لذلك قالوا:"لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنّ الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره"، ونظرة سريعة إلى مقتضب المبرد ترينا أنّه قد اعتمد عليه كثيرا، حتى وصل الأمر إلى أنْ يحتاج إلى جمله وأمثلته التي صاغها، وكذلك فعل جلّ النحويين بعده.

غير أنّ الناظر في هذه المدونة يجد كثيراً مما يستطيع أن يقول فيه، ابتداءً من المنهج إلى الاستطراد والغموض في كثير من المواضع التي احتاجت إلى شرح وايضاح، فضلا عن شيء من الاضطراب في ترتيب الأبواب والموضوعات والمصطلح النحوي الذي تكلم به، لذلك قالوا قديما أيضاً: كان النحو مجنوناً قبل ابن السراج، فلما وضع أصوله عَقّله، وحقاً لقد نظم في أصوله أصول النحو وأبوابه، حتى كان النحو في زمانه قد اكتمل ونضج مما دعا بعضهم؛ لأن يقول: إنّ النحو قد نضج واحترق، ولسنا هنا بصدد الحديث عن هذا النضج والاحتراق، على الرغم من أنّ هذا القول أصبح أمراً لا يمكن القبول به والميل إليه، لأنّ ما قاله النحويون ولا سيما المتأخرين منهم- يثبت أنّ النحو ما زال ينمو ويسير نحو النضج لا الاحتراق.

وهذا الكتاب مساهمة في طرح مجموعة من النظرات في هذه الأصول التي لا يمكن الاستهانة بها، أو التقليل من شأنها، لأنها بمثابة قوانين وضعت بإحكام

لتفسير هذه اللغة وضبطها بتسهيل تعلمها ومعرفتها على من يريد ذلك، فقد بحثنا في الإسناد ومفهومه عندهم، وتوصلنا إلى أنّ الإسناد يمكن أن يكون على ثلاثة أنواع: التام والناقص والجامد، ثم قلنا شيئاً في بيان معنى التوهم عند اللغويين والنحويين وتفسيره في ضوء الأمثلة التي ذكروها فتوصلنا إلى أنّ التوهم هو نوع من أنواع القياس اللغوي والنحوي قائم على امكان طرد القواعد والقوانين، وبحثنا في أصول المصطلح النحوي عند الخليل وهو المؤسس الحقيقي للنحو العربي، وعنه أخذ النحويون هذه المصطلحات التي كتب لها أنْ تشيع وتستعمل، وتركوا قسما منها فلم يكتب له الشيوع، وفيما يتصل بهذا الأصل- المصطلح أعني- فقد بحثنا فيما عدّوه مصطلحاً خلافياً بين المذهبين، إذ أثبتنا أنّه من استعمال الفريقين.. وأنّه عُوّل على بعض المصطلحات دون أخرى. فهذا القسم لا يرقى إلى أن يكون سمة من سمات الخلاف النحوي بينهما.

ربنا أسألك العفو والمغفرة إنْ شطّ بنا القلم وجانب الحق، واجعل ما كتبناه مفيداً لخدمة لغة القران الكريم. ونسألك السداد فيما نقول وفيما نعمل، إنك أنت الغفور الرحيم.

في الإسناد وأنواعه

في الأسناد وأنواعه

تمهيد:

نظر النحاة إلى الإسناد على أنّه أصل جبّار لا يجوز لهـم أن يتجـاوزوه ولا يخلو منه كلام، فهو عندهم عماد أو عمدة، وغيره الفضـلات، فـلا يحـقّ لنـا أن نتكلّم كلاماً مفيداً خالياً من الإسناد مطلقـاً، ولسـت أريـد هنـا أن أنـال مـنهم، فهم- وأنا على يقين- محقّون في هذا التشدّد لأنّهم يؤمنون أنّ اللغة مبنيّـة علـى وفق أنظمة دقيقة، تتفرّع هذه الأنظمة بانتظام وتتوزّع بدقّة، وأنّ أيَّ خللٍ في هذا التفرّع يعني تصـادما في بنيـة اللغـة، بـل إنّ أيَّ خلـلٍ في النظـام يعـني أنّ اللغـة أصبحت فوضى، لا يحكمها قانون، وما هذه القواعـد الـتي قعّـدوها إلّـا قـوانين تضبط الكلام، والخروج عنها يعني الخروج عن القانون الضابط، لذلك فسـلطة قوانينهم صارمة قوية لا يمكن التسامح معها، بل الذي أريد أن أقول هو أنّهم قد غالوا في ذلك أيّما مغالاة، الأمر الذي ألجأهم إلى أن يركبـوا الصـعب في تفسـير أيّ قول لا ينطبق عليـه حكمهـم، فنشـأ التأويـل والتقـدير والحـذف والتقـديم والتأخير وغير ذلك، فذهبوا مثلا يتأوّلون الفاعل في قوله تعـالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ (يوسف: 35)، فقالوا: ((إنّ الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بدا) أو ضمير السجن المفهوم من الفعل))[1]، وهل بنا حاجة إلى كلّ هذا؟ وما الذي يحدث لو لم نذكر فاعلاً هنا؟ والإسناد كمـا قلـت

(1) همع الهوامع: 1/ 525.

من هذا الذي بحثوا فيه فأصرّوا على ((أنّ التركيب لابدّ أن يشتمل على ركنين مسند ومسند إليه أو موضوع ومحمول، وذلك هو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فإذا حذف أحدهما فعلى نيّة ذكره، ولابدّ حينئذٍ من التقدير))[1].

وقد أرجع الدارسون ذلك إلى احتكامهم إلى المنطق في إقامة قواعد النحو، ناسين أنّ التعبير باللغة من أكثر ما يتجاوز حدود المنطق ورسومه، فالمتكلّم بإمكانه أن يحذف ويذكر ويقدّم ويؤخّر ويؤكّد أو لا يؤكّد، وما ذلك إلّا استجابة لدواع لا تتعلّق بالمنطق ولا تخضع له، لقد حاول النحاة إخضاع النصوص لقواعدهم، وما خرج عنها حاولوا إرجاعه بتفسير أو تقدير أو تأويل لتسري القاعدة أو قل النظام الذي صاغوه.

لقد وقف النحاة واللغويون أمام التركيب العربي وفحصوا نظامه بعناية تامّة، فرأوه قائما على الإسناد الذي يمكن أن يكون على وجه العموم على نوعين: إسناد تام وإسناد ناقص، ونزيد فيه آخر هو الإسناد الجامد.

الإسناد التام:

يرتبط الإسناد التام عند النحاة بإفادة المعنى، لذلك فكلّ كلامٍ مفيدٍ لابدّ من أن يحتوي على الإسناد الذي يعنون به الربط والتعليق بين التركيب لاعطاء الفائدة من المعنى، قال السيوطي: ((لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد وهو لا بدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه))[2].

---

(1) نحو القرآن: 10.

(2) همع الهوامع: 1/ 64.

لذلك أصبح حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بداً))[1] قانوناً لا يمكن لأحد أن يحيد عنه، ثمّ فصّل فيما يشمله الإسناد، فقال: ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء))[2]، ولمّا كان الأمر يتعلّق بالمعاني فقد تنوّعت رتبة الإسناد، ففي الجملة الفعليّة رتبة المسند أولاً ثمّ المسند إليه، وفي الجملة الاسميّة رتبة المسند إليه أولاً ثمّ المسند، بيد أنّ الأصل في الإسناد عندهم للفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير فصار الإسناد لازماً له دون الاسم[3].

وعبّر عنه ابن يعيش بأنْ تنسب كلمة إلى أخرى بشرط أن يكون لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي يتمّ فائدة يحسن بها الإخبار[4]، لذلك فالإسناد لديه أعمّ من الخبر، ((لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً، وإنْ كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى))[5]، وينفي ابن الحاجب أن يكون الإسناد إخباراً فيقول: ((وهو أن يحكم بشيء على شيء، يقصد بذلك إفادة السامع لا إخباراً، بدليل

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 23.

(2) المصدر السابق والصفحة أيضاً.

(3) ينظر: شرح الرضي: 1/ 252.

(4) ينظر: شرح المفصل: 1/ 20.

(5) شرح المفصل: 1/ 20.

قولهم هل زيد قائم؟ فإنّ الإسناد موجود وليس بخبرٍ))[1]، وكلاهما صواب من حيث الجهة التي نظر إليها، فابن يعيش يعني بالخبر الكلام ذا الفائدة المتحصّلة، سواءٌ أ كان خبراً أم إنشاء، لذلك هو ينفي أن يكون كل مسند خبراً، كالفعل مثلا لأنّه مسند، فقال- وكأنّه يريد الايضاح- ومرد ذلك إلى المعنى، ولو قال إخباراً لكان الأمر متجها.

أمّا ابن الحاجب فقد نظر إلى الخبر على أنّه قسيم الإنشاء فجملة هل زيد قائم؟ عنده ليست خبراً بل هي إنشاء على الرغم من احتوائها على الإسناد، ولسببٍ من هذا وذاك فالنحاة مختلفون في أقسام الكلام، فحذّاق النحاة والبلاغيّون يرونه محصوراً في الخبر والإنشاء، وقال أخرون هو خبر وإنشاء وطلب و((المحققون على دخول الطلب في الإنشاء))[2]، غير أنّ عبارة ابن يعيش ((وليس كلّ مسند خبراً)) نفهم منها أنّ المسند لا يقع خبراً، وهذا غير صحيح، فالفعل يقع خبراً في قولنا: زيد يقوم، وفي نحو: قام زيد الفعل إخبار عن زيد، قال ابن السرّاج: ((والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثا عن الأخ))[3].

ولهذا حدّ بعض النحاة الإسناد بأنّه تعليق خبرٍ بمخبرٍ عنه، نحو: زيد قائم، أو طلبٍ بمطلوبٍ منه، كاضرب[4]. وكأنّي بالرضي يحسّ بهذا المشكل، فيعبّر عن الإسناد بقوله: ((أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى، على

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل:1/ 61.

(2) همع الهوامع: 1/ 47.

(3) الأصول في النحو: 1/ 39.

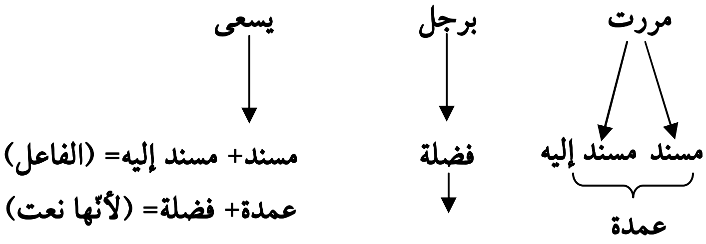
(4) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 5.

أن يكون المخبر عنه أهم مما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ منه))[1]، موضحاً أنّ قوله (أو في الأصل) جاء به ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو (بعت) و(أنت حرّ)، والطلبي نحو هل أنت قائم، وليتك أو لعلّك قائم، والأمر، نحو (اضرب)، والرضي هنا يزيد على الإفادة الافهام والاختصاص، ليتحرّز عن ما يمكن أن يقع مسنداً إليه في نحو (ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربةً) فالمسند إليه أخصّ بالفعل من المنصوبات الأخرى واهمّ بالذكر منها.

ولو عدنا إلى قول سيبويه المتقدّم في الإسناد لوجدنا فيه إجمالاً- في ما نحسب- لهذا فصل العلماء من بعده في هذا الذي شرّع، فشمل الإسناد عندهم عمد الكلام دون الفضلات، وهذا فيه كلام من نواح منها:

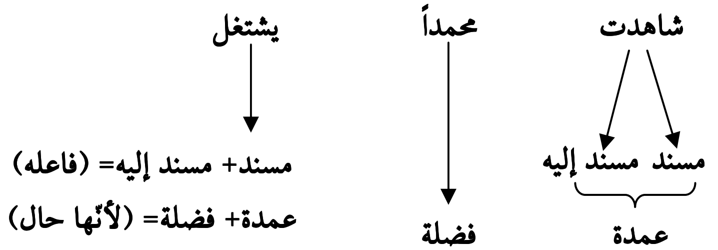
1- لّما كان الإسناد محصوراً في العمد الذي شمل الابتداء والخبر والفعل والفاعل ونائبه نجد الإسناد حاصلاً في الفضلات وذلك في ما يأتي:

أ- في جملة النعت، والنعت فضلة، ففي قولنا: مررت برجل يسعى، جملة (يسعى) فيها إسناد تام ولكنها فضلة في الوقت نفسه، وهذا يمكن ملاحظته من المخطط الآتي:



(1) شرح الرضي: 1/ 30.

ب- في جملة الحال، والحال فضلة أيضاً، ففي نحو شاهدت محمداً يشتغل، جملة (يشتغل) إسنادها تام فهي عمدة، لكنّها في الوقت نفسه فضلة لأنّها حال، وهذا المخطط ايضاح لها:

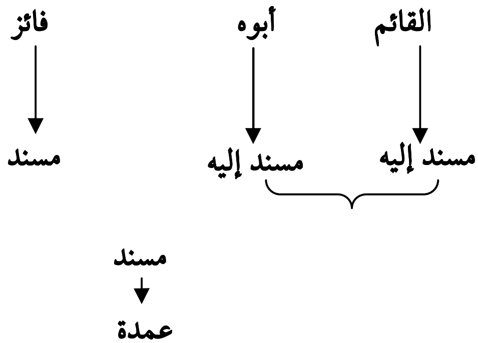


ت- في الجملة الواقعة مضافاً إليه، نحو: آخذ حقّي يوم لا ينفع مال ولا بنون، والإسناد تام في جملة (لا ينفع مال ولا بنون) ولكنّها مكمّلة للظرف هو هنا فضلة، فالظرف والجملة فضلتان.

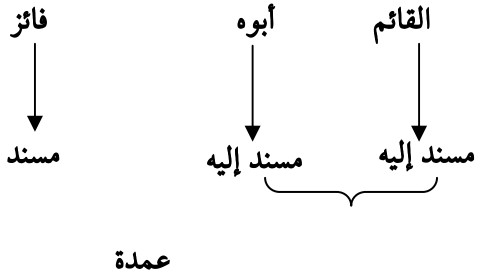
ث- في الاسم الموصول الذي يقع فضلة، نحو سلّمت على من أكرمني، الإسناد في جملة الصلة تام وهي مكمّلة للاسم الموصول وهو فضلة، الأمرالذي يعني أن يقع الإسناد التام فضلة أيضاً.

ج- في المصدر المؤول، في نحو عجبت من أن يقوم زيد (يقوم زيد) إسناد تام، ولكن جاء في حيز المصدر المؤول، وهو هنا فضلة.

2. قد يتنوع الإسناد، وذلك في الجمل التي تحتمل المعاني، ومن ثمّ الأوجه الإعرابية، ففي جملة: القائم أبوه فائز- احتمالان: الأوّل: أن يكون أبوه مبتدأً ثانياً، فهو مسند إليه يتقدمه مسند إليه أيضاً، وهو مع مسنده مسند وهذا واضح في المخطط الآتي:



أمّا الاحتمال الثاني فهو أن يكون (أبوه) فاعلا لاسم الفاعل أي:



والذي نراه في هذه الجمل المحتملة أن يكون الاعتماد على وظيفة السكت في تمييز المعاني وبيان المقصود، والسكت كما يقول ابن منظور"من أصول الالحان، شبه تنفس بين نغمتين من غير تنفس، يراد بذلك فصل ما بينهما"[1]. فإذا كان السكت قبل كلمة (أبوه) تعين الاحتمال الأول، وإن كان بعدها تعين الاحتمال الثاني، أي: القائم * أبوه فائز، القائم أبوه * فائز. وليس هذا في العربية وحدها، ففي الإنكليزية مثلا (an* aim) تعني التسديد إذا كان السكت

(1) لسان العرب: (سكت): 20/ 44.

بعد النون، ولكنها تعني الاسم حين يكون قبلـها (a* name) والكلمـة واحـدة صوتياً[1].

وفي نحو (أ قائم الزيدان) فيها (الزيدان) فاعل سد مسد الخـبر أو قـل هـو مسند إليه يقوم بوظيفة المسند، أي:

أ قائم ← **مسند إليه**

الزيدان؟ ← **مسند + مسند إليه**

مثلها: أ مضروب الزيدان؟ وقع الزيدان نائبا عـن الفاعـل (مسـنداً إليـه) ويقوم بوظيفة المسند (الخبر) اي:

أ مضروب ← **مسند إليه**

الزيدان؟ ← **مسند + مسند إليه**

وأنت ترى صناعة النحو وتمسك النحاة بما سنّه سيبويه في الإسناد وشرّع. ولما كان هذا كله داخلا في عبارته السابقة فإنّ النحاة بعده حاولوا ايضاح قانونـه الصارم وتقييده بعبارات احترازا من هذا وذاك، لذلك أخذ الرضـي مـثلا علـى ابن الحاجب قائلا "كان على المصنف أن يقـول بالإسـناد الأصـلي المقصـود مـا تركب به لذاته"[2]، ومثله جاء في التسهيل" والكلام ما تضمن من الكلـم إسـناداً

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 253, أبحاث في أصوات العربية: 73.

(2) شرح الرضي: 1/ 30.

مفيداً مقصوداً لذاته"[1]، فانظر إلى صناعة النحاة القائمة على الإسناد، كيف يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه في الوقت نفسه، لهذا نرى ابن يعيش يعتذر للنحاة ويعترف بصنعتهم، جاعلا هذا من باب إصلاح اللفظ، بل هو يعترف في الجملتين المتقدمتين أن لا خبر محذوف على الحقيقة، فيقول:"من ذلك قولهم (أقائم الزيدان) يعني أنّه حذف الخبر لسدّ الفاعل مسدّه، واعلم أنّ قولهم أ قائم الزيدان إنّما أفاد نظرا إلى المعنى، إذ المعنى أ يقوم الزيدان، فتم الكلام لأنّه فعل الفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: أ قائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إنّ الكلام تم به، ولم يكن ثمَّ خبر محذوف على الحقيقة"[2].

فانظر كيف يفصلون بين اللفظ والمعنى، ويقيمون على كل منهما حكما استجابة لسلطة الإسناد التي توجب أن يكون لكل مبتدأ خبر، وما الذي يحدث لو لم نذكر الخبر ونكتفي بالفاعل؟ بل الذي نراه أيسر أن يكون إعرابه على ما يأتي: (قائم) اسم فاعل مرفوع، والزيدان فاعله، لأنّه جار مجرى الفعل، ولكنه عدل عنه إلى الاسمية لغرض الدلالة على الثبات، أمّا العمل فواحد، فلا نذكر مبتدأ يستدعي خبرا، والرضي المعروف بجرأته قال في هذا:"والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حدّ المبتدأ الأول، فقالوا إنّ خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسدهّ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا

(1) تسهيل الفوائد: 3, وينظر: شرح الاشموني: 1/ 57.

(2) شرح المفصل: 1/ 95.

خبر له فمن ثم تم بفاعله كلام من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة"[1]، فهو إذن كلام مفيد ويؤلف جملةّ تامة المعنى.

وذكر ابن هشام أنّ (غير) في قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ   يَنْقضي بالهمّ والحَزَنِ

((مبتدأ لا خبر له بل لّما اضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر، وذلك لأنّه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوّة المرفوع بالابتداء))[2]، وهذا اعتراف منه بانعدام الخبر (المسند)، والكلام تام المعنى والفائدة، وهو من باب الإسناد الناقص الذي ذكر فيه المسند إليه دون المسند، أمّا ما ذكره ابن عقيل من أنّ الفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملةٍ[3]، فلا ينطبق على هذا لأنّ اسم الفاعل مع فاعله يؤلّف كلاماً مفيداً، لكنّه ينطبق على الإسناد الناقص الذي سيأتي حديثه.

3. من حديث الإسناد التام عند النحاة أنّ الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو يا زيد ونسب هذا إلى أبي علي الفارسي[4]، وأجابوا أنّ (يا) سدّت مسدّ الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي) فرجعوا إلى الإسناد وتمسّكوا به إذ زيد عندهم مفعول للفعل المحذوف الذي سدتّ (يا) مسدهّ، وهذا ظاهر

(1) شرح الرضي: 1/ 198.

(2) مغني اللبيب: 1/ 211- 212, وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2/ 503- 505.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 201.

(4) ينظر: شرح الرضي: 1/ 32, وهمع الهوامع: 1/ 46.

التعسّف، لأنّهم يشترطون الإفادة في الإسناد التام، والإفادة تحدث عند التقدير، غير أنّ المتأمّل للتقدير يرى أنّهم قد ابتعدوا تماما عن النداء بوصفه أسلوباً خاصاً يطلقه المتكلّم للإفصاح عن معنى يريده فقولنا (ربّ ارحمني) ليس المقصود أدعو ربّي أو أناديه ليرحمني، وقولنا (اتق الله يا رجل) ليس المقصود أنّنا ندعو الرجل ليتقي الله، ألا ترى أنّ التقدير يفكك المعنى ويضيّع الغرض الذي جاء النداء من أجله، لأنّ الأسلوب قد تحول من الإنشاء إلى الخبر، وفي النداء ((الفعل مقصود به الإنشاء))[1]، فليس المقصود الإخبار عن رحمة الله أو تقواه، بل الأمر دعاء وتعجّب وطلب، لذلك لا يتم الغرض في (أدعو ربّي) ليتحصّل الإسناد على شرطهم، بل الفائدة تتحصّل بما بعد النداء فلا يعقل أن تنادي و تسكت بل النداء يكمله جزؤه الآخر أو قل هو تكملة لجزئه الآخر.

إنّ سلطة الإسناد والعامل هي التي جعلت النحاة يقولون بهذا، ولو تأمّلنا نداء النكرة المقصودة وغير المقصودة وجدنا الأمر كلّه راجعا إلى المعنى، فبالبناء المنادى مقصود، وبالإعراب غير مقصود، وكيف يكون ذلك إلا بعلم المتكلّم، وليس معقولاً أن ينادي المتكّلم ويسكت، فالأمر هنا فيه ركنان ركن للنداء وآخر استجابة له، والإسناد الذي رآه النحاة في الركن الأول لا يمكن أن يكون تاما إلّا بما بعده وهم يحدّون المنادى بقولهم: ((هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً))[2]، فهل يصدق هذا الحد على كل منادى؟ وأين الاقبال في المثالين المذكورين، ألم يتفكّك

(1) شرح الرضي: 1/ 312.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المعنى وينته؟ ولاسيّما أنّ النحاة أنفسهم قد تشاغلوا بهذا، فالرضي مثلاً يدافع عن الزمخشري عندما قال ابن الحاجب إنّ الزمخشري لم يحدّ المنادى لإشكاله، قال الرضي: "وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال إنّ الزمخشري لم يحد المعنى لإشكاله... والظاهر أنّ جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله، فإنّ المنادى عنده كل ما دخله (يا) وأخواتها))[1].

من كلّ هذا يتّضح أنّ تقدير النحاة للنداء يبعد التعبير عمّا صيغ من أجله، وأن حدّهم له لا ينطبق على الكثير من الأمثلة، الأمر الذي يدعونا إلى أن نقول: إنّ المنادى من مكمّلات النداء، فلا نداء بلا منادى وإعرابه بحسب ما قال النحاة، ولكن لا داعي لذكر العامل فيه، لأنّ ذكره ((مبني على نظريّة العامل التي لا موجب لها))[2]، وتعسّف النحاة في تطبيقها، وما قول الرضي: ((قد يعرض للجملة ما لا تستعمل كلاما إلاّ بوجوده))[3]، إلاّ تطبيق يسير في هذا الاتجاه، ومن هذا كلّه نخلص إلى أنّ ما نسب إلى أبي علي من أنّ الحرف والاسم يكون كلاما غير مقبول، لأنّه غير مستقل بنفسه ولا مفيد.

4. رأى النحاة أنّ الإسناد قائم على العمد، أمّا الفضلات فلا تدخل فيه، ولكنّنا نقول لمّا كان مدار الإسناد ومردّه إلى المعنى فقد تكون الفضلة هي الفيصل في صحّة الكلام وتمام معناه وعليها يتوقف، فهل تدخل في الإسناد؟ قال

(1) شرح الرضي: 1/ 311, وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 249.

(2) معاني النحو: 2/ 551.

(3) شرح الرضي: 1/ 313.

المبرّد: ((ولو قلت زيد قام عمرو، ولم يجز؛ لأنّك ذكرت اسماً ولم تخبر عنه بشيءٍ إنّما أخبرت عن غيره))[1]، بل نقل الصبّان خلافاً في الفضلات أ تدخل في الكلام أم هي خارجة عنه، فقال:"وقع الخلاف أيضاً في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة، فيه قولان، والثالث التفصيل فإنْ كان حذفها مضراً كنساؤه طوالق إلاّ هنداً وعبيده احرار إلّا زيداً دخلت، وإلّا فلا))[2]، الأمر الذي يترجّح لدينا أنّ الاحتكام يكون إلى المعنى- والنحاة هم ذهبوا إلى ذلك كما مر- فلما كان المعنى متوقفاً عليها فلا يمكن إلاّ أن تكمل الإسناد وتدخل فيه، فالفضلة لها شأن كبير في إتمام المعاني وحذفها يفسدها أحياناً ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ (الدخان: 38) ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ (النساء: 142) وقولنا متى تسافر؟ غداً، نجد أنّ (لاعبين، كسالى) حالان وهما فضلة ولكن الكلام كله مرتكز عليها، فهل يدخلان في الإسناد؟ والجملة الثالثة (غداً) فضلة وهي عماد الكلام ودليل الحذف، بل في حذفها لا يبقى كلام والنحاة يقولون إنّ ((الفضلة مستغنى عنها بما قبلها))[3]، فهل ينطبق قولهم على هذا؟ ونقول: إلى أين أنت مسافر؟ إلى البصرة. والباقي هو الجار والمجرور وهو فضلة أيضاً وهو جواب الاستفهام، وفي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (البقرة: 19) أيمكننا أن نحذف من هذه

---

(1) المقتضب: 4/ 128.

(2) حاشية الصبان: 1/ 57.

(3) كشف المشكل في النحو: 1/ 475.

الفضلات؟ لو حذفنا لما استقام الكلام، وفي المفعولين اللذين أصلهما مسند ومسند إليه نحو ظننت محمداً مسافراً، كيف أصبحا فضلةً؟ وما الذي يحدث لو حذفنا، بل يصل الأمر إلى أبعد من هذا فنجد العمدة محذوفة وجوباً والفضلة مذكورة وجوباً كما في الاغراء والتحذير نحو"(إياكم والنميمة) فالمذكور واجب الذكر وهو فضلة والمحذوف واجب الحذف وهو عمدة. من كل هذا يترجح لدينا أنّ هذه الفضلات التي هي مدار الكلام ولا تتمّ الفائدة إلّا بها داخلة في الإسناد مكمّلات للمعنى، أمّا قول ابن السرّاج: ((فالاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عنها بالسكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب))[1]، فهو قول عام لا يطّرد في الكلام، من جهة أنّ الفضلات قد تحلّ محلّ العمد فتؤدّي وظيفتها في الإسناد، نحو غشي عليه، وانطلق به وصيم رمضان، فما بعد الفعل نال من القوّة فأصبح مسنداً إليه نظراً لحاجة المسند ليستقيم الكلام وتتم المعاني، وقد عبّر عن هذه الحال برجشتراسر بأنّ المسند إليه مفقود في اللفظ موجود في المعنى[2]، وهو بلا شك ينظر إلى حال اللفظ كما هو عليه، فهو شبه جملة أعطي قوة المسند إليه وحل محله، ومن كلّ ما تقدّم نستدلّ على ضعف الأصل الذي صاغوه وتمسّكوا به ووهنه ما دام الأمر معقوداً على المعاني، كما قال ابن يعيش سابقاً.

5. ومن حديث الإسناد التام عند النحاة ما ذكره ابن هشام عن الجملة الظرفية عنده((هي المصدّرة بظرفٍ أو جارٍ ومجرور نحو (أ عندك زيد؟) و(أ في الدار

---

(1) الأصول في النحو: 1/ 83.

(2) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 142.

زيد؟) إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ،ومثل الزمخشري لذلك بـ(في الدار) في قولك (زيد في الدار) وهو مبنى على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لا اسم وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه))[1]، ونفهم من هذا أنّ في هذه الجملة ثلاثة محلاّت إعرابية: الأول: أن يكون زيد فاعلاً بالاستقرار المحذوف، الثاني: أن يكون زيد مبتدأ والظرف والجار والمجرور خبراً عنه، والثالث: أن يكون زيد فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور، لهذا قيّد الزمخشري بأن يكون الاستقرار المحذوف فعلاً محذوفاً وبقي الضمير لينتقل إلى الظرف بعد أن عمل فيه. وفي الوجه الأول: الجملة فعليّة فيكون زيد فاعلاً لفعل محذوف تقد يره (استقرّ) وجوّزوا اسميته، وهذا الإسناد تام لذكر الطرفين، وعلى الوجه الثاني الجملة اسمية ركناها المسند والمسند إليه المذكوران وهو تام أيضاً. أمّا الوجه الأخير وهو ما سمّي بالجملة الظرفية فالمسند غير موجود، لأنّه قد حذف وحده وبقي ضميره لينتقل إلى الظرف أمّا المسند إليه (زيد) فهو فاعل.

وأنت ترى التعسّف والتعقيد هنا في غاية الوضوح، فلماذا حذف الفعل؟ وأين الضمير الذي بقي لينتقل إلى الظرف بعد أن عمل فيه؟ و أي منهما العامل؟ أ يعمل الظرف في الضمير أو يعمل الضمير في الظرف؟ وإذا كان الضمير باقياً فكيف يكون (زيد) فاعلا بالظرف؟ وهل من الفائدة ذكر هذا النوع من الجمل التي لا يمكن تصوّرها إلّا بهذه المشتقّة؟ وهل بنا حاجة إليها؟ وإذا كانت هذه الجملة ظرفية مستقلة برأسها فهل تصمد أمام

(1) مغني اللبيب: 2/ 492.

علامات الجملة الاسمية؟ وعلامات‌ها صحة دخول النواسخ عليها، فنقول: (("أ إنّ عندك زيداً" ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه، ونقول: أظننت عندك زيداً؟ ولو كان فاعلًا لم ينتصب؟ ويقول: (أ كان عندك زيد) فزيد اسم كان لا فاعل وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان؟ ونقول (أعندك كان زيد؟) و(أ عندي ظننت زيداً) فتدخل كان وظن عليه مباشرة ومعلوم أنّه لا يصح إدخالهما على الفاعل))[1]، قال الصبان: ((والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ))[2] ، ولهذا كله فليس من الحكمة والتيسير أن يكون (زيد) فاعلاً، ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه الجملة ظرفية قسيمة للجمل الأخرى، وليس بنا حاجة إلى جمل ظرفية أصلا.

الإسناد الناقص:

الإسناد الناقص لدى النحاة هو ((ما ذكر فيه احد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظاً ولا تقديراً))[3]، وقد تقدم ذكر تعلّقهم بالإسناد وأنّ المتكلّم لا يجد منه بداً كما قال سيبويه، وبسبب من هذا التعلّق فإنّنا قد نجد تناقضاً في كلامهم على الإسناد، ففي قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ (القمر: 7) يقولون إنّ خشّعاً وهي حال منصوب وهو فضلة مسند إلى الأبصار والأبصار مسند إليه، قال الزمخشري عن (خشّعاً): ((حال من الخارجين فعل للأبصار، كما

(1) الجملة العربية وتأليفها وأقسامها: 182.

(2) حاشية الصبان: 3/ 48.

(3) الجملة العربية: 21.

نقول: تخشع أبصارهم))[1] فانظر إلى سيطرة سلطة الإسناد، وكيف يقع الحال وهو فضلة مسنداً والمسند عمدة، وفي قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (النساء: 75) قال الزمخشري أيضاً عن (الظالم) ((هو وصف للقرية، إلّا أنّه مسند إلى أهلها))[2] فلم يستطع الإفلات من أسر الإسناد الذي كان لابدّ منه كما قال سيبويه، فكيف يكون (الظالم) مسنداً (عمدة) وهو صفة (فضلة)؟ وقال الرضي: ((فإنّ"حسناً "في قولك (إنّ رجلا حسنا غلامه في الدار) مسند إلى (غلامه) بعد دخول إنّ عليها وليس بخبرها))[3].

وهذا يعني أنّ (حسناً) نعت وهو فضلة، ولكنّه مسند إلى (غلام)، فالنحاة يدورون في فلك الإسناد القائم على وجود الركنين، والحقّ أنّ ما ذهبوا إليه واضح التناقض، الأمر الذي يدعو إلى القول إنّ الإسناد التام مفقود، وهذا من قبيل الإسناد الناقص الذي يذكر فيه أحد الطرفين، فأبصارهم مسند إليه بلا مسند، و أهلها مسند إليه بلا مسند أيضاً. وهذا الأمر ليس خاصّاً بالعربية بل هو موجود في كثير من اللغات، وقد أورد برجشتراسر مثالين لذلك، من الفرنسيّة واحد ومن الانكليزية آخر، فيقول: ((والجملة المفقودة المسند إليه كثيرة في اللغات الغربية نحو: IIpleyt أو I trains طبيعتها ضد ما ذكرناه من (غشي عليه) فإنّا وجدنا في (غشي عليه) أنّ المسند إليه مفقود في اللفظ موجود في المعنى، وفي المثالين الفرنسي والانكليزي هو موجود في اللفظ، أي: It وIi

---

(1) الكشاف: 4/ 36.

(2) الكشاف: 1/ 543.

(3) شرح الرضي: 3/ 503.

ومفقود في المعنى، لأنّ (t,I) لا تفيد المعنى أصلاً، بل هما علامتان لفظيتان لوقوع الفعل))[1]، والذي نلاحظه أنّ الإسناد الناقص يرد في مواضع كثيرة، يذكر فيها طرف واحد أي إمّا المسند أو المسند إليه.

أ- ما ذكر فيه المسند إليه فقط:

قد نجد فاعلا بلا فعل، أو مبتدأ بلا خبر، والكلام تام الفائدة، لكن النحاة يؤولون ذلك أو يقدرونه، ما هذا إلا استجابة للإسناد، ونحن نقول: لا داعي لهذا التقدير، بل النحاة هم الذين اعترفوا بذلك في مواضع ومسائل منها:

1. في المصادر والوصف عندما تقع فضلة، وهنا هي لا تؤلّف كلاما تام الفائدة بمفردها، فنقول مثلاً: عجبت من ضرب زيد عمرو، فعمرو مسند إليه ولا مسند له، ونقول أيضاً: عجبت من ضرب زيد عمراً، فزيد مسند إليه (فاعل) وهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله كما يقول النحاة، فهو مسند إليه بلا مسند، ومثل ذلك الوصف عندما يكون فضلة رافعاً الفاعل كالآيتين المتقدمتين نقول أيضاً: مررت برجل مضروبٍ أبوه وحسنة أمه، وتميمي نسبه، فـ (أبوه وأمه ونسبه) كلها واقعة مسندا إليه ولا مسند لها لأنّ عاملها فضلة وقوة عملها في أنّها مشبهة للفعل، أمّا المصدر فـ ((يعمل عمل الفعل المأخوذ منه.... لنيابته عنه))[2].

2. نقل النحاة أنّ ((قولهم (حسبك) مبتدأ لا خبر له عند بعضهم لكونه في معنى

---

(1) التطور النحوي: 141 – 142.

(2) شرح المفصل: 6/ 59.

اكتف))[1]، قال ابن السرّاج: ((وقال الأخفش: إذا قلت ما أحسن زيداً (فما) في موضع الذي وأحسن زيداً صلتها والخبر محذوف، واحتجّ من يقول هذا القول بقولك (حسبك) لأنّ فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر))[2]، وهنا موضعان: الأول في عبارة (حسبك ينم الناس) وهي اسم مرفوع، وقد شكّلت كلاما ذا فائدة تامة لأنّها بمعنى (اكتف)، قال المبرد: ((حسبك رفع بالابتداء ومعناه النهي))[3]، ونسب السيوطي انتفاء الخبر إلى أنّه اختيار ابن طاهر[4]، ولما كان الكلام مفهوما بلا خبر لم نضطر إلى ذكره تقديرا؟ أليس هذا انقيادا لسلطة الإسناد وصناعة الإعراب التي ترى أنّ كلّ مبتدإ لابدّ له من خبر يتمم معناه وكأنّ المعنى لا يتم إلاّ بالتقدير ولكنه مفيد بلا تقدير أو خبر؟

أمّا الموضع الثاني الذي ذكر فهو في باب التعجّب في صيغة (ما افعله)، والأخفش يرى أنّ (ما) اسم موصول مبتدأ والجملة بعده صلته ولا داعي لذكر الخبر، ولكن النحاة يضعفون هذا لأنّ الابهام اللائق بالتعجب مفقود بايضاح الصلة للموصول[5]، على الرغم من تقديرهم خبراً محذوفاً هو

(1) الجملة العربية: 11.

(2) الأصول: 1/ 116.

(3) المقتضب: 4/ 338.

(4) ينظر: همع الهوامع: 1/ 339.

(5) ينظر: شرح الرضي: 4/ 229.

(شيء) فيكون المعنى: الذي أحسن زيداً شيء، وواضح أنّ تقديرهم يبعد العبارة عن الإنشاء إلى الخبر فيضيع التعجّب وهو الغرض الذي يريد المتكلم الافصاح عنه وكان سيبويه يشعر بهذا فيقول: ((وهذا تمثيل فلم يتكلّم به))[1].

3. ذكر النحاة في قولهم (ألا ماء وعسلاً بارداً حلواً) أنّ سيبويه ذهب إلى أنّه لا خبرلـ (ألا) التي تفيد التمني، وجاء في كتابه: ((ومن قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلّا النصب، لأنّه دخل فيه معنى التمنّي وصار مستغنياً عن الخبر))[2]، وقال المبرّد في (ألا رجل أفضل منك): ((والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر))[3]، وقال ابن هشام: ((وقد كثر حذف خبر (لا) هذه حتى قيل: إنّه لا يذكر))[4]، وقال الرضي: ((فمعنى (ألا غلام) أتمنّى غلاما، فلا تحتاج إلى خبر، لا ظاهر ولا مقدر، فهو كقولهم: اللهمّ غلاما، أي: هب لي غلاما))[5]، وعلى هذا ((فالكلام مؤلّف من حرف واسم))[6]، فالإسناد فيه ناقص ذكر فيه المسند إليه، ولكنّه الّف كلاما تاما في معناه.

---

(1) كتاب سيبويه :1/ 37.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 309.

(3) المقتضب: 4/ 383.

(4) مغني اللبيب: 2/ 826.

(5) شرح الرضي: 2/ 302.

(6) الجملة العربية: 11.

4. وفي مسالة (ضربي زيداً قائماً) ذكر النحاة أن لاخبر للمبتدأ (ضربي) ((لأنّ المصدر واقع موقع الفعل، كما في(أ قائم الزيدان)))[1]، فهو عندهم من باب الإسناد الناقص الذي ذكرفيه المسند إليه دون المسند والمعنى تام الفائدة وقد نسبه الرضي إلى ابن دستوريه وابن بابشاذ[2].

5. وفي نحو (كلّ رجل وضيعته) ذكر أنّ الكوفيين لا يرون هنا خبراً محذوفاً ((وإنّما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، واختاره ابن خروف))[3]، فهذا عند الكوفيين إسناد ناقص وفيه المسند إليه بلا مسند والكلام تام الفائدة.

6. وفي نحو"لولا زيد لأكرمت عمراً"ذهب قوم إلى أنّ الخبر بعد لولا غير مقدّر، بل نقل عن الفرّاء أنّ الاسم ((الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل))[4] وعلى الرأيين كليهما الإسناد ناقص من أحد طرفيه، فالمذكور مسند إليه ولا مسند له.

7. وفي نحو (من صمت نجا) ذكر الرضي أنّ بعضهم يرى أنّ ((كلمة الشرط مبتدأ ولا خبر له))[5] وتأول وجهاً يرى فيه أنّ كلمات الشرط كانت مع حرفي الشرط ثمّ حذفت لكثرة الاستعمال، فهي أمّا فاعلة لفعل مقدرّ أو مفعولة له أو للظاهر، فالأصل في (من صمت نجا) هو (إن من صمت) أي

---

(1) همع الهوامع: 1/ 339.

(2) ينظر: شرح الرضي: 1/ 246.

(3) همع الهوامع: 1/ 338, وينظر: شرح الرضي: 1/ 250.

(4) همع الهوامع: 1/ 338.

(5) شرح الرضي: 1/ 250.

(إن انسان صمت) كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ (النساء: **176**) وتأويله ظاهر التكّلف، لكنّه يدور في فلك الإسناد فيدخل في مسالة الابتداء بلا خبر.

8. وإذا وقعت (أنّ) بعد (لو) ذهب بعض النحاة إلى أنّها وما دخلت عليه ((مرفوع بالابتداء ولا خبر له، لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر))[1].

9. ومن ذلك أيضاً قولهم (أقل امرأتين تقولان ذلك) أجاز النحاة إبقاء ((المبتدأ بلا خبر... لما ضارع المبتدأ حروف النفي))[2]، فأقلّ مبتدأ والجملة بعدة صفة، وهذا ما رجحه الرضي، رافضاً أن يكون الحذف واجباً والتقدير (موجود) بقوله: ((والحقّ من هذه المذاهب ثاني قولي أبي علي، لأنّك تقول: ((أقلّ من يقول ذلك إلا زيداً) و(قل من يقول ذلك إلا زيداً) و(من) نكرة لا بدّ لها من وصفٍ، و(أقلّ رجل يقول) بمعنى (أقلّ من يقول)، فالجملة إذن وصف للنكرة كما كانت وصفاً لـ(من)[3] واستدلّ آخرون على الوصفّية فيها لا الخبريّة بمطابقة ضمير الفصل للمضاف إليه لا للمبتدأ، ولو كان المذكور خبراً لطابق المبتدأ وهو (اقلّ)، فكان يقال: أقلّ امرأتين تقول ذلك، ولم ينقل عنهم أنّهم تكلموا بهذا[4] وهنا الإسناد ناقص والمعنى مفيد.

10. ومثل ما تقدم قولهم (خطيئة يوم لا أصيد فيه)، فقالوا في (خطيئة) هي مبتدأ

---

(1) همع الهوامع: 1/ 442.

(2) الخصائص: 2/ 126.

(3) شرح الرضي: 2/ 129, وانظر المقتضب الهامش رقم (1): 4/ 405.

(4) ينظر: الجملة العربية: 12.

لا خبر له ((لما فيها من معنى الفعل))، أي: يخطئ يوم لا أصيد فيه بمعنى: يندر ويقل، وقال الرضي في مكان آخر: ((لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام))[1].

11. ونسب الرضي إلى أبي علي أنّ ((ربّ)) مبتدأ لا خبر له[2]، ونسبه في مكان آخر إلى الكوفيين والأخفش، فقال: ((ويقوّي عندي مذهب الكوفيين والأخفش- أعني كونها اسما- فـ (ربّ) مضاف إلى النكرة فمعنى (ربّ رجلٍ) في أصل الوضع (قليل من هذا الجنس) كما أنّ معنى (كم رجلٍ) كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع ابداً على أنّه مبتدأ ولا خبر له))[3] والمبتدأ مسند إليه ولا مسند له.

12. وذكروا أيضاً أنّ المصدر المؤوّل في قولهم (ليت أنّ محمداً حاضر) هو ((اسم ليت وتبقى بلا خبر، إذ لا تحتاج إليه ولا يصحّ تقدير خبر في المعنى))[4] وهذا هو إسناد ناقص ذكر فيه المسند إليه فقط.

13. ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّ الاسم المنصوب بعد لا النافية للجنس ليس بمتحدث عنه، وإنّ بدا أوّل وهلة أنّه كذلك، إذ ليس بعده خبر فلا شيء يتحدث عنه، فإذا قلت ((لا ضير، ولا فوت، ولا بأس تمّ الكلام أمّا

---

(1) شرح الرضي: 1/ 199.

(2) شرح الرضي: 1/ 199.

(3) شرح الرضي: 4/ 297, وقد جعل الانباري ذلك مسالة خلافية هي المسالة الحادية والعشرون بعد المائة, لكنه لم يذكر إعراب "رب" عندالكوفيين, ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 832.

(4) الجملة العربية: 13.

تقدير النحاة للخبر فهو لغو لا يزيد تقديره في المعنى شيئاً))[1] وهـذا عنـده من قبيل الإسناد الناقص فهو مسند إليه بلا مسند.

ب- ما ذكر فيه المسند فقط:

وهنا يذكر طرف واحد من الإسناد وهو المسند وذلك في مسائل منها:

1) في باب التوكيد اللفظي في نحو قام قام زيد، فهـو إسـناد نـاقص وفيـه الفعـل (قام) الثاني أكّد الأول لفظاً، وهو بـلا مسـند إليـه[2]، ومـن ذلـك مـرادف الفعل الأول نحو صمت سكت زيـد، والثـاني توكيـد لـلأول ولا يحتـاج إلى فاعل أيضاً[3].

2) ومن هذا أيضاً ورود طائفة من الأفعال في تعبيرات تامّة المعنـى بـلا فاعـل، لكنّ النحاة تأوّلوا لها فاعلاً التزاما بقاعدة الإسناد، ولاسيّما أنّ هذه الأفعال متبوعة بتمييز يفسرها، فقدّروا الفاعل مفسّراً بالتمييز كي لا تنخرم قاعدتهم في الإسناد ففي أسلوب المدح والذم مثلاً نقول نعم رجلاً زيد قالوا: الفاعل محذوف يفسّره التمييز والتقدير: نعـم الرجـل رجـلا زيـد[4]، ومثلـه الفعـل (كفى) في قولنا (كفى لعباً) قدّر له النحاة فاعلاً مفسّراً بالمنصوب أيضاً وهو: كفى اللعب لعباً، والتعبير فيما ترى تام في معناه ولا يحتـاج إلى تقـدير، وقـد رأى برجشتراسر أنّه مفقود المسند إليه لفظا على الرغم من أنّه مبنى للمعلوم

(1) إحياء النحو: 141.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد: 166، شرح التصريح: 2/ 141, حاشية الصبان: 3/ 117.

(3) ينظر: شرح التصريح: 2/ 141.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 3/ 48.

وذكر أمثلة أخر[1]، وكان ابن منظور قد نقل عن الزجاج أنّ المعنى فيه معنى الأمر، فمعنى (كفى بالله وليا) اكتفوا بالله وليّا[2] مما يقوّي أن يكون الفعل دالاً على الطلب وهو بلا مسندٍ إليه. من سلطة الإسناد على النحاة أيضاً أنّهم حملوا قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: 5) على هذا، أي كبرت الكلمة كلمة، ولا شكّ في أنّ التقدير في هذا يبعد الكلام عن التعّجب الذي تضمّنه الكلام. قال الزمخشري بعد أن ذكر مراد الرفع والنصب في (كلمة): ((والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب كأنّه قيل: ما أكبرها كلمة))[3]، أي: أنّ النصب تمييز للإبهام اللائق للتعجب، ولو رفع لكان الإبهام مفقودا ومن ثم يذهب التعجب فكان أبلغ.

والذي تقدم لا يحتاج إلى تقدير فيه لأنّ: ((هذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير، غير أنّ النحاة قدّروا ما قدّروا ليجري الكلام على القاعدة التي قرروها))[4]، ومنه أيضاً الفعل (كَذَبَ) في قولهم (كَذَبَ عليك) وهنا هو فعل بلا فاعل ومعناه عندهم الإغراء ((وهي كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، فلذلك لم تصرف ولزمت طريقة واحدة في كونها ماضيا معلّقاً بالمخاطب وحده وهي في معنى الأمر))[5]، وقالوا أيضاً: كذب العقيق

(1) ينظر: التطور النحوي: 142.

(2) ينظر: لسان العرب: (كفى): 15/ 226.

(3) الكشاف: 2/ 472.

(4) الجملة العربية: 15.

(5) لسان العرب (كذب): 1/ 711.

وكذب عليكم الحجّ. وفي كلّ ما تقدم مسند لا يحتاج إلى مسند إليه والتقدير فيه تعسّف.

3) تكفّ (ما) الحرفية ((ثلاثة أفعال: قلّ وكثر وطال، وعلّة ذلك شبههنّ بربّ ولا يدخلن حينئذٍ الّا على جملة فعليةٍ))[1] ,وهذا رأي فيها، وعليه فهي أفعال بلا فاعل، أي مسند بلا مسند إليه.

4) نقل العلماء عن الفرّاء أنّ (حاشا) عنده فعل بلا فاعل، والجر بعده بتقدير لام تتعلّق به، حذفت لكثرة الاستعمال، والنصب بعده محلاّ على (إلاّ)، فهو على الاستثناء وليس مفعولا به، ولكن النحاة رفضوا الأخذ به لأنّه يثبت فعلاً بلا فاعل وهو غير موجود كما يقولون، وكيف هو غير موجود، وقد مرّ في البحث ما رآه بعضهم من هذا القبيل؟ ولكنها فكرة الإسناد تجعلهم يرفضون ما خالفها.

5) ذكر النحاة أيضاً أنّ (كان) تأتي زائدةً لمحض التأكيد، وذكروا لذلك شواهد مشهورة ومعروفة من القران والشعر، فقالوا مثلا في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (مريم: **29**) (كان) زائدة غير مفيدة للماضي، ولو كانت لإفادة المضي لانتفت المعجزة، وأنّه كلمهم بعد انقضاء مدةّ الطفولة، و(كان) هنا فعل أي مسند ولا مسند له، كذلك إذا كانت دالة على الماضي وليست عاملة نحو (ما كان أحسن زيداً) وكذلك قولهم: إنّ من أفضلهم كان زيدا، فقد عدها سيبويه[2] زائدةً، أي هي مسند بلا مسند إليه.

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 403, ينظر: همع الهوامع: 3/ 13.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 153.

6) ومن المناسب أن نذكر هنا رأياً جليلاً للأستاذ الجواري في الإسناد عند كلامه على قوله تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ (النور:53) بعد أن ذكر طائفة من الآيات بلغت سبعة عشر موضعا يراها- وهو محق- مشابهة للآية المتقدمة ومقولة الفرّاء فيها، فيقول الدكتور الجواري: ((وأنت ترى أن لا حاجة إطلاقا لأي زيادة في الكلام، وهذا اللفظ المفرد المرفوع (طاعة) يغني عن تركيب ويستغني عن كل تقدير يقدّم عليه أو يؤخّر، فهو إخبار سدّ مسدّ تركيب، وإمّا إنشاء لا يحتاج إلى مزيد))[1] فهي عنده خبر بلا مبتدأ أي مسند بلا مسند إليه والكلام تام المعنى ((لأنّ بعض الاسماء التي يؤتي بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها))[2] ولا شك في أنّ التقديرات مبنية على نظرية الإسناد والعامل وصناعة النحو التي لا يمكن لأحدٍ أن يخالفها، وإلا ما الداعي لذكر مبتدأ تقديره (هذه) أو (أمرك) أو غير ذلك؟ وما وظيفة السياق وما يمكن أن يدل على المعاني العامة التي تساعد في تحصيل المقصود عند المتكلم أما يكون الأجدر أن تكون مسندة بلا مسند إليه والمعنى واضح ومفيد كما ذهب إليه الاستاذ.

7) وذهب د. عبد الرحمن أيوب إلى أنّ جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ليس فيها مسند إليه، فهي من قبيل الإسناد الناقص الذي يحوي المسند فقط وقد سماها (الجمل غير الإسنادية) منطلقا من أنّ الجمل في العربية على نوعين إسنادية وغير إسنادية فالإسنادية عنده هي ((الجملة التي

(1) نحو القرآن: 22.

(2) المصدر نفسه والصفحة أيضاً.

يصفها اللغويون العرب بأنّها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء))[1] وهي عنده نوعان اسمية وفعلية، وما عداها من قبيل الجمل غير الإسنادية، غير أنّ الدكتور إبراهيم السامرائي اشترط أن توصف بأنّها جمل فعلية غير إسنادية[2] على الرغم من أنّ وصف د. أيوب لها بالجمل غير الإسنادية لا ينفي أن تكون جملا فعلية.

8) وذكر باحثون محدثون أنّ فعل الأمر لا فاعل له، ولا داعي لتقدير استتاره، فيقول أحدهم: ((ولسنا ندري أين هذا الضمير وما حقيقته، وهو لا يمكن أن يظهر أو يقدّر في الكلام أبدا، لأنّ أسلوب الأمر يأبى اظهاره أو تقديره))[3] وذهب آخر إلى أبعد من ذلك، إذ زاد الأفعال التي تدل على الطلب كالنهي مثلا، فيقول: ((لقد تبيّن أنّ الجملة الفعلية في العربية ما كان فيها المسند فعلا، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجملة الفعلية كجملة فعل الأمر وسائر الأفعال التي تخلص إلى معنى الطلب كالنهي... إنّ أسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد، وعلى هذا فهي ليست جملا إسنادية يسند فيها الفعل إلى الفاعل، وليس فيها مسند إليه، وعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد))[4] منتهياً إلى أنّها جمل مفيدة ولكنها غير إسنادية.

---

(1) دراسات نقدية في النحو العربي: 129.

(2) الفعل زمانه: 211.

(3) نحو التيسير: 125, وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 120.

(4) الفعل زمانه وابنيته: 210.

وقد تبنّى هذا الرأي باحث آخر فيقول: ((وإني أرى ما يراه باحثون معاصرون من أنّ صيغة الأمر (افعل) لا إسناد فيها، وليس من شأنّها أن يكون فيها إسناد، لأنّها مجرّد صيغة لطلب الفعل من المخاطب))[1]، فهو من باب الإسناد الناقص لوجود المسند بلا مسند إليه وقد بحث هذا الأمر باحث معاصر[2]، ولم يقبله وردّ عليه، ناظراً إلى المسالة من جهتين، الأولى: أن لا يكون فعل الأمر بصيغة (افعل) موجهاً إلى ذات، فلا أحد تأمره بشيء، فلا إسناد هنا، إنّما تكون هذه الصيغة طرفاً في الإسناد، نحو قولنا:ما صيغة الأمر من الفعل يكتب فنقول (اكتب). وهذه الصيغة وحدها طرف في الإسناد لأنّها خبر (مسند) ولكن لا تحتوي على الإسناد فلا فاعل (مسند إليه) فيها. والجهة الثانية: وهي أنّ فعل الأمر موجه فيها إلى ذات مطلوب منها القيام بفعل معيّن، وهنا لا بدّ من وجود الإسناد، نحو اضرب واكتب واعلم، وهذا كله من الناحية العقلية، أمّا من الناحية التركيبية فقد استدلّ على وجود الإسناد فيه بما يأتي:

أ- في قولنا: (اذهب أنت وزيد) ما إعراب (أنت)؟ هو ليس فاعلاً لأنّهم لا يرون فيه فاعلاً ولابدّ من أن يكون توكيداً، ولكن ما المؤكد؟ فلا بدّ من أن يكون ضميراً مستتراً فاعلاً.

ب- وفي العبارة المتقدمة نفسها ما إعراب (زيد)؟ هو معطوف بحرف العطف. ولكن أين المعطوف عليه؟ ولا يمكن أن يكون معطوفاً على الضمير لأنّ الضمير توكيد، وزيد هنا ليس توكيدا، فلا بدّ من تقدير ضمير يكون معطوفاً عليه وهو فاعل في الوقت نفسه.

---

(1) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 130.

(2) ينظر: تحقيقات نحوية: 58.

ت- ونقول: (اذهب الآن ومحمد) ما المعطوف عليه؟ وأين هو؟ فلا بدّ من تقدير ضمير مستتر في (اذهب) يكون فاعلاً ومعطوفاً عليه.

ونحن نرى ما يراه ونذهب إلى أنّ صيغة الأمر فيها إسناد تام، ولكن بنا حاجة إلى معاودة النظر فيما قاله صاحب النص الأول عن الضمير المستتر في فعل الأمر ((وهو لا يمكن أن يظهر أو يقدر في الكلام، لأنّ أسلوب الأمر يأبى اظهاره أو تقديره)). والحق هو يظهر في الكلام، فنقول: اضربي واضربا واضربوا واضربن، وفيها جميعا الضمير ظاهر بارز، وقد يقال: إنّه يقصد الواحد فقط، ونحن نقول: لم هذا الاقتصار؟ أ يقتصر على جزء من المسالة ونترك الباقي ونعمم القول والحكم، ولم الاقتصار على الواحد ونترك الواحدة؟ فضلا عن الاثنين والجمع؟ وهل من فرق بين (اضرب واضربي) في المعنى سوى أنّ المأمور في الأول مذكر وفي الثاني مؤنث، فكيف لا يمكن إظهاره في التذكير ويمكن إظهاره في التأنيث للواحد، فلا بدّ من أن تسري القاعدة على الجميع.

وإذا أردنا أن نسترسل في ما نحسب أنّها ادلة على وجود الفاعل (المسند إليه) في فعل الأمر فإننا نقول:

1. ربما يظن أنّ السبب في ذلك هو أنّ الحدث لم يقع ولم يحدثه فاعل كما هو شأن الماضي والمضارع، وهو هنا مخاطب مأمور بأحداث، والفاعل غير محدث، وهذا ما نفهمه من كلامهم. ونحن نقول: إنّ الأمر لا يتعلّق بإحداث الفعل من الفاعل، إذ ربّما لا يحدث الفاعل حدثاً وهم مجمعون على أنّه فاعل، نحو لم يقم زيد، فزيد غير فاعل للحدث ولا صانع له، وهو مع ذلك يعرب فاعلا بالإتفاق، ومثل ذلك أقبل الربيع ومات زيد، ((إذ ليس من

شروط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه))[1] وقال عنها ابن السرّاج: ((إنّ فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو مات زيد وسقط الحائط ومرض بكر))[2]، فهل نسمّيها مفاعيل لأنّ فاعلها غير محدث لها؟ النحاة كلهم مجمعون على أنّها فاعل(مسند إليه).

2. نقول (اضرب زيداً) انتصب زيد لأنّه مفعول به، فمن سيوقع الضرب عليه، أو يؤثّر فيه الضرب؟ وهل من المنطق أن ينتصب المفعول بلا فاعل، والنحاة مجمعون على وجود الفاعل فيه والإجماع حجة وأصل من أصول النحو[3]، فضلا عن أنّه لو خلا من الفاعل لكان ((يلزم عليه أنّ الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له))[4] وفي الجملة المتقدّمة نفسها نقول (اضرب) ونسكت، فالكلام تام المعنى ذو فائدة، ولو كانت بلا إسناد لأصبحت كلمة مفردة من غير تركيب ((وكان بمنزلة صوت نصوّته لا يستحق الإعراب))[5]، و كلمة (اضرب) تركيب ذو معنى.

3. ونستعين باستصحاب الحال، ((وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[6]، والأصل في الأفعال جميعاً أن

---

(1) شرح المفصل: 1/ 74.

(2) الأصول في النحو: 1/ 82.

(3) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 66.

(4) حاشية الصبان: 1/ 226.

(5) شرح المفصل: 1/ 84.

(6) الاقتراح: 113.

ترفع فاعلاً واحداً ((لأنّ الفعل حديث وخبر، فلا بدّ له من محدث عنه يسند ذلك الحديث إليه وينسب إليه،وإلاّ عدمت فائدته، فإذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل إليه انشغل به وصار حديثاً عنه))[1]، والنحاة لم يخرجوا عن هذا الأصل إلا بدليل ولا دليل هنا، بل إنّ الكوفيين يرون أنّ فعل الأمر معرب مجزوم مقتطع من المضارع[2]، ولم ينقل عنهم أنّ المضارع- أصله- بلا فاعل.

4. وفي قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ **(التوبة: 105)** هل من الحكمة أن لا يرفع فاعلاً في (قل) ويرفع فاعلاً في (اعملوا) وهو الضمير المتصل؟ وما الفرق بينهما؟ وهل من باب التيسير أن نقول ذلك؟ ولكي نقول في ما قاله بعض الباحثين إنّ هذه الضمائر البارزة المتصلة بفعل الأمر نحو (افعلي وافعلا وافعلوا وافعلن) هي ليست ((ضمائر بارزة، بل هي كنايات أو اشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده))[3]، أو ((هي حروف تشير إلى جنس المخاطب أو عدده))[4]، مستندين في ذلك إلى ما نسب إلى المازني من أنّ الضمير لما استكن في (فعل) و(فعلت) استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في (فعلت) للفرق،

(1) شرح المفصل: 1/ 73.

(2) ينظر: الانصاف: 2/ 452, المسالة: 72, حاشية الصبان: 1/ 113.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: 130.

(4) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 130.

نقول: إنّ كلام المازني هذا جاء على ما يتصل بالماضي لا الأمر، وفي لغة عرفها النحاة بلغة أكلوني البراغيث، قال عنها سيبويه ((وهي قليلة))[1]، ووصفها ابن هشام بالضعف[2]، ويرى بعض الباحثين المحدثين أنّ هذا الأسلوب من الأصول اللغوية السامية، وبقي هذا الأصل في الكلام العربي[3]، لذلك فهي تمثّل بقايا مرحلة تأريخية من اللغة وجدها النحاة وسجلوها على الرغم من قلتها،ثم تطورت في ما بعد إلى ما هو عليه الأسلوب العربي الشائع والمألوف فكيف نحمل فعلا قسيماً للماضي والمضارع على لغةٍ قليلةٍ؟ ونقل ابن هشام أيضاً عن أبي حيان أنّه منع ((أن يقال على هذه اللغة "جاؤوني من جاءك"لأنّها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع))[4] ونستدل على أنّها ليست حروفا بل ضمائر ولها محل من الإعراب مما يأتي[5]:

أ- في قولنا (الزيدان قاما) حلّت الألف محلّ أبوهما في قولنا (الزيدان قام أبوهما) فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون إلا اسماً وجب أن تكون اسماً.

---

(1) كتاب سيبويه: 2/ 40.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 479.

(3) ينظر: فصول فقه العربية: 81.

(4) مغني اللبيب: 1/ 480.

(5) ينظر: شرح المفصل: 3/ 88, تحقيقات نحوية: 36.

ب- لا ينطبق ما نسب إلى المازني على فعل الأمر، فكلام المازني جاء على لغة أكلوني البراغيث وفيها الضمير يفسر بظاهر بعده، لذلك تعددت التخريجات والتأويلات وقد ذكرها النحاة، أمّا فعل الأمر هنا فهو غير متبوع بظاهر، فالأمر مختلف، ولو أتبع بشيء كالضمير نحو اكتب أنت، فما إعراب (أنت)؟ لا بّد من أن يكون توكيداً لمؤكّدٍ محذوف.

ث- هذه الضمائر تؤكّد ولو كانت حروفاً ما اكّدتها الأسماء، فنقول: اذهبوا كلكم واذهبا كلاكما واذهب أنت.

د- يبدل منها، فنقول: (اذهبوا صغاركم وكباركم) ولو كانت هذه حروفاً ما صحّ إبدال الأسماء منها، لأنّ الأسماء تبدل من الأسماء لا الحروف.

ذ- يستثنى منها فنقول: (ادخلوا إلاّ زيداً) والاستثناء تام، فلو كانت حروفاً لما وجد المستثنى منه و أصبح الاستثناء مفرغاً، فما إعراب (زيداً) والحال هذه؟

ر- يعطف عليها، فنقول: اذهبا أنتما وزيد، والاسم لا يعطف على الحرف.

ز- تعود على الاسماء نحو ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ **(المائدة: 24)** والألف يعود على (أنت وربّك)، والحروف لا تعود على الأسماء. من هذا كلّه يترجّح لدينا أنّها ضمائر أسماء وليست حروفا.

5. ونقول أيضاً (اذهب) و(لتذهب) فما الفرق بين معنى الفعلين؟ ولماذا لا يوجد فاعل في (اذهب) وفي (لتذهب) فاعل؟ ونقول: (اضرب زيداً) و(لتضرب زيداً) لم لا يوجد في الأول، وهو موجود في الثاني؟ بل هم

يعترفون أنّ ((صيغة "ليفعل"في أمر غير المخاطب بمنزلة (افعل) في أمر المخاطب))[1] وهو رأي سيبويه وعامّة النحاة بعده[2].

6. لا يبني فعل الأمر للمجهول، وعند إرادة التعبير عنه للمجهول يستعاض بصيغة لتفعل، ففي اقرأ الكتاب، نقول: ليقرأ الكتاب والسبب في ذلك ملازمة الفعل للفاعل المخاطب.

7. وفي جملة (كنت ناجحاً) الأصل فيها، أنت ناجح، وإذا صغنا الأمر منه قلنا: (كن ناجحاً) فما الأصل فيها؟ وهل يكون (كن) فارغاً بلا اسم، وتبقى الجملة عند حذفه (ناجح)، والنحاة يقولون إنّ كان واسمها تشبه الفعل والفاعل[3].

8. ونقول أيضاً: اذهب راكضاً وسافر متأخراً، والمنصوبان فيهما حال، ولكن أين صاحب الحال؟ إذ لابدّ للحال من صاحب، ولا يمكن إلاّ أن يكون ضميراً مستتراً في الفعلين المتقدمين على الحالين تقديره (أنت) يقع فاعلاً لهما.

9. وأخيرا نستعين بدليل آخر هو الحمل على النقيض، والعرب يحملون الشيء على نقيضه، ونقيض الأمر النهي، ((وفعل النهي عندهم مجزوم نحو "لا تفعل"، فكذلك فعل الأمر نحو"افعل"لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضدّه))[4] فإذا كان هذا فلِمَ هو في فعل النهي بفاعل وفي فعل

(1) أساليب الطلب عند النحويين والابلاغيين: 146.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 138.

(3) ينظر: شرح المفصل: 1/ 83.

(4) الانصاف: 2/ 528.

الأمر بلا فاعل؟ لكل هذا المتقدم يترجّح لدينا أنّ صيغة (افعل) فيها فاعل مستتر وهي من الإسناد التام لوجود المسند والمسند إليه.

الإسناد الجامد:

هناك نوع آخر من الاسناد يمكن أن نسمّيه بالإسناد الجامد، ذلك أنّه لم يكن مقصوداً في الكلام بل المقصود موضعه، لكنّه في فحواه متكون من إسناد تام، فجمد هذا الإسناد و أصبح يعادل كلمةً واحدةً ولها موقع في الكلام، ويمكن أن نلحظ هذا في المواضع الآتية:

1. في العلم المركّب تركيبا إسناديا نحو: تأبّط شرّاً وسرّ من رأى وجاد المولى، فهذه الأعلام متألفة من حيث البناء والتكوين من إسناد تام، لكنّه جمد وأصبح يعادل كلمة واحدةً مثل محمد.
2. في التوكيد اللفظي بالجمل نحو: لك الله لك الله. وقوله(ﷺ): ((واللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً واللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً واللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً))[1].
3. المحكي من الجمل نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وكقولنا أفضل كلمة قلتها الحمد لله ومثله: زعموا مطيّة الكذب، فهذه التراكيب (لا حول ولا قوة إلا بالله وزعموا) واقعة موقع المسند إليه وهي في داخلها إسناد تام، لكنّه جامد فأعرب حسب الموقع، أمّا (الحمد لله) فواقعه موقع المسند، ولكن الإسناد في داخلها غير معتبر جامد.

(1) ينظر: شرح التصريح: 2/ 141.

الخلاصة:

مما تقدم كله نستطيع أن نوجز الكلام بما يأتي:

- إنّ النحو العربي كله قائم على نظرية الإسناد، لذلك فكل كـلام مفيـد لا بـدّ من أن يحتوي على مسند ومسند إليه، فإنْ لم يظهـر أحـدهما لجـأ النحـاة إلى التقدير أو التأويل.

حقيقة التوهم عند النحاة

حقيقة التوهم عند الحياة

المقدمـــة

إذا كان من الثابت أنّ كتاب الله القـرآن الكـريم هـو الكتـاب الوحيـد في الكون الذي كلما أعدنا قراءته ازداد في النفس حلاوة وطلاوة، فإنّ تراثنا العربي اللغوي الخالد يسير في هذا الإتجاه أيضاً، ولنـا في كتـاب سـيبويه خـير مثـال ،إذ بمعاودة النظر فيه يزداد تألقاً وسمواً على مر الأيـام، ولا أرانـي مغاليـاً إنْ قلـت إنّك في كل مرة تقرأه تزداد ثراء ومعرفة في الأصول، الأمر الذي يسهل علينا أنْ نحكم بأنّ سيبويه واللغويين من قبله ومن بعـده كـانوا بحـق رواد علـم اللسـان، لأنهم وضعوا ثوابت وأصولا نسير عليها إلى الآن، فمن حقنـا أن نفخـر بهـؤلاء وأن نباهي الآخرين.

ولما كان التطور سنة من سنن الحياة فإنّ فهم هـذه الأصـول يتماشـى مـع هذا التطور، إذ تنعكس إيجابيا معطيات التطور على الفرد، ومن ثم تجعل عمليـة الفهم سهلة إلى حد ما، ولكن أن يكون الفهم سيئا بحجة التطور وتقـادم الـزمن فهذه هي الطامة الكبرى، لما في ذلك من نكـوص إلى الـوراء، بـل هـو الضـعف الذي يأتي على مناحي القوة فيبديها لتكون أجساما خاوية لا حركة فيها، فتطـل علينا بين الفينة والفينة أفكار وعبارات لا نعلـم القصـد مـن ورائهـا، وربمـا لـو كثرت وكتب لها الذيوع لعصفت بجزء كبير من هذا التراث الخالد.

ومن هذا ما قيل عن التوهم، إذ يرى غير واحد من الباحثين وقبلـهم مـن النحاة أنّ معناه الخطأ أو الوهم أو هو من قبيل القياس الخـاطئ، فعنـدما نقـول

هذا محمول على التوهم، أو توهم العربي، أو توهموا فإنّ القصد هو الوهم والخطأ.

وهذه دراسة في معنى التوهم عند النحاة واللغويين، بدءاً بأصل هذه المسالة عند الخليل وسيبويه والنحاة الذين جاؤوا بعدهما، لنرى أنّ دائرة التوهم عامة وأوسع مما ظنوا، إذ قصروه على العطف، فضلا عن أنّهم وقفوا عند حدود الألفاظ والقواعد النحوية، فراحوا يوجهون بموجب هذه القواعد من دون النظر إلى المعاني، ولا شك في أنّ هذا إملاء لنظرية العامل التي احكمت سيطرتها عليهم، لأنّ العربي الفصيح عندما أطلق عبارته التي التقطها النحاة شواهد للتوهم كان على وعي كامل بما يريد، لأنّه صاحب بلاغة وبيان، وبذلك فإنّ ما سماه النحاة الحمل على التوهم ما هو إلّا أسلوب عربي فصيح- القصد منه التعبير عن المعاني الغزيرة والمكثفة بألفاظ قليلة، وهو ما يطلق عليه التوسع في المعنى ومن الله التوفيق والعون.

معنى التوهم عند القدماء:

بحث نحاة العرب القدماء الحمل على التوهم وسموه العطف على المعنى أيضاً، وفصلوا في موضوعاته التي تناثرت عند سيبويه، بيد أنّ أدلة سيبويه وشواهده هذه المسموعة من القرآن الكريم والشعر والنثر ظلت اعلاما يتناقلها النحاة والباحثون في مظانهم ومدوناتهم حتى وقتنا الحاضر، ولا بدّ من أنّ هذه المرتكزات التي وضعها سيبويه أول مرة كانت واضحة لديه بأجلى صورة، وهي بلا شك من علم أستاذه الخليل- وهو الذي صرح بذلك- فكان يستعين بها لتوضيح أسلوب معين أو يمثل بها لتفسير حالة إعرابية أو قراءة وصلت إليه ولا بدّ من بيانها، وقد تعددت مفاهيمها في ما بعد، أو قل تغير تفسيرها عندهم،

ولذلك كثيرا ما نجد من يقول مثلا: إنّ هـذا لا يعنيـه سـيبويه ولا يقصـده، وإذا كان التغير شيئا من التطور، فهو هنا ناشـئ مـن الفهـم المـتغير، ومقـدار الفهـم يختلف من شخص إلى آخر، وربما من عصر إلى آخر.

ومن المناسب أنْ أذكرها هنا أنّ سيبويه قد أرسى دعائم فكرة الحمل علـى التوهم بكل مظاهرها، وضرب أمثلة لها، غـير أنّ النحـاة- ولا سـيما المتـأخرين منهم- جعلوا التوهم مقصورا على عطف النسيق، فعندما بحثـوه في بـاب العطف على التوهم أو العطف على المعنى، وهـذه الظـاهرة عنـد سـيبويه أعـم وأشمل، ومفهوم الحمل على التوهم عند النحاة هو أنْ ((يأتي اللفظ علـى نحـو مباين لوجهه الظاهر الذي يوافق سياق الكلام، لما يتوهمـه المـتكلم مـن وجـود عامل أو عدم وجوده فيما مضى من كلامه))[1].

وقد بلغ فهم التوهم عند قسم منهم جانبا قصيا فجعلوه خطأ أو وهمـاً في كلام العرب يركبه الناس لما يعتريهم من انشغال البـال وعـدم التثبيـت، وإذا مـا حدث فهو يحدث في كلام هو دون الكلام المستوي المستقيم الجاري على القـويم من أحكام اللغة[2]، وسماه آخر ((ظاهرة القياس الخاطئ))[3].

ومقصودهم بالقيـاس الخـاطئ ((الميـل العـارض- الـذي لا يمكـن التنبـؤ بحدوثه- مـن كلمـة أو صـيغة، إلى الخـروج عـن مـدارها الطبيعـي مـن التطـور والدخول في طبيعة كلمة أو صـيغة أخـرى لوجـود مشـابهة حقيقـة أو متوهمـة

(1) النحويون والقران: 191.

(2) ينظر: قول المحقق في الهامش (3) في كتاب سيبويه: 4/ 160, والنحويون والقران: 191.

(3) التطور اللغوي: 114.

بينهما))[1]، ونحن لا يهمنا القائل بقدر ما يهمنا ماذا يقصدون بالتوهم، وماذا يعني عندهم ، فهل كان التوهم وهماً أو خطأ وقع في الكلام؟ أو خروجا عما يقتضيه السياق من الأحكام؟ وهل من الانصاف أن نسمي عملهم هذا قياسا خاطئا، وهم الذين حشدوا هذا المسموع لتفسير آية كريمة تحققت فيها هذه الظاهرة؟ ومن ثم هل ينسحب هذا على الآية نفسها؟.

إنّ قصدنا هنا أنْ نبين حقيقة التوهم ومعناه من خلال النصوص التي أوردها سيبويه، إذ كان الرائد في هذا الشأن، لا القصد أن نعرض لهذه الظاهرة، واستيفاء مواضعها، لأنّ النحاة قد تكفلوا بذلك وأوضحوه[2]، إنّ أصل هذه الظاهرة التي بحثها النحاة هو تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (**المنافقون: 10**)، بجزم (أكنْ) عطفا على (أصَّدَّق) المنصوب، وقد حاول سيبويه تفسيرها، فاستعان ببيت زهير[3]:

بدا لي أني لست مُدرِكِ ما مضَى ولا سابقٍ شيئاً اذا كانَ جائيا

وإليك قول سيبويه:((وسألت الخليل عن قوله عز وجل:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فقال هذا كقول زهير:

بدا لي اني لستُ مُدرِكِ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كانَ جائيا

---

(1) اسس علم اللغة: 141.

(2) ينظر: المقتضب: 4/ 371, والانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 191, وشرح الرضي على الكافية: 4/ 126, ومغني اللبيب: 621, وهمع الهوامع: 3/ 196.

(3) ينظر: ديوانه: 287.

فإنما جرّوا هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا))[1]، وظاهر أنّ بين الآية والبيت تناظرا إذ في الآية عطف المجزوم على المنصوب، وفي البيت عطف المجرور على المنصوب وعبارة بعضهم ((والشأن مختلف في الآية عما هو في بيت زهير))[2]، غير دقيقة لأنّ الجر يناظر الجزم، قال سيبويه: ((وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنّه ليس في الأسماء جزم))[3]، وقال: ((والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنّه ليس للفعل في الجر نصيب))[4]، فالتناظر ماثل عنده وليس غائبا بل هو مقصود بدليل قوله (هو كقول زهير). فهو تمثيل عنده وتقريب للآية.

وقد أوضح ذلك ابن الحاجب بقوله: ((أجابه- أي الخليل- بمثل ما سأل عنه، وقصد إلى تنبيهه بمثله وهو شائع فصيح))[5]، بمعنى أنّ ما في البيت يماثل ما في الآية، ولكن لا أعلم كيف رمى ابن الحاجب بعد ذلك قول زهير بالضعف والآية بالفصاحة، عندما عقد موازنة بينهما، إذ زهير لا يمكن أن يوصف شعره بالضعف وهو من الفصيح أيضاً، ثم نقول: هل أخطأ زهير؟ وهل كان واهماً في بيته هذا؟ وكيف يمكن أن ينسحب هذا على الآية، إنّ بيت زهير هذا تكرر في

---

(1) كتاب سيبويه: 3/ 100-101.

(2) النحويون والقران: 193.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 14.

(4) كتاب سيبويه: 1/ 19.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 43.

كتاب سيبوبه في سبعة مواضع ليست كلها في هذا الباب، فقد أورده مرة شـاهدا على عمل اسم الفاعل نكرة منونا، فقال: ((هذا بـاب مـن اسـم الفاعـل الـذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيـه مـن المعنـى مـا أردت في يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً... قال زهير:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضـى ولا سابقاً شـيئاً إذا كـانَ جائيـا)) (1)

فجاءت الروايـة بالنصـب أي (سـابقا)، وفي أحـد هـذه المواضـيع جعلـه منسوبا إلى صرمة الأنصاري وفيه تكلم سيبويه على المعنى أيضاً، فقـال: ((وأمّـا الاستفهام فإنّهم أجازوا فيه النصب، لأنّهم يسـتعملون الفعـل في ذلـك الموضـع كثيرا، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى (مع)، ومـن ثـم قـالوا: أزمان قومي والجماعة، لأنّه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا: يقولون: أ زمان كـان وحين كان، وهذا مشبه بقول صرمة الانصاري:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضـى ولا سابقٍ شيئاً اذا كـانَ جائيـا))(2)

والذي يظهر أنّ هذا البيت قد اشتهر كثيرا في زمنه وزمن الخليـل قبلـه إذ نراه يمثل بجزء منه وهو الموضع المقصود بالاستفهام، ثـم يعقـب سـيبويه فيـورد البيت كاملا، فانظر إلى ما قال: ((وسألت الخليل عن قول الاعشى(3):

إنْ تركبوا فرُكـوب الخيـلِ عادتُنـا أو تَنزلـونَ فإنّـا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ

فقال: الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 164-165.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 360.

(3) ينظر: ديوانه: 48.

لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئا... وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئا)))[1] ، ورواه مرة أخرى مسبوقا ببيتين أنشدهما العرب للفرزدق، فقال: ((ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما اشبهه، بمنزلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا: لم يك اتيان، انشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيم ليسوا مُصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ الاّ ببَيْنٍ غُرابُها

ومثله قول الفرزدق أيضاً:

وما زرتُ سلْمى ان تكونَ حبيبة الّي ولاديْنٍ بها انا طالبُهْ

جرّه لأنّه صار كأنّه قال، لأَن، ومثله قول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كانَ جائيا

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم **الأول** نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول))[2].

مما تقدم نستنتج أنّ بيت زهير هذا قد نال شهرة كبيرة، فعوّل عليه سيبويه والخليل كثيرا في ايصال ايضاح هذه الظاهرة التي بدت واضحة فيه، حتى إنّهم يذكرون جزءاً منه في درج الكلام، وبسبب شهرته أصبح التركيز منصبّاً على ما

(1) كتاب سيبويه: 3/ 50-51.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 50-51.

فيه من ظاهرة نحوية وربما لا يهمهم نسبته سواء أكان لزهير أم لغيره، ومن اللافت للنظر أنّ سيبويه في نقوله التي أوردها عبّر عما نقله عن العرب بأنّه غلط منهم أو أنّهم يغلطون، وكان ذلك في موضعين الأول هو قوله: ((واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، و ذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم، كما قال ولا سابق شيئا إذا كان جائيا على ما ذكرت لك))[1].

والموضع الثاني قوله: ((وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدِّ يا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[2]

وهذا الأمر أثار حفيظة كثير من الباحثين، حتى قال أحدهم ((فهذا هو العجب المنكر حقا))[3]، والذي يبدو أنّ هذا له سابق عند النجاة من قبل ولا سيما ابن مالك، فانظر ماذا يقول ابن هشام: ((ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك زالت الثقة بكلامهم،

---

(1) كتاب سيبويه: 2/ 155.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 164-165.

(3) النحويون والقران: 193.

وامتنع أنْ نثبت شيئا نادرا، لإمكان أن يقال في كل نادر إنّ قائله غلط))[1] وقال السيوطي بعد أنْ ذكر هذا الأمر: ((بل هو مقصد صواب... لا أنّه غلط في ذلك))[2]، فسيبويه لم يقل ذلك خطأ بل غلط، ومن كلام ابن هشام المتقدم نفهم فرقا بين الغلط والخطأ، فضلا عن ثقتهم بكلام العرب المألوف والنادر.

وإذا قصدنا المعجمات لنعرف المعنى اللغوي للغلط والخطأ رأينا ابن منظور يقول: ((الغلط: كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد))[3]، ويقول أيضاً: ((الخطأ والخطأ ضد الصواب... يقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره: أخطأ، كما يقال لمن قصد ذلك، كأنه في استعماله غلط، فأخذ درع بعض نسائه عوض ردائه))[4]، غير أنّ أبا هلال العسكري أوضح الفرق جلياً، فقال: ((الفرق بين الخطا والغلط أنّ الغلط وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أنْ يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صوابا على وجه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه، بل هو وضع الشيء في غير موضعه))[5]، فالغلط إذن لا يمكن أنْ يكون ضد الصواب، لأنّ الغلط يجوز أنْ يكون صواباً، ولكنه وضع في غير محله المألوف، وإذا ذهبنا نطبق هذا المعنى على كلام سيبويه السابق وجدناه صوابا موضوعا في غير محله المألوف أيضاً، أو هو خروج من الأصل إلى الفرع،

---

(1) مغنى اللبيب: 2/ 622.

(2) الاتقان في علوم: 2/ 382.

(3) لسان العرب: (غلط): 7/ 363.

(4) لسان العرب: (خطا): 1/ 65-66.

(5) الفرزدق في اللغة: 45-46.

وقد سمي ابن جني هذا الأسلوب مراعاة الفروع وإهمال الأصول[1]، بمعنى أنّ العربي قد تحول من ضرب من الأحكام الشائعة المألوفة في كلامه إلى ضرب أخر وضعه مكان الأول، وكل صواب، وقد فسر ذلك أبو البركات الانباري قائلا: ((وهذا لأنّ العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه))[2]، فالأمر إذن انتقال من كلام إلى كلام آخر، والعرب يفعلون ذلك ((فربما استهواهم الشيء فزاغوا عن القصد))[3].

فالتحول هذا ليس اعتباطا ولابدّ من مسوغ لذلك، فالأصل في ما سمعه سيبويه إنّهم أجمعين ذاهبون، وإنّك وزيداً ذاهبان، غير أنّ أناساً من العرب تحوّلوا من هذا الكلام وأحكامه إلى كلام آخر له أحكامه أيضاً، فقالوا هاتين العبارتين، يقول أبو هلال العسكري: ((ولا يجوز أنْ يتوهم الإنسان ما يمتنع كونه، ألا ترى أنّه لا يجوز توهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة))[4]، إذن هو وضع الكلام محل كلام آخر، ولا يمكن أنْ يكون خطأ بأي حال من الاحوال، وعبارة بعضهم ((إنّ سيبويه حمل قول زهير على الخطأ))[5] غير دقيقة.

وإذا عدنا إلى الآية الكريمة والشواهد التي سيقت للتمثيل على التوهم وطبقنا هذا عليها وجدناه مستقيما، فالذي تأكد لي أنّ سيبويه والنحاة واللغويين

---

(1) ينظر: الخصائص: 2/ 354.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 191.

(3) الخصائص: 3/ 276 .

(4) الفرزدق في اللغة: 91.

(5) النحويون والقران: 199.

من بعده لم يقصدوا بالتوهم الخطأ أو الوهم، وإنما يقصدون الاعتقاد أو التخيل أو النية فمعنى توهموا عندهم تصوروا وتخيلوا، وهو كذلك في اللغة، جاء في (لسان العرب): ((توهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أم لم يكن... وتوهمت أي ظننت... والتهمة الظن... واتهمته ظننت فيه ما نسب إليه))[1]، أمّا الوهم في (لسان العرب) فهو السهو يقال: وهم في الصلاة وهماً ووهم: أي سها[2]. وهذا المعنى نفهمه بجلاء من عبارات سيبويه المتقدمة ومن عبارات غيره، بل إنّ سيبويه نفسه صرح بذلك، فانظر إلى قوله الآتي ((ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنّهم قالوا: لم يكن اتيان، انشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ... وناعبٍ الاّ ببينٍ غرابُها

... لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم تكلموا بها في الأول))[3]، ومعنى هذا أنّهم اعتقدوا وجود الباء في خبر ليس، فكانت منوية الوجود كأنها ظاهرة، لذلك جاء العطف عليها بالجر ويشهد لذلك قوله ((في النية) و (نونها)) المذكور في النص.

وقال بعد ذكر الآية الكريمة وبيت زهير: ((فإنما جرّوا هذا: لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، كذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا

---

(1) لسان العرب (وهم): 12/ 624.

(2) ينظر: لسان العرب (وهم): 12/ 624.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 28-29.

قبله، فعلى هذا توهموا هذا))[1]، أي فعلى هذا تخيلوا هذا، وفي جميع ما مـر لا يمكن إحلال (أخطؤوا) محلها، ولو كانتا بمعنى واحد لتعاورتا، وكذلك الأمـر في جميع عبارات سيبويه التي ورد فيها توهموا أو التوهم، وصدق هذا نجده عند ابن يعيش الذي عبر عنه بالاعتقاد، فقال عن هذه المسألة: ((فلما كان خبرهـا مظنـة الباء اعتقد وجودها، فخفض المعطوف عليه))[2]، وقال في مكـان آخـر بعـد أنْ ذكر عبارة (إنّهم أجمعون ذاهبـون): ((إنّهـم رأوا أنّ معنـى إنهـم ذاهبـون: هـم ذاهبون، فاعتقد سقوط (إن) من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع))[3] وهذا تصريح بأنّ معنى التوهم هو الاعتقاد لا الخطأ ومن عبارات التوهم الأخرى عند سيبويه قوله: ((فأمّا قولهم مصائب فإنّه غلط منهم، وذلك أنّهم توهموا ان مصيبة فعيلة وإنّما هي مُفْعِلة))[4]، وهذا ينطبق على ما نحن بصدده إذ توهموا هنا تعني: ظنوا واعتقدوا أيضاً.

وإذا ذهبنا نتلمس معنى التوهم في عبارات العلماء واللغويين الآخـرين في مظانهم وجدناه بمعنى التصور والتخيل والنية أيضاً، قـال الفـرّاء: ((والعـرب لا تقول تالرحمن، ولا يجعلون مكان الواو تاءً الّا في الله عّز وجلّ، وذلك أنّهـا أكثـر الايمان مجرى في الكلام، فتوهموا أنّ الواو منها لكثرتهـا في الكـلام))[5]، وقـال

---

(1) كتاب سيبويه: 3/ 101.

(2) شرح المفصل: 7/ 57.

(3) شرح المفصل: 8/ 69.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 356.

(5) معاني القران: 2/ 51.

أيضاً: ((وربما أدخلت العرب في جواب لما (لكـن)، فيقـول الرجـل: لمـا شـتمني لكن أثب عليه، فكأنه استأنف الكلام استئنافا وتوهم أنّ ما قبله فيه جوابه))[1] ، ومن غير شك أنّ معنى توهم في الموضعين ظن واعتقد.

ونقل ابن الانباري أنّ الكسائي قال: ((إذا كان خبر(كـان) مؤنثـا واسمهـا مذكرا وأوليتها الخبر، فمن العرب من يؤنث (كان) ويتوهم أنّ الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا))[2]، ومعنى يتوهم يعتقد ويظن أيضا ,وقـال السـيرافي شـارحا كلام سيبويه بعد أنْ أورد بيت الأعشى[3]:

إنْ تركبوا فركوب الخيـل عادتُنـا أو تَنزلُــونَ فإنّــا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

((يعني: بعد عطف أو تنزلون على توهم تركبون، كبعد عطف سابق علـى توهم بمدرك ما مضى)) [4]، ومعنى توهمهم (أ تركبون) أنهم تخيلوهـا محـل (إنْ تركبوا) فعطفوا عليها بالرفع لا بالجزم، لأنّه لو قال: (أ تركبون) لم ينقض المعنـى كما يقول سيبويه في الموضع نفسه.

وقال الأعلم في بيت زهير الذي تقدم سابقا: ((حمل قوله ((سـابق)) البـاء في (مدرك)، لأنّ معناه لست بمدرك، فتوهم البـاء وحمـل عليهـا))[5]، أي: فظـن وجودها واعتقده. وجاء في الصاحبي: ((قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري،

(1) معاني القران: 2/ 50.

(2) شرح القصائد السبع الطوال: 551.

(3) ينظر ديوانه: 48, وكلام سيبويه في كتابه: 3/ 51.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 51, الهامش (4).

(5) نقلا عن الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 1912, هامش الصفحة نفسها.

فقيل لـه: توهمـه، فقـال: هـو عـود قُلّـم مَـن جانبيـه كتقلـيم الاظفـور فسـمي قلما))[1].

وفي المعجمات قال الخليل: ((صَـرَّ الجُنْـدُبُ صـريراً وصَرْصَـرَ الأخطـب صَرْصَرَةً، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مدا، وتوهموا في صوت الأخطـب ترجيعا))[2]، ومعنى توهموا في الموضعين هنا تخيلوا أو ظنـوا، وقـال الجـوهري: ((والاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنّه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تاء، ثـم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنّ التاء أصلية فبنوا منه: فعل يفعل، قالوا تَخِذ يَتخَذُ))[3] ومعنى توهموا هنا تخيلوا وظنوا أيضاً.

وجاء في لسان العـرب: ((والكَنّـة بـالفتح امـرأة الابـن أو الأخ، والجمـع كنائن، نادر، كأنهم توهموا فيه فعيلة، ونحوهـا مـا يكسّـر علـى فعائـل))[4]، أي كأنهم ظنوها كنينة على فعلية فمجموها على كنائن، وفيه أيضاً ((السـين حـرف هجاء من حروف المعجم، وهو حرف مهموس يذكر ويؤنث هـذه سـين، وهـذا سين، فمن أنّث فعلى توهم الكلمة، ومن ذكر فعلى توهم الحرف))[5]، من كـل ما سبق نجزم بأنّ التوهم عندهم لا يعني الخطـأ، بـل يعـني الظـن أو الاعتقـاد أو

---

(1) الصاحبي: 119.

(2) كتاب العين: 1/ 56.

(3) الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية (اخذ): 2/ 559.

(4) لسان العرب (كنن): 13/ 362.

(5) لسان العرب (سين): 13/ 229.

التخيل، كيف وقد جعله ابن فارس من سنن العرب إذ قال: ((من سنن العرب التوهم والايهام، وهو أنْ يتوهم أحدهم شيئا ثم يجعل ذلك كالحق))[1].

إنّ الذي سوغ هذا التخيل أو الاعتقاد أو الظن أو النية هو أنّهم عهدوا كثرة وجود الباء في خبر (ليس) و(ما) النافية، حتى اشترط النحاة لوقوع التوهم شرطين:

الأول: صحة دخول العامل المتوهم، والآخر: كثرة دخوله عليه في استعمال العرب، لذلك عدوا: قول زهير السابق حسنا ((ولم يحسن قول الآخر:

ومـا كُنْـت ذا نَيْـرَبٍ فـيهمُ   ولا مُـنْمِشٍ فـيهم مُنْمِـلُ

لقلة دخول الباء على خبر (كان) بخلاف خبر (ليس) و(ما)))[2].

وهنا نود أنْ نقف عند عبارة قالها السيوطي، وهي: ((إذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم تأدبا))[3]، والعبارة وإنْ كانت في المصطلح أو اللفظ والمعنى هو هو، لكننا نقول، هل كان النحاة غير سيبويه أكثر تأدبا منه وورعا وتقوى ومعرفة بالقرآن؟ ثم إنّ هذا المصطلح الذي قاله سيبويه هو تعبير الخليل في ما يحكيه عنه سيبويه، فهل كان النحاة أكثر أدبا من الخليل الذي ((كان من أعلم الناس وأذكاهم وأنبههم، ومن أكثرهم ورعا وتقى وزهدا في مباهج الحياة ومن الجاه والسلطان، انصرف إلى العلم عن كل ما يشغله عنه

---

(1) الصاحبي: 377.

(2) همع الهوامع: 3/ 196.

(3) همع الهوامع: 3/ 197, وينظر: الاتقان في علوم القران: 2/ 382.

سوى العبادة والحج بين عام وآخر))[1]، وليس الأمر مقصوراً عليهما، فهذا الرضي مثلا يقول بعد أنْ ذكر الآية الكريمة محل البحث: ((وهذا الذي يقال له عطف على التوهم، كما في قوله (من الطويل):

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[2]

جرّوا الثاني، لأنّ الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني: لأنّ الأول قد يكون مجزوما))[3]، ويكفي الرضي أدبا وورعا وتقوى أنْ يقال عنه: المحقق المدقق ((العالم الكامل نجم الائمة وفاضل الامة))[4].

وقال أبو حيان في قوله وتعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ (الروم: **46**)، وليذيقيكم معطوف على معنى (مبشرات) فالعامل أنْ يرسل ويكون عطفا على التوهم كأنّه قيل: ليبشركم والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل))[5]، وهذا تصريح منه باستعمال مصطلح (التوهم).

هكذا جاء عمل النحاة القدماء، والذي يظهر بوضوح أنّهم في عملهم كلّه إنّما يبحثون في الألفاظ واستقامة القواعد، إذ وجدوا أثراً وغاب المؤثر وهذا خارج عن أصولهم، بل هو مثال بارز وواضح من أمثلة نظرية العامل النحوي

---

(1) المدارس النحوية, د. خديجة الحديثي: 83.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 164-165.

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 126-127.

(4) خزانة الادب: 1/ 29.

(5) البحر المحيط: 7/ 178.

التي ملكت تفكير النحاة، فراحوا يبحثون في العوامل من دون الغوص في المعاني، والأساليب العربية الفصيحة، أي: بحثوا في القواعد دون المعاني ،أو الألفاظ دون المعاني، وهذا ديدن صناعة النحو في أغلب أمورها، انظر إلى ما قاله ابن جني- وهو مثال في إيغالهم في التأويل ومراعاة اللفظ دون المعنى- وقد أطلق على ذلك عبارة: توهم جر الفاعل- فيقول بعد أنْ نقل انشاد الاصمعي لغيلان الربعي، وهي قصيدة طويلة نأخذ منها ما يهمنا وهو:

كأنها لمّا رآها الرّءّاء[1]   وَأَنْشَرتهنَّ علاةُ البَيْداءْ

فيقول: ((اطرد جميع قوافيها على جر مواضعها إلّا بيتاً واحداً وهو قوله: كأنها لمّا رآها الرّءّاء فإنّه مرفوع الموضع، وفيه مع ذلك سر لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل وذلك أنّ (لمّا) مضافة إلى قوله: رآها الرءّاء، والفعل لذلك مجرور الموضع بإضافة الظرف الذي هو (لمّا) إليه، كما أنّ قوله الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[2]، الفعل الذي هو (جاء) في موضع جر بإضافة الظرف الذي هو (إذا) إليه، وإذا كان كذلك وكان صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنّما هو الفاعل، وإنما جيء بالفعل له ومن أجله، وكان أشرف جزءيها وأنبههما صارت الإضافة كأنها إليه، فكأن الفاعل لذلك في موضع جر، ولا سيما[3] أنت لو لخصت الإضافة هنا وشرحتها لكان تقديرها: كأنها وقت

---

(1) في الاصل (الرّاء), وما اثبتناه نراه الاولى, لأنّها بوزن (الفعّال), وكذلك هي في لسان العرب (راى): 14/ 295.

(2) النصر: 1.

(3) في الاصل: لا سيما وأنت, والصواب ماذكر.

رؤية الرءّاء لها، فالرءّاء إذاً مع الشرح مجـرور لا محالـة))[1] . فـانظر كيـف يطـوع المعاني ويلويها بحسب ما تقتضيه القواعد لتستقيم وتطرد، وكيف تصـور وجـود الفاعل أولاً ثم جاء فعله لأجله ثم حدثت الاضافة إلى (لمّا).

ولكن هل غاب عنه أنّ دليل الفاعل أو علامته التي لم يظهرها الشاعر هنـا غابت لأنّ القصيدة كلها مقيدة القوافي، فلا تظهر الضمة على الراء؟ ولكـن مـع كل هذا لابدّ من أنْ يؤول لتستقيم القاعدة.

نعم قد يكون سيبويه معذوراً آنذاك، بل هو كـذلك، لأنّـه أراد أنْ يؤصـل لهذه الظواهر، فوضع القواعد والضوابط التي تحكم الكلام، ليجري علـى سـنن مضبوطة، أو قل: هو أراد أنْ يجمع هذا إلى ذلك لتتحد القواعد وتطرد، ومن ثم يكون الكلام مستقيما جاريا على وفق ما ينطق به العرب، وإلّا فالعرب أصحاب ذوق وبلاغة وبيان، وكلام يعتنون به أيما عناية، ومحال أنْ يكون من كلامهـم مـا يجري على الغلط فحسب، لذلك فمن غير المعقول أنْ تتساوى الجمـل الآتيـة في معانيها:

ليس محمدٌ كاتباً ولا شاعراً.

ليس محمدٌ بكاتب ولا بشاعرٍ.

ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ.

ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعراً.

ليس محمدٌ كاتباً ولا بشاعرٍ.

ليس محمدٌ كاتباً ولا شاعرٍ.

---

(1) الخصائص: 2/ 255-256.

ومثلها:

هم ذاهبون.

إنّهم ذاهبون.

هم أجمعون ذاهبون.

إنّهم أجمعين ذاهبون.

إنّهم أُجمعون ذاهبون.

فهذه أساليب في الكلام، ولا بدّ من أنّ العربي الفصيح عندما يقولها يقصد ما يقول ويعنيه، بل فيها دليل على سعة العبارة، ومن ثم سعة المعاني، وهذه مزية للعربية، إذ اللغات المبنية لا تؤدي هاتين الجملتين بهذه السعة من العبارة والمعنى، بل هي تؤدي كلّاً منها بجملة واحدة لا غير، وسمة العربية هذه عرفها اللغويون القدماء، جاء في سر الفصاحة: ((وهي- أي العربية- مع السعة والكثرة أخصر اللغات في ايصال المعاني، وفي النقل إليها يبين ذلك، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلاّ ويجيء الثاني أخصر من الأول مع سلامة المعاني، وبقائها على حالها)) [1].

وما يهمنا هنا ما يتعلق بالتوهم في هذه الجمل، وماذا تعني عبارته، فجملة: ليس محمد كاتبا ولا شاعرٍ نفينا الكتابة عن محمد، ولكن نفي الشعر عنه آكد، ((فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد، لأنه على تقدير الباء، فقولك (ما زيد قائما ولا مسافرٍ) يفيد أنّ نفي السفر آكد، لذلك جئت به مجرورا)) [2]، وكذلك جملة

(1) سر الفصاحة: 40

(2) معاني النحو: 1/ 288.

(انك وزيد ذاهبان) جاء الضمير آكد من (زيد) وقد أخبر عنهما جميعا بـ(ذاهبان)، وفي جملة (أنّهم أجمعون ذاهبون) أكّد الضمير بتوكيدين، غير أنّ غاية الثاني (أجمعون) رفع ما يتوهم عدم إرادة الشمول[1].

وفي بيت الأعشى المتقدم الذي عطف فيه (أو تنزلون) على (إنْ تركبوا) يمكن أنْ نقول إنّ الشاعر قد جمع بين الشرط والإخبار في هذه العبارة، وهو توسع في المعاني، ولو قال (أ تركبون) أو تنزلون لكان الشرط غير مقصود، وكأن يونس قد مس ذلك مساً، إذ قال: ((أرفعه على الابتداء، فكأنه قال: أو أنتم نازلون))[2]، فشرع سيبويه يرجحه على ما ذهب إليه الخليل فقال: ((وقول يونس أسهل، أمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير...))[3]، بل وصف قول الخليل في النهاية بالبعد.

وفي الآية التي سيقت الشواهد لايضاحها عطف المجزوم على المنصوب توسعا في المعنى، إذ جمع بين الشرط والسبب ((لأنّ المعطوف عليه يراد به السبب والمعطوف لا يراد به السبب، فإنّ (أصّدّق) منصوب بعد فاء السبب، أمّا المعطوف فليس على تقدير الفاء، ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم لأنه جواب الطلب))[4]. فجمع بين معنيين: السبب ويمثله النصب والطلب ويمثله الجزم. ولو نصبهما لكان مريداً السبب وحده ولو جزمهما لكان مريداً الطلب فحسب.

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 165 (باب التوكيد).

(2) كتاب سيبويه: 3/ 51.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 51.

(4) الجملة العربية والمعنى: 197.

وهذا التوسع ليس مقصورا على ما نحن في صدده من أمثلة وما تمثل من أساليب، بل الأمر أوسع من هذا واكثر، فمن النحاة من وسع دائرة التوهم، فأطلق على الحمل على المعنى توهما أيضاً أو جعلوه مناظرا لما نحن بصدده، فجملة: ليس محمدٌ بكاتب ولا شاعرا تناظر الجملة: ليس محمد كاتبا ولا شاعر، قال الدسوقي: ((العطف على التوهم: أي توهم أنّ العامل الموجود معدوم، أو توهم أنّ المعدوم موجود))[1] وفرق الصبان بين القسمين قائلا: ((فالعامل في العطف على المحل موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره))[2]، وكان المبرد قبل ذلك قد اقام موازنة بين المظهرين، فقال: ((لولا (الفاء) كان (أصّدّقَ) مجزوما، كما أنّه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة، لأنه خبر ليس))[3] وهو يقصد الآية الكريمة، والشاهد[4]:

معاويّ إننا بشرُ فاسْجِح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وإذا نظرنا إلى اللفظ والقواعد فهما حقا متناظران، والأساس وجود العامل وعدم وجوده، ولكنهما متعاكسان من حيث المعنى، فهنا المعطوف عليه أكثر توكيداً من المعطوف بسبب وجود الباء الزائدة المؤكدة، ولهذا الأمر نظائر أخرى منها الوصف المضاف إلى معموله كاسم الفاعل والمصدر، فالجر هنا لفظي وعند العطف يجوز في المعطوف الجر نظرا إلى اللفظ والنصب إنْ كان مفعولا

---

(1) حاشية الدسوقي: 2/ 64.

(2) حاشية الصبان: 3/ 131.

(3) المقتضب: 4/ 371.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 66, والمقتضب: 4/ 371.

على المعنى، والرفع إنْ كان فاعلا على المعنى أيضاً، ولا شك في أنّ في هذه الأساليب المتنوعة معاني متنوعة لا بدّ من أنّ المتكلم يراعيها عند إطلاقها، وإلاّ لكانت اللغة حشوا من المفردات غائبة البيان مفقودة البلاغة، قال سيبويه ((وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجها))[1].

الخلاصة:

يمكن لي أنْ أوجز ما تقدم بخلاصة هي:

1- إنّ معنى التوهم عند النحاة واللغويين هو الظن أو التخيل أو الاعتقاد.

2- غير صحيح ما فهمه قسم من المحدثين ومن النحاة المتأخرين أيضاً أنّ معنى التوهم هو الخطأ في الكلام.

3- دائرة التوهم واسعة لا تشمل العطف فحسب بل الحمل على المعنى كلّه، إذ خرج النحاة الكثير من الكلام عليه 0

4- غالباً ما قصر القدماء بحثهم في التوهم على الألفاظ وقواعد الكلام من دون الإلتفات إلى المعاني، وما تفيدة هذه الأنماط من الكلام.

5- يمكن أنْ يكون التوهم من قبيل سعة المعاني، بإطلاق العبارة القصيرة ذات المعاني الواسعة المتعددة.

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 32.

المصطلح النحوي عند الخليل

المصطلح النحوي عند الخليل

المقدمة

هذا كلام في تأصيل المصطلح النحوي. وما من شك في أنّ البحث في المصطلح النحوي يعني البحث في النحو نفسه، وإنّما كان القصد الخليل بن أحمد لما يأتي:

1- يمثل الخليل مرحلة يمكن أن نؤسس لها بمرحلة الدرس النحوي الكامل والناضج إلى حد ما، وهذه المرحلة تتقدم على سابقاتها التي مثل فيها الدرس النحوي خطرات ذهنية أساسها الأول وهمّها الكبير الدراسة القرآنية، فالدرس النحوي تابع لها بل يصب في خدمتها، على أنّنا نكون قد جانبنا الصواب إذا قصرنا هذه المصطلحات على مرحلة الخليل، وإلاّ كيف تناول العلماء قبله درسهم النحوي؟ وكيف يكون ذلك بلا مصطلحات نحوية؟

2- وتأسيساً على ما تقدم فإنّ الخليل يوثق درسه النحوي في مظانّ منها العين والجمل بله كتاب سيبويه، الأمر الذي يجعلنا مطمئنين إليها واثقين بها، ولا سيما أنّ هذه المظان قد كان لها جانب الريادة في التأليف والتوثيق.

3- أمّا الخليل فهو في الدرس النحوي أُمّة برأسه، وقد وصفه د.شوقي ضيف[1]، في (مدارسه النحوية) بأنّه واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من

(1) ينظر: المدارس النحوية: 56.

حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل واقيسة.

المصطلح النحوي:

لا شك في أنّ الباحث لا يستطيع أنْ يحدد تأريخ كلّ مصطلح من المصطلحات النحوية تحديداً دقيقاً، لأنّ هذا التاريخ يحيط به الغموض ويكتنفه الإبهام والصعوبة المنهجية[1]، فإنّ الحقبة التي سبقت الخليل لم تكن واضحة المعالم، ولا نعرف عدد المصطلحات التي قيلت في تلك المرحلة، والذي ممّا لا شكّ فيه أنّ السابقين الأولين كانت لهم مصطلحات في النحو، قلت أو كثرت على أنّ من الواضح أنّ المصطلحات النحوية قد سايرت نشأة النحو وتطوره، منذ نشأته فهي وليدة النحو نفسه، إذ نشأت في كنفه وترعرعت في ربوعه لتكون دليلاً يُستهدى به في توضيح معالمه، واعلاما على موضوعاته[2]، ولم تكن هذه المصطلحات في بداياتها الأولى من الدرس النحوي ناضجة ومستقرّة، لكون النحو نفسه في طور النّمو[3].

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ النحو قد عرف ((أولى المصطلحات في عهد الخليل وبالخليل نفسه... من عهد كان يتمثّل في خطرات تنقدح بها أذهان الدراسين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية إلى عهد يمثّل

---

(1) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي, الدكتور جعفر عبابنة: 157.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 202, والتوابع في كتاب سيبويه: 111, ومكانه الخليل بن أحمد: 157.

(3) ينظر: المصطلح النحوي, عوض حمد القوزي: 248.

دوراً من الرقي الفعلي قد تمثل النحو فيه في أصـول وقواعـد شـبه مطـردة))[1]، فقد استقر لديه كثير من المصطلحات فهو أقدر الشخصيّات على ابتكارهـا، وإذا كان قد ابتكر علما كاملا هو (علم العروض) أو غيره أفيعجز عن ابتكار بعـض المصطلحات[2]؟

لقد شهدت هذه المرحلة نمواً طبيعياً، عبر عنها خير تعبير بالطريقة التي كان الخليل ينثر فيها المصطلحات نثرا في أثناء الحديث عن المسائل النحوية ولا سيّما ما جاء في كتاب سيبويه من دون أنْ يقصد المصطلح لذاته، لأنّه- كما يبدو- كان يجعل همّه تفسير المسائل لا الصناعة والصياغة والحدود[3]، وإنّ جُلّ ما في كتاب سيبويه هو من علم الخليل، ومن ثمّ فـإنّ معظـم المصـطلحات الـتي دارت فيـه، يتردّد كلّه- تقريبا- على لسان الخليل[4]، ويبدو أنّ أغلب البصريين بعـد الخليـل و سيبويه اعتمدوا على المصطلحات الموجودة في الكتاب، فلم يخرجـوا عنهـا إلى غيرها إلاّ قليلا.

أمّا مصطلحات الكوفيين، أو قُلْ نشاطهم في هذا الجانب، فإنّه يبدأ بشكل فعليّ بالكسائي وتلميذه الفرّاء، الذي مكّن للنحو الكوفي اتخاذ صـورته المميـزة، وشخصيته المسـتقلة[5]، فطبيعـة مـنهج الكـوفيين ودراسـتهم ورؤيـتهم اللغويّـة

---

(1) مدرسة الكوفة: 248.

(2) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة, والدكتور أحمد مكي الانصاري: 437.

(3) ينظر: المصطلح النحوي: 129.

(4) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 161.

(5) ينظر: المدارس النحوية, الدكتور شوقي ضيف: 204.

والنحويّة جعلتهم يبتكرون بعض المصطلحات الجديدة التي لم يعهدها البصريون، ولم يكن لديهم ما يقابلها، كالتقريب والصرف مثلا، على أنّ المصطلح الكوفي لم يسلم من ظاهرة عدم الاستقرار، فقد عبر النحويون الكوفيون عن المضمون الواحد بأكثر من مصطلح، فمثلا يطلق الكوفيون الترجمة والتبيين والتكرير والمردود ويراد بها ما يسمى عند النحويين البصريين بدلا[1].

وقد ظهرت مصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين، كالفاعل، والمفعول، والمبتدأ والخبر، والاستثناء، والحال وجدناها مستعملة في كتب البصريين، وفي كتب الكوفيين أيضاً، وأكبر الظّنّ أنّ ذلك يرجع إلى أنّ هذه المصطلحات قد أخذت شكلها الثابت والمستقر على أيدي علماء العربية المتقدمين قبل أنْ تتعدّد الآراء والمذاهب, وقد حوى كتاب (العين) طائفة من المصطلحات التي تمثّل جانباً مهمّاً في النحو العربي، وثروة لغوية ونحوية على درجة كبيرة من الأهمية.

وتبيّن لي من دراسة المصطلحات التي استعملها الخليل في (العين) أنّها تتوزع على الوجه الآتي:

مصطلحات وافق البصريون فيها الخليل، ومصطلحات وافق الكوفيون فيها الخليل، وما كان مشتركا بينهم من هذه المصطلحات، ومصطلحات قليلة الاستعمال، وما انفراد به الخليل، وسأعرض لها في ضوء هذا.

(1) مدرسة الكوفة: 248.

المصطلحات التي وافقه فيها البصريون:

ألقاب الإعرب والبناء:

لقد ذكرهما الخليل وفصل بينهما بقوله((والفم أصل بنائه الفوه، حذفت الهاء، وحملت الواو على الرفع، والنصب، والجر..))[1]، وقال: ((واللعقة: المرة الواحدة فالمضموم اسم، والمفتوح فعل مثل اللُّقمة واللَقمة، والأُكلة الأكَلةَ))[2]، وقوله: ((أمس: ظرف مبني على الكسر..))[3]، وقد أكّد الخليل ذلك في (الجمل)، فقال: ((وأمّا (هذا) فإنّه كان في الأصل (هاذاي)، فكثر الاستعمال فحذفوا الياء وجعلوه رفعه ونصبه وجره بمنزلة واحدة...))[4].

أمّا ألقاب البناء فقد ذكرها بقوله: ((وهي تتصل بما قبلها، من ضمّ وفتح، وكسر، فنقول فيما كان متصلا بضم: حيث ابن زيد، وبالفتح: ليت ابن زيد، وبالكسر: من ابن زيد، فإذا أسكن ما قبلها قلت: هذا ابن زيد))[5].

ونجد سيبويه متابعاً أستاذه الخليل في فصل حركات الإعراب عن البناء، إذ يقول: ((فالرفع والجر، والنصب، والجزم لحروف الإعراب))[6]، ثم قال: ((وأمّا الفتح، والكسر، والضم، والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم باسم

---

(1) العين: 8/ 406, وللمزيد ينظر: 5/ 286, 7/ 326, 8/ 396, 440, 441.

(2) نفسه: 1/ 166, وللمزيد ينظر: 4/ 404, 8/ 396, 397, 410, 436.

(3) نفسه: 7/ 325, وللمزيد ينظر: 7/ 326 / 8/ 359, 396, 410.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 283 وينظر أيضاً: 63, 68, 70, 73, 80, 82.

(5) نفسه: 246, وينظر ايضاً: 71, 141, 181, 335.

(6) الكتاب: 1/ 13.

ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير))[1]، ولكن الخليل على الرغم من ذلك يخلط بين هذه الألقاب، إذ استعمل- في أحيان قليلة، الرفع بمعنى الضم، والنصب بمعنى الفتح، والجر بمعنى الكسر، نحو قوله: قال أبو النجم: ((أقبُّ من تحت عريض من عَلٍ، وقد ترفعه العرب في الغاية فيقولون من علُ، قال عبد الله بن رواحة:

شَهِدتُ فَلَمْ اكذبْ بأَنَّ محمداً   رسولُ الذي سوّى السَّماواتِ مِنْ عل))[2]

وقوله: ((وحيص بيص: ينصبان يتكلم به عند اختلاط الأمر تقول لا تزال تأتينا بحيصَ بيصَ))[3]، وقوله أيضاً: ((وتقول: حَضِرت الصلاة لغة أهل المدينة بمعنى حضرت وكلهم يقولون: تحضرُ، وحضارِ: اسم كوكب معروف، مجرور أبداً))[4]، وكذلك فعل سيبويه[5].

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنّ المصطلح في تلك الحقبة لم يكتب له النضج والاستقرار فاستعمل مرة للإعراب وأخرى للبناء وبمرور الزمن، وكثرة الاستعمال اصطلح على ألقاب الإعراب للإعراب، والبناء للبناء واستعمل الخليل ألقاب الإعراب كثيراً في حشو الكلمة، فمن ذلك قوله: ((عُقْرُ الدار

---

(1) الكتاب: 1/ 15.

(2) العين: 2/ 247.

(3) نفسه: 3/ 269.

(4) نفسه: 3/ 102.

(5) ينظر الكتاب: 2/ 182, 183, 3/ 201 -202 ومابعدها.

وعَقْرُ الدار بالرفع والنصب))[1]، ومن مواطن استعماله أيضاً قوله (المَفَايلة لُعبة يلعب بها فتيان الأعراب وصبيانهم تسمّى الفَيال ومن نصب الفاء جعله اسماً ومن كسر الفاء جعله مصدراً))[2] وقوله: ((ويقال للنخوب النّخب النون مجرورة والخاء منصوبة والباء شديدة))[3]، أمّا الكوفيون فلم يميّزوا بينهما، وخالفوا في ذلك الخليل وسيبويه وسَمَّوا الضمّة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً[4].

الزيادة:

قال ابن يعيش (ت 643 هـ): ((الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين))[5]، وقد اعتمد أكثر الباحثين[6] على قول ابن يعيش في نسبه هذا المصطلح إلى البصريين، وهذا القول ليس دقيقاً، لأنّ الكوفيين استعملوه أيضاً، لقد استعمل الخليل هذا المصطلح في العين، ومن مواضع استعماله، قوله في البيت الشعري: ((...

ما كانَ يَرضَى رسولُ اللهِ فِعْلَهُم والطيبان أبو بَكرٍ ولا عُمَرُ

(1) ينظر العين: 1/ 150.

(2) نفسه: 8/ 220.

(3) نفسه: 4/ 279.

(4) ينظر: شرح المفصل: 1/ 72, وينظر أيضاً: 2/ 82.

(5) شرح المفصل: 8/ 128.

(6) ينظر مثلاً: أبو زكريا الفراء: 441, ومدرسة البصرة النحوية, عبد الرحمن السيد, 247, والمدارس النحوية د. شوقي ضيف: 167, والمصطلح النحوي: 189.

صار لا صلة زائدة، لأنّ معناه والطيبان أبو بكر وعمر))[1]، وقوله: ((ويقال: أو بمعنى الواو وتكون بمعنى (بل) وتفسير هذه الآية ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2] أي بل يزيدون والألف زائدة))[3].

وأورده الخليل في الجمل، إذ قال: ((و(هُو) قالوا: هو قائم فالهاء وحدها اسم، والواو علامة الرفع. وقالوا (هما)، فحذفوا الواو الزائدة...))[4]، وقد استمل البصريون هذا المصطلح فهذا سيبويه يقول: ((قال الاعشى:

وكأنّهُ لَهِق السّراة كأنَّهُ ... ما حاجِبَيْهِ مُعَّينٌ بسَوادِ

يريد كأنّ حاجبيه، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنّهُ وما زائدة))[5]، واستعمل (اللّغو) للدلالة على الزيادة، قال: ((وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنّه مثل قولك لا مثل زيد، وما لغو))[6]، والنص يشير إلى أنّ اللّغو من تعبير الخليل، كما عبّر سيبويه عن (الزيادة) بـ (الحشو) قال: ((واعلم أنّك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلاّ أنْ تُعيد لا ثانية))[7].

---

(1) العين: 8/ 349.

(2) الصافات/ 147.

(3) العين: 8/ 428, وللمزيد ينظر: 4/ 292, 7/ 214, 8/ 248، 369, 441.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 282, وينظر كذلك: 231/ 332.

(5) الكتاب: 1/ 161, وللمزيد ينظر: 2/ 139, 286, 397.

(6) نفسه: 2/ 286.

(7) نفسه: 2/ 298.

وهو تعبير الخليل أيضاً، قال في (الجمل): ((ولا حشو مثل قول الله جلّ وعزّ، (مَا مَنَعَكَ الَّا تَسجُدَ)[1]، معناه أنْ تسجد))[2] وقد يعني سيبويه بالحشو صلة الموصول، قال:((فكما أنّ الذي لا يكون إلاّ معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا وهوة الصلة إلاّ معرفة))[3]، أمّا الأخفش فقد استعمل هذا المصطلح قائلا: ((وزيادة (ما) في القرآن والكلام نحو ذا كثير))[4]، واستعمله المبرد (ت285هـ)، إذ قال: ((وتقول كان زيد هو العاقل فجعل(هو) ابتداء والعاقل خبره هو إنْ شئت قلت: كان زيد هو العاقل يافتي فجعل (هو) زائدة...))[5]، وأطلق الحشو على الظرف قائلاً: ((ولا يجوز أنْ تفصل بين الخافضِ والمخفوض في الضرورة الاّ بحشو كالظرف وما أشبهها)) [6].

وتابعهم ابن السراج (ت 316 هـ) في استعماله بقوله: ((و(من) تزداد توكيدا مع حروف النفي وحروف الاستفهام إذا وليها نكرة))[7]، واستعملوا أيضاً مصطلح الصلة، إذ استعمله الأخفش[8]، وابن السراج[9]،

(1) الاعراف / 12.

(2) الجمل في النحو, الخليل: 219, وينظر كذلك: 212, 322, 325.

(3) الكتاب: 2/ 107.

(4) معاني القرآن (فائز) 1/ 319, وينظر أيضاً: 1/ 153, 155, 215, 378, 2/ 43.

(5) المقتضب: 4/ 103, وينظر كذلك: 104, 111.

(6) المقتضب / 3/ 62.

(7) الأصول في النحو: 1/ 36, وينظر أيضاً: 1/ 286, 288, 234.

(8) ينظر معاني القرآن (فائز): 1/ 147, 2/ 34.

(9) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 512.

بل يرى الدكتور أحمد الأنصاري أنَّ اصطلاح (الصلة) مستخرج من كلام سيبويه[1].

الضمير:

وسماه الكوفيون كناية ومكنياً[2] قال ابن يعيش:((لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناهما واحد وإنْ اختلفا من جهة اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكنى وليس كل مكنى مضمراً))[3]، وقد استعمل الخليل هذا المصطلح في العين في قوله: ((لو لا تجيء إلاّ وفيها ضمير جوابها فإنْ أظهرت الجواب أو لم تظهره فكل حسن))[4] وقوله: ((يقال محلوفة بالله ما قال ذاك ينصب على ضمير يحلف بالله محلوفة أي قسما فالمحلوفة هي القسم...))[5].

وأورده في الجمل في قوله:((وتقول هذا ضارب زيد وعمراً نصبت على ضمير فعل كأنك قلت:وضرب عمرا...))[6]، واستعمل البصريون هذا المصطلح متابعين فيه الخليل،قال سيبويه: ((وأمّا زيد ابن زيدك فقال الخليل وهو القياس وهو بمنزلة: هذا زيد ابن أخيك لأنّ زيداً إنما صار ههنا معرفة بالضمير الذي

(1) ينظر أبو زكريا الفراء: 442.

(2) ينظر: المدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 166.

(3) شرح المفصل: 3/ 84.

(4) العين: 8/ 248, وللمزيد ينظر: 2/ 231, 8/ 248, 251.

(5) العين: 3/ 231.

(6) الجمل في النحو, الخليل 121, وينظر أيضاً: 228, 285, 302, 331.

فيه....))[1]، وقد يعبّر عنه سيبويه (بالإضمار) وخصص لذلك باباً سمّاه:((هذا باب ما ترده علامة الاضمار إلى أصله))[2]، كما سمّاه المضمر[3]، وعلامة الإضمار[4].

وتابع المبرّد سيبويه في أنّه أطلق تسمية (المضمر) على الضمير، قال: ((هذا باب المضاف إلى المضمر في النداء، اعلم أنّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال...))[5]، بيد أنّي وجدت البصريين قد استعملوا مصطلح الكناية أيضاً فمن ذلك ما قاله أبو عبيدة: ((ومجاز (إِيَّاكَ نَعبُدُ)[6] إذا بدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام))[7]، واستعمله المبرّد أيضاً بقوله: ((وكذلك يلزمك في الوقوف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إنٍّ هذا لَزيد): إنّ هذا لِزيد لم يدر السامع أتريد: إنَّ هذا زيد أم هذا له؟ فلذلك كسرت اللام فأمّا المكنى فهي على أصلها تقول: إنّ هذا لك))[8].

---

(1) الكتاب: 3/ 507, وينظر ايضاً: 1/ 79, 2/ 52 ومعاني القران للأخفش (فائز): 1/ 277, 224, 232.

(2) الكتاب: 2/ 376.

(3) ينظر: نفسه: 1/ 87.

(4) نفسه: 2/ 78.

(5) المقتضب: 4/ 245.

(6) الفاتحة / 5.

(7) مجاز القران: 1/ 24.

(8) المقتضب: 4/ 255, 256.

أمّا ابن السراج فعند حديثه عن الضمير، قال: ((فالمكنيّ هما بمنزلة الظاهر))[1].

الظرف:

لقد أورد الخليل هذا المصطلح، وعبّر عنه (بالصفات) أيضاً وقد جاءا في نصٍّ واحد قال: ((والصفات نحو أمام وقدّام تسمّى ظروفاً نقول: خلفك زيد إنّما انتصب، لأنه ظرف وهو موضع لغيره))[2]، وقال أيضاً: ((أمس ظرف مبنيّ على الكسر...))[3]، وذكره أيضاً في (الجمل) بقوله: ((النصب من الظرف قولهم: غداً آتيك، ويوم الجمعة يفطر الناس فيه...))[4]، وزعم أحد الباحثين أنَّ مصطلح (الظرف) ورد في العين عرضاً، في مادّة (ظرف) فقط[5]، وهذا غير صحيح، لأنّه استعمل أكثر من ذلك[6].

وسَمّي الخليل الظرف (الغاية)، قال: ((بَعْدَ: خلاف شيء، وضد قبل فإذا أفردوا قالوا: هو من بعد، ومن قبل رفع لأنّهما غايتان مقصود إليهما...))[7]، وقد استعمل البصريون مصطلح (الظرف)، قال سيبويه: ((وسألته (أي الخليل)

(1) الأصول في النحو: 1/ 79.

(2) العين: 8/ 157.

(3) العين: 7/ 325.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 70, وينظر أيضاً: 72, 80, 190, 303, 304.

(5) ينظر: موقف الازهري من كتاب العين (رسالة): 141.

(6) ينظر: العين: 2/ 42, 7/ 325, 8/ 157.

(7) العين: 2/ 52, وينظر أيضاً 2/ 247.

عن قوله: زيد أسفل منك، فقال هذا ظرف كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾[1]، كأنّه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك))[2]، كما سمّى سيبويه أيضاً (الظرف) بـ (الغاية)، في قوله: ((فأمّا ما كان غاية نحو: قبل وبعد فانّهم يحركونه بالضمة))[3]، ثُمّ شاع لدى البصريين مصطلح (الظرف)[4]

أمّا الكوفيون فكانوا يعبرون عنه بمصطلحات عدّة منها ما يلتقي مع البصريين، ومنها ما يخالفهم وهي: المحل، أو الصفة، أو الغاية، أو الوقت [5].

العطف:

قال ابن يعيش: ((ويسمّى عطفاً بحرف ويسمّى نسقاً، فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين))[6]، وقال غيره إنّ الكوفيين يقولون: باب النسق ويسمّيه سيبوبه الشركة[7]، فشاع عند

---

(1) الانفال / 42.

(2) الكتاب: 3/ 289, وينظر أيضاً: 1/ 69, 75, 216, 411.

(3) الكتاب: 2/ 286.

(4) ينظر: معاني القران للأخفش (فائز): 1/ 209, والمقتضب: 1/ 19, 2/ 115, 3/ 178, والكامل للمبرد: 1/ 336, والأصول في النحو: 2/ 141, 304.

(5) ينظر معاني القران للفراء: 1/ 28, 327, ومجالس ثعلب: 1/ 121, 266, والموفي في النحو الكوفي, صدر الدين الكنغراوي: 106, 161.

(6) شرح المفصل: 2/ 74, وينظر أيضاً: 8/ 88.

(7) التسهيل: 174 الهامش رقم (1).

الدراسين[1]، أنّ مصطلح العطف (بصري)، ومصطلح النسق(كوفي).

لقد استعمل الخليل هذا المصطلح فقال:((أو: حرف عطف يعطف ما بعده على ما قبله))[2]، وقوله أيضاً:((وأمّا (أمّا) بالفتح فتوجب كلّ كلام عطفته كايجاب أوّل الكلام...))[3]، وأورده أيضاً في الجمل بقوله:((قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[4] جزم (يستكبر) لأنه عطف بالواو على الأول....))[5]

وتابعه البصريون في استعمال هذا المصطلح، قال خلف الاحمر (ت180هـ): ((وحروف النسق خمسة وتُسمىّ حروف العطف))[6]، واستعمل سيبويه العطف ولم يقتصر عليه، بل استعمل إلى جانبه الشّركة والضّم، لكنّه لم يذكر مصطلح النسق، قال: ((هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفا على المفعول))[7]، وقال مستعملا

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 167, وأبو زكريا الفراء: 453, والمدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 167, والمدارس النحوية, د. خديجة الحديثي: 294, 323, والمصطلح النحوي: 162, 189, والمصطلح الكوفي, مجلة كلية التربية, جامعة الموصل, العدد الأول، شباط، 1979: 52.

(2) العين: 8/ 429.

(3) نفسه: 8/ 426, وللمزيد ينظر: 1/ 1981, 2/ 190.

(4) النساء / 172.

(5) الجمل في النحو, الخليل: 220 وينظر أيضاً: 126/ 187.

(6) مقدمة في النحو: 85.

(7) الكتاب: 1/ 140, وينظر أيضاً: 1/ 246, 250, 2/ 86, 3/ 501.

الاشراك: ((أمّا ما يحسن أنْ يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك: رأيتك وزيدًا وإنّك وزيداً منطلقان))[1]. أمّا الضم فقال عنه: ((وقال الخليل في قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾[2]، الواوان الآخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك:مررت بزيد وعمرو...))[3].

وقد يطلق العطف ويريد به عطف البيان قال: ((إذا قلت: يا هذا وأنت تريد أنْ تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار: إنْ شئت نصبت، وإنْ شئت رفعت، وذلك في قولك: يا هذا زيد وإنْ شئت قلت: زيدا يصير كقولك: يا تميم أجمعون وأجمعين))[4].

وقد أورد الأخفش هذا المصطلح فقال: ((وأمّا قوله (الم)، البقرة: فإنْ هذه الحروف أسكنت لأنّ الكلام ليس بمدرج، وإنّما يكون مدرجاً لو عطف بحرف العطف))[5]، واستعمله المبرد قائلاً: ((هذا باب حروف العطف بمعانيها))[6]، وتابع سيبويه في استعماله الاشراك أيضاً قال: ((ولو قال في هذا الموضوع:

---

(1) نفسه: 2/ 277.

(2) الليل / 1-3.

(3) الكتاب: 2/ 501.

(4) نفسه: 2/ 192.

(5) معاني القران (فائز): 1/ 168, وينظر: 1/ 172, 222, 226.

(6) المقتضب: 1/ 10, وينظرأيضاً: 1/ 11, 2/ 14, 21 ,3/ 279, والكامل للمبرد: 1/ 247.

مررت برجل، بل حمار ولقيت زيداً بل عمراً كان كذلك إلاّ أنّ (بـل) و(لا بـل) من حروف الاشراك))[1]، وعبّر عن العطف بالرد، قال: ((تقول: إِنّ زيداً منطلق وعمراً فمن قال عمراً فإنما رده على زيد))[2].

واستعمل ابن السّراج هذا المصطلح قائلاً: ((واعلم أنّ حـرف العطـف لا يدخل بعضها على بعض فإنْ وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما...)) [3]، وتابع سيبويه والمبرد في اطلاقه الإشراك على العطـف، قـال: ((واعلـم أنّـك إذا عطفت اسماً على إنّ وما عملـت فيـه مـن اسـم وخـبر فلـك أنْ تنصـبه علـى الإشراك بينه وبـين مـا عملـت فيـه أنّ ولـك أنْ ترفـع))[4]، بيـد أنّـي وجـدت البصـريين اسـتعملوا مصـطلح (النسـق) أيضـاً فهـذا خلـف الاحمـر يقـول: ((...وحروف النسق خمسة، وتسمى حروف العطف، وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النحو، وهي قول الشاعر[5]:

فانسُـقْ وصِـل بـالواو قولـك كلَّـه   وبـــلا وثُـــمّ وأو فليســـت تصـــعبُ
الفـــاء ناســـقةٌ كـــذاك عنـــدنا   وسبيلُها رحبُ المـذاهبِ مشـعبُ))[6]

---

(1) المقتضب: 4/ 298, وينظر أيضاً: 2/ 17.

(2) الكامل: 1/ 188.

(3) الأصول في النحو: 2/ 60, وينظر أيضاً: 1/ 104, 150.

(4) الأصول في النحو: 1/ 291.

(5) الصواب (وهي قوله) كما قال محقق الكتاب واني وجدت هذه القصيدة محفوظة في سبع نسخ في الدول العربية عن طريق الانترنيت ولم احصل عليها للظروف الصعبة.

(6) مقدمة في النحو: 85- 86.

ولم أجد أحداً من النحويين يذكر هذه القصيدة فيما اطلعت عليه من مظان نحوية، واستعمله المبرد[1]، وأبو بكر بن السّراج[2].

الفاعل:

استعمل الخليل هذا المصطلح في (العين)، ويريد به اسم الفاعل قال: ((رقعت الثوب رقعاً، ورقعته ترقيعاً في مواضع الفاعل راقع...))[3]، وقال أيضاً: ((الزّعارة الراء شديدة شراسة في خلق الرجل لا يكاد ينقاد...، ولم أسمع منه فاعلا ولا مفعولاً ولا مصروفاً في وجوه))[4]، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح في مواضع عدة في الكتاب، إذ قال: ((فالرفع والجر والنصب لحروف الإعراب وحروف إلاعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين....))[5].

وأورده الأخفش سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ) قائلا: ((وتقول: (هما الضاربا زيدا) و(هما الضاربا زيد)، لأنّ الألف واللام لا تعاقبان التنوين في الاثنين والجمع، فإذا أخرجت النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين

(1) المقتضب 2/ 38, وينظر أيضاً: 2/ 39, 3/ 302, 303.

(2) الأصول في النحو: 1/ 459, 5132, 2/ 60, 78, 79, 129.

(3) العين: 1/ 157.

(4) العين: 1/ 352, وللمزيد ينظر أيضاً: 3/ 281, 8/ 146.

(5) الكتاب: 1/ 13, وينظر أيضاً: 14, 33, 157.

أضفت....))[1]، وتابعه المبرد في استعماله، إذ قال:((....والفعل المتعدي إلى المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد...))[2].

وقد وجدنا ابن السراج يوافق الخليل في استعمال (الفاعل)، ويريد به اسم الفاعل قال: ((...الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس، وعسى، وفعل التعجب ونعم، وبئس لا تقول منه يفعل، ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد))[3]، ويطلق عليه اسم الفاعل[4]. أمّا الكوفيون فقد سموه الفعل الدائم[5].

ولكننا وجدنا أبا بكر الانباري (ت 328 هـ)، وهو كوفي يستعمل مصطلح (الفاعل) ويريد به ما أراد الخليل من (اسم الفاعل)، إذ أورده بعد قول الشاعر: ((...

ولا عَيْبَ فِينا غَيْر عِرْقٍ لِمعْشَر   كرامٍ وانّا لا نَخُطُّ على النَّملِ

أراد لسنا مجوسا ننكح الأخوات...، يقال قد أصابت فلان النفس إذا أصابته العين، يقال للفاعل نافس...))[6].

(1) معاني القران: 1/ 255, 256, وينظر كذلك: 2.

(2) المقتضب: 4/ 86 وينظر كذلك: 1/ 99, 3/ 93 / 97.

(3) الأصول في النحو: 1/ 80.

(4) ينظر نفسه: 1/ 144, 147 / 148.

(5) معاني القران للفراء: 1/ 156, ومجالس ثعلب: 1/ 231, وشرح القصائد السبع الطوال: 134, ومدرسة الكوفة 31, وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 450.

(6) الزاهر: 2/ 79.

الفعل المتعدي واللازم:

ومن مصطلحات الخليل في (العين) الفعل المتعدي واللازم قال: ((وتقول وَخّى يُوخّي تَوخية من قولك: توخيت أمر كذا أي تيّممته من دون ما سواه، وإذا قلت وخّيت فقد عديت الفعل إلى غيره))[1]، وقال أيضاً: (وتعديت المفازة، أي جاوزتها إلى غيرها، وتقول للفعل المجاوز: يتعدى إلى المفعول بعد مفعول،...))[2].

أمّا اللازم فقال: ((والحرس هم الحراس والأحراس والفعل حرس يحرس، ويحترس، أي يحترز: فعل لازم))[3]، وقال أيضاً: ((والخليع اسم الولد الذي يخلعه أبوه مخافة أنْ يجني عليه فيقول: هذا ابني قد خلعته... وفعله اللازم خلع خلاعة أي صار خليعا))[4]، واستعمل مصطلح (المتعدي) في (الجمل)، قائلا: ((الإنفعال لا يتعدى أبداً لأنّك لا تقول إنطلقت الرجل))[5]، ولم يذكر مصطلح اللازم فيه، ولقد استعمل البصريون مصطلح (المتعدي)، قال سيبويه: ((الذي لم يتعد الفعل إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر))[6] لكنه لم يستعمل مصطلح اللازم، واستعمل بدله

---

(1) العين: 4/ 319.

(2) نفسه: 1/ 215, وللمزيد ينظر: 1/ 210, 2/ 216.

(3) العين: 3/ 137.

(4) نفسه: 1/ 118, وللمزيد ينظر: 1/ 210, 3/ 133.

(5) الجمل في النحو, الخليل: 70, وينظر أيضاً: 73.

(6) الكتاب: 1/ 33, وينظر كذلك: 36, 45, 85.

(المتعدي وغير المتعدي) كما ذكرنا آنفا إذ أثبت ذلـك بعـض الدارسـين لكتـاب سيبويه[1]، وقد جاء استعماله عند الأخفش[2]، والمبرد[3]، وابن السراج[4].

المصدر:

ذكر الدكتور إبراهيم السـامرائي أنّ الكـوفيين يطلقـون المصـدر علـى مـا ندعوه المفعول المطلق، والمفعول لأجله[5]، والحق أنّ هذا المصطلح من اسـتعمال الخليل في (العين)، ويريد به (المفعول المطلق)، قـال: ((...قولـك بعـدا وسـحقا والفعل منه، بعد يبعد بعداً وإذا أهلته لما نزل بـه مـن سـوء قلـت: بعـداً لـه.... ونصبه فقال: بعداً له لأنّه جعله مصدراً...))[6]، وقال أيضاً: ((التّبُ الخَسار وتباً له، لأنه مصدر محمول على فعله كما تقول سقياً لفلان...))[7].

وأورده أيضاً في (الجمل) قائلاً: ((النصب من المصـدر كقولـك: خرجـت خروجاً، وأرسلت رسولا وإرسالاً قال الشاعر:

الا لَيْتَ شِعْرَيْ هَـلْ إلى امّ مَعْمَـرٍ سَبِيْل؟ فأمّا الصبرُ عنها فلا صـبرا))[8]

---

(1) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد: 173.

(2) ينظر: معاني القرآن (فايز): 2/ 386 –387, وينظر أيضاً: 1/ 160.

(3) ينظر: المقتضب: 4/ 86, وينظر أيضاً: 1/ 71, 2/ 104, 3/ 91.

(4) ينظر: الآصول في النحو: 2/ 288, 291

(5) ينظر: المدارس النحوية- أسطورة وواقع: 125.

(6) العين: 2/ 54, وللمزيد ينظر: 3/ 111.

(7) نفسه: 8/ 110.

(8) الجمل في النحو, الخليل: 66, وينظر أيضاً: 67, 86, 140, 141, 288.

واستعمل سيبويه هذا المصطلح متابعاً الخليل، قال: ((وهذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنّما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك))[1]، ويدلّ النص على أنّ هذا المصطلح لم يكن مستقراً عنده تماما فهو قد استعمل له أسلوب الشرح والوصف والتمثيل[2].

ونجد سيبويه يسمّيه (الحدث أو الحدثان)، ويسمّيه أيضاً الفعل[3] قال ابن يعيش ((وذلك لأنّها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون وربّما سمّاه الفعل من حيثُ كان حركة الفاعل))[4].

وأورده أبو عبيدة (ت 210 هـ) عندما ذكر قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ﴾[5]، إذ قال: ((ونصب (بعداً) كما ينصبون المصادر في مواضع أفعل كقولهم: (بُعداً وسحقاً ورعياً لك....))[6].

أمَّا الأخفش فقد أورده قائلاً: ((وأمّا من نصب: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[7]، فجعله مصدراً كأنَّه قال: (استواء)))[8].

---

(1) الكتاب: 1/ 311, وما بعدها.

(2) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد: 176.

(3) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد: 176.

(4) شرح المفصل: 1/ 110.

(5) هود / 95.

(6) مجاز القرآن: 1/ 298.

(7) فصلت / 10.

(8) معاني القرآن (عبد الأمير): 2/ 681.

وتابعهم المبرّد في استعمال هذا المصطلح، قال: ((سبحانَ الله: في موضع المصدر، وليس من فعل وهو معرفة...))[1]، وكذلك ابن السّراج[2]، وهؤلاء أشهر نحاة البصرة، وأمَّا الكوفيون فإنّهم استعملوا هذا المصطلح ولم يقتصر على البصريين فهذا الفرّاء يقول ((...وقوله معإذ الله نصب لأنه مصدر....))[3].

وأورد أبو بكر الأنباري هذا المصطلح ويريد به أيضاً (المفعول المطلق)، قال: ((فمن قال: فحي هلا بالتنوين نصبه على المصدر كأنّه قال مرحباً...))[4].

المصروف وغير المصروف:

لقد استعمل الخليل هذا المصطلح في (العين) قائلا: ((وصرفُ الكلمة إجراؤها بالتنوين))[5]، وقال: ((السَّهد والسهاد لغتان....، نقيض الرّقاد، وما رأيت من فلان سَهْدَةً، أي أمراً أعتمد عليه من بركة، أو خير أو كلام مطمع، وسَهْدَدُ: اسم جبل لا ينصرف))[6]، وقال أيضاً: ((الغُنْجُ شكل الجارية الغَنِجِة وغَنُجة بلا ألف ولام معرفة لا تنصرف...))[7].

---

(1) المقتضب: 3/ 217, وينظر كذلك: 2/ 221, 229.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 188.

(3) معاني القرآن: 2/ 52, وينظر أيضاً: 1/ 188.

(4) الزاهر: 1/ 1430, وينظر أيضاً: 1/ 145, 335, 476.

(5) العين: 7/ 109.

(6) نفسه: 8/ 181, وللمزيد ينظر: 4/ 390, 437, 7/ 93, 119, 8/ 214.

(7) نفسه: 4/ 357.

وأورده أيضاً في الجمل بقوله: ((قال ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1]، فصرف (أحسن) لأنّ (ما) محل اسم....))[2]، أمّا استعمال البصريين لهذا المصطلح فقد استعمل سيبويه مصطلح الصرف وما ينصرف، والممنوع من صرف كثيرا، جاء في الكتاب: ((أعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما لا ينصرف من الأسماء لأنّها أسماء كما أنّها أسماء....))[3]، واستعمل مصطلح الإجراء أيضاً قال: ((تقول كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة، ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة قلت فكيف تصرفه وقد قلت لا أصرفه؟ قال: لأنّ هذا بناء يمثل به فزعمت أَنَّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجرِ فإنْ كان اسما وليس بوصف جرى))[4]، واستعمله الأخفش[5]، والمبرّد[6]، وابن السرّاج[7].

(1) النحل/ 96.

(2) الجمل في النحو, الخليل: 194, وينظر أيضاً: 71/ 100/ 116.

(3) الكتاب: 1/ 26, وينظر كذلك: 2/ 204, 3/ 293.

(4) الكتاب: 2/ 15.

(5) ينظر: معاني القرآن (عبد الأمير): 2/ 502, وينظر أيضاً: 2/ 328- 329.

(6) ينظر: المقتضب: 3/ 309, وينظر كذلك: 3/ 383- 384, والمذكر والمؤنث للمبرد: 95, 105.

(7) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 47.

المفعول:

لقد استعمل الخليل هذا المصطلح في العين ويريد بـه اسـم المفعـول قـال: ((الهوجل المفازة البعيدة، وقول الشاعر:

الهَّوْجـــــــــــلُ المُتَعَسِّـــــــــــفُ

من جعل المتعسف فاعلاً، فهو الدليل، ومن جعله مفعولا فهو المفازة))[1]، وقوله: ((والخريق: الـريح البـاردة الشـديدة الهبـوب كأنهـا خرقـت))، وأمـاتوا الفاعل منه والمفعول)).[2] واستعمل البصريون هذا المصـطلح متـابعين في ذلـك الخليل، قال سيبويه: ((هذا باب الفعـل الـذي يتعـدى اسـم الفاعـل وإلى اسـم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحـد))[3]، واسـتعمله المبّـرد قـائلاً: ((واسم المفعول جار على الفعل المضارع الـذي معنـاه (يفعـل) تقـول...، زيـد مضروب سوطا كما تقول: زيد يضربُ سوطاً))[4]، وتابعه ابن السّراج[5].

النفي:

هو من مصطلحات الخليل التي وردت في العين ومن مواضع استعماله له: قوله: ((وأمّا (لَنْ) فهي: لا أنْ وصلت لكثرتها في الكلام ألا ترى أنّها تشـبه في

---

(1) العين: 3/ 390.

(2) العين: 4/ 149.

(3) الكتاب: 1/ 45.

(4) المقتضب: 2/ 119.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 80.

المعنى (لا) ولكّنها أوكد تقول لن يكرمك زيد، معناه: فإنّه يطمع في إكرامه فنفيت عنه ووكدت النفي بلن...))[1]، وقال أيضاً: ((وأمّا (لاتَ) فإنها ينفي بها كما ينفي بـ (لا) إلاّ أنّها لا تقع إلاّ على الأزمان))[2].

وأورده الخليل أيضاً في الجمل، قال: ((والنصب بالنفي قولهم: لا مال لعبد الله ولا عقل لزيد ولا جاه لعمر نصبت (مالاً) و(عقلاً) و(جاهاً) على النفي...))[3]، واستعمل البصريّون هذا المصطلح فقد أورده سيبويه- كثيراً- في (الكتاب) قال: ((ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب كما أنَّ لا تضرب نفي لقوله: اضرب، ولم اضرب نفي لضربت))[4]، وتابعهم في استعماله أبو عبيدة[5]، والأخفش[6]، والمبرد[7]، وابن السراج[8]، واستعمل البصريون مصطلح الجحد أيضاً: قال خلف الأحمر: ((باب الجواب بالفاء في باب ان عند خمسة أشياء تنصب عند الأمر والنهي والجحد والاستفهام والتمني))[9].

---

(1) العين: 8/ 350.

(2) نفسه: 8/ 369, ولمزيد ينظر: 340, 349, 350, 352, 369,

(3) الجمل في النحو, الخليل: 76, وينظر ايضاً: 64, 143, 186، 187.

(4) الكتاب: 1/ 135- 136, وينظر أيضاً: 1/ 59, 145, 2/ 85, 3/ 117.

(5) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 12, 2/ 134.

(6) ينظر: معاني القرآن (فائز): 1/ 175, 234.

(7) ينظر: المقتضب: 4/ 367, وينظر كذلك: 1/ 8, 9, 46, 4/ 394.

(8) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 461, 2/ 277.

(9) مقدمة في النحو: 69.

وتابعه الأخفش[1]، وأورده السيرافي أيضاً إذ قال- متكلما على بلى-: ((لا تأتي إلاّ بعد جحد فتبطله سواء كان الجحد معه حرف استفهام، أو لم يكن....))[2].

المصطلحات التي وافقه فيها الكوفيون:

الأداة:

ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنّ الكوفيين يعنون بالأدوات ما يقابل عند البصريين حروف المعاني[3]، وذهب إلى أنّ هذه التسمية كوفية، وصوبها لكونها: ((أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة، والاختصار في اللفظ))[4]، وهذا القول تنقصه الدقّة لأنّ هذا المصطلح من تعبير الخليل الذي سبق الكوفيين في استعماله في العين، فقال: ((للعرب في حيث لغتان و اللغة العالية: حيث الثاء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده))[5]، وقوله: ((وليتَ أداة النصب وهو التمني...))[6]، وفي النصين يريد الخليل بمصطلح الأداة حروف المعاني.

ثم استعمل الكوفيون هذا المصطلح، فهذا الفرّاء يستعمله ويريد به

---

(1) معاني القرآن (فائز): 1/ 331 -333.

(2) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 3/ 234 رقم (2).

(3) ينظر: مدرسة الكوفة: 310 -311.

(4) نفسه: 310 – 311.

(5) العين: 3/ 285.

(6) نفسه: 8/ 135, وللمزيد ينظر: 3/ 352, 310, 144, 375.

حروف المعاني، قال: ((ولا تصلح ها هنا(نعم) أداة))[1]، وجاء في موضع آخر: ((وتأويل (أنْ) في موضع نصب لأنّها إنّما كانت أداة بمنزلة (إذْ)))[2]، واطلقه على اسم الفعل، قال:((...هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب...))[3]، وتابعه أبو بكر ابن الانباري في اطلاقه على اسم الفعل، إذ قال: ((فيوحد هلمّ لأنّه مزال عن تصرف الفعل مشبه بالأدوات كقولهم: صه مه))[4]، وقال أيضاً: (((هيهات لك) برفع التاء وهيهات لك بالرفع والتنوين وهيهات لك بالنصب والتنوين... فمن: قال: (هيهات) بفتح التاء بغير تنوين شبه التاء بالهاء ونصبها على مذهب الأداة))[5].

وهذا دليل على استعمال الكوفيين له، بل وجدنا البصريين يستعملونه، قال سيبويه: ((للقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف)).[6]

وقال خلف الأحمر: ((العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وهذا الحرف هو الأداة...))[7]، وقال أبو عبيدة: ((ومن مجاز الأدوات اللواتي

(1) معاني القران: 1/ 52.

(2) نفسه: 1/ 58.

(3) نفسه: 2/ 235.

(4) الزاهر: 2/ 265, وينظر كذلك: 1/ 282, ايضاح الوقف والابتداء: 1/ 299.

(5) ايضاح الوقف والابتداء: 1/ 299 –300.

(6) الكتاب: 3/ 496.

(7) مقدمة في النحو: 35.

لهن معان في مواضع شتى فتجيء الأداة منهن في بعـض تلـك المواضـع لـبعض تلك المعاني قال: (فَمَا فَوقَهَا)[1]، معناها: فما دونهـا))[2]، فهـم جميعـا يريـدون بالأداة حروف المعاني، في حـين نجـد اسـتعمال المـبرّد لـه أعـمّ، إذ أطلقـه علـى الأفعال، قال: ((اعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارة، وإنْ كانت الأفعال أقوى في ذلك...))[3].

وأورده ابن السّراج قائلا: ((إذا أجزت افعـل ولا تفعـل أمـروا ولم ينهـوا وذلك في المصادر والأسماء والأدوات))، وأطلقه السيرافي على الحروف، قـائلا: ((ويدخل في ذلك الحروف التي هي أدوات نحو: إنّ وليت وما أشبه ذلك))[4].

الجحد:

شاع عند الدارسين أنّ الجحد مصطلح الكوفيين[5]، وزعم بعضهم[6]؛ أنّـه من وضع الفرّاء، وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ النحـو الكـوفي تطـور تطوراً واضحاً في استعماله مصطلحات خاصّة به مثل تسميتهم النفي جحـداً[7]،

---

(1) البقرة / 26.

(2) مجاز القرآن: 1/ 14.

(3) المقتضب: 4/ 80.

(4) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 3/ 295, رقم (3).

(5) ينظر: مدرسة الكوفة: 309, وأبو زكريا الفـرّاء: 443, والمـدارس النحويـة, د. شـوقي ضيف :167.

(6) ينظر: المصطلح النحوي: 171.

(7) ينظر: المدارس النحوية: 237.

والحق أنَّ الخليل قد سبقهم في الاستعمال، فقال: ((كمْ خفيفة من حروف الجحد بنيت كذلك))[1]، وقوله: ((لا حرف ينفى به ويجحد))[2]، وقوله: ((أما استفهام جحد تقول: أما تستحي من الله))[3].

وأورده الخليل في (الجمل)، بقوله: ((... ومثله﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4]، يتّخذ رفع، لأنّه فعل مستقبل، (ولا) في معنى الجحد))[5]، ومن استعمال الكوفيين لهذا المصطلح ما قاله الفرّاء: في الآية الكريمة قوله:﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾[6]، ((وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد ووضعت نعم للاستفهام الذي جحد فيه))[7]، وتابعه ثعلب[8]، وأبو بكر بن الأنباري[9]، لكنه لم يقتصر عليهم إذ وجدنا الكوفيين يستعملون هذا المصطلح، فهذا الفرّاء يقول: ((وقال الله تبارك وتعالى:﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

(1) العين: 8/ 321.

(2) نفسه: 8/ 349.

(3) نفسه: 8/ 435, وللمزيد ينظر: 8/ 249, 396, 297, 434, 435.

(4) آل عمران: 28.

(5) الجمل في النحو, الخليل: 314, ينظر: كذلك: 1/ 53, 160, 164, 2/ 202.

(6) البقرة: 81.

(7) مجالس القران: 1/ 52, وينظر كذلك: 1/ 53, 160, 164, 2/ 202.

(8) ينظر المجالس: 1/ 101 ,132, 151, 2/ 475.

(9) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: 1/ 324, وينظر كذلك: 1/ 139, 2/ 726, والزاهر: 2/ 55

مِّنۡهُمۡ ﴾[1] ؛ لأنّ في فعلوه اسماً معرفة فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ويثبته لما بعد إلّا، وهي في قراءة أبيّ: (ما فَعَلُوهُ الَّا قَلِيلاً)[2]، كأنّه نفى الفعل وجعل ما بعد إلّا كالمنقطع عن أول الكلام))[3]، وزاد أبو بكر بن الأنباري مصطلح التبرئة ليدل على النفي[4].

الخفض:

قال السيوطي: ((الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين))[5]، ويبدو أنّ هذا القول هو الذي دعا قسماً من الباحثين المحدثين[6]، إلى التمسك بخلافيته، والحق غير ذلك، لأنّه من استعمال الخليل، قال: ((وإذا عجعجت بالناقة قلت: عاجٍ عاجٍ خفض بغير تنوين))[7]، وقال:((وكل شيء من موقوف الرجز فإن العرب تنونه مخفوضاً))[8]، ثم استعمله الكوفيون، فقال الفرّاء: ((وقوله: أنْ دعوا لأنْ دعوا أو من أنْ دعوا، وموضع (أنْ) نصب

(1) النساء/ 66.

(2) النساء/ 660.

(3) معاني القرآن: 1/ 166.

(4) ينظر: الزاهر: 1/ 104 – 105.

(5) الأشباه والنظائر: 2/ 100.

(6) ينظر: مدرسة الكوفة: 311, وأبو زكريا الفرّاء: 436, ونحو القراء الكوفيين: 348.

(7) العين: 3/ 185.

(8) نفسه: 3/ 345, وللمزيد ينظر: 2/ 52, 5/ 166, 8/ 390.

لاتصالها، والكسائي كان يقول:موضع أنْ خفض))[1]، وتابعه في ذلك ثعلب[2]، وأبو بكر بن الأنباري[3]، ومثل هذا الاستعمال جاء عند البصريين الذين شاع عندهم مصطلح الجر أيضاً، قال خلف الأحمر: ((وكل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض تقول دار زيد))[4]، وكذلك فعل الأخفش[5]، واستعمله المبرد قائلا: ((حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها... فعملها الخفض...))[6].

وقد ورد المصطلحان عند ابن السراج في نصٍّ واحد، فقال: ((ويسمى الكسر جرّاً وخفضاً))[7]، ولعل من المفيد أن نشير إلى ما ذكره الخوارزمي في (مفاتيح العلوم)، وهو أنّ مصطلح الخفض عند الخليل يقع في إعجاز الكلم منوناً نحو: زيد[8].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي، بعد أنْ ذكر أنّ الكوفيين توسعوا في

---

(1) معاني القرآن: 2/ 173, وينظر: أيضاً: 1/ 51, 59, 68, 136, 137, 2/ 74, 3/ 123.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 59, 60, 124, 2/ 430.

(3) إيضاح الوقف والابتداء: 1/ 296, 376, وينظر أيضاً الزاهر: 1/ 130, 1240, 141, 198.

(4) مقدمة في النحو: 47, وينظر كذلك: 43, 60, 83, 84.

(5) ينظر: معاني الأخفش: 1/ 230.

(6) المقتضب: 2/ 38, وينظر: 2/ 57, 60, 61, 304, والكامل للمبرد: 2/ 92, 107.

(7) الاصول في النحو: 1/ 38, وينظر أيضاً: 1/ 497, 522- 523.

(8) ينظر: مفاتيح العلوم: 30.

الخفض فاستعملوه في المنون وغير المنون، أنّ الخليل لا يستعمله إلاّ في المنـون[1]، فما ذهب إليه الخوارزمي، والدكتور المخزومي غير صحيح، لأنّ الخليل استعمله في المنون وغير المنون في العين، إذ قال: ((وكل شـيء مـن موقـوف الرجـز فـإنّ العرب تنونه مخفوضاً))[2]، أمّا بغير تنوين، فقال: ((كقولك: هو بعـد زيـد قـادم فإذا ألقيت عليه (من) صار في حد الأسماء، كقولك: من بعد فصار (من) صفة، وخفض (بعد)، لأنّ (من) من حروف الخفض))[3]، ويعضـد هـذا مـا ذكـره في الجمل، إذ استعمل الخفض في المنون وغير المنون، فأمّا المنون فقوله: ((والخفـض بالإضافة قولهم: دارُ زيدٍ، وغلامُ عمرو، خفضت زيـدا بإضـافة (دار) إليـه))[4] وأمّا غير المنون، فقوله ((والخفض بالبنية وإنّما علّة البنية للأسماء: تضاف وهي نواقص، فإذا حذفت منهـا الإضـافة بقيـت ناقصـة فالزمـت البنيـة مثـل: قطـام ودراك... لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تنوين))[5].

الصفة وحروف الصفات:

ذكر ابن يعـيش أَنّ الكـوفيين سَّـموا حـروف الجـر حـروف الصـفات[6]، وذهب قسم من الدارسين إلى أنّ الكوفيين يطلقون مصطلح الصفة، أو الصفات

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 311.

(2) العين: 3/ 345.

(3) نفسه: 2/ 52.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 194.

(5) نفسه: 199.

(6) ينظر: شرح المفصل: 8 / 7.

على الظرف وحروف الجر[1] إلّا أنّ هذا المصطلح من تعبير الخليل، وقد سبقهم في ذلك، فبعد تتبع كتاب (العين) وجدت الخليل يطلقه على الظرف، وحروف الجر فمثال الظرف قوله: ((عند: حرف الصفة فيكون موضعا لغيره، ولفظه نصب، لأنه ظرف لغيره...))[2]، وقوله أيضاً: ((.. وزال فلان وزويلة، قال:

هـذا النَّهارَ بَدا لَها مَنْ هَمِّهَا   مَا بالُها باللّيلِ زَالَ زَوالَهَا

ونصب النهار على الصفة))[3].

أمّا مثال حروف الجر فقوله: ((إلى حرف من حروف الصفات))[4]، وقوله: ((في حرف من حروف الصفات))[5]، وأورده الخليل في الجمل، قال في الآية الكريمة: ﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾[6]، ((لم يصرف، وقال بأحسَنِ ما كانوا يعملون فصرف أحسن، لأنّ ما محل اسم ومن صفة، ولا تضاف صفة))[7]، ولم يطلق الصفة على الظرف في الجمل ولعل ذلك يرجع إلى أنّه لم يتكلم على الظرف الاّ عرضاً، وآثر مصطلح الظرف في ذلك، ثم استعمله الكوفيون، فهذا

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 314، وأبو زكريا الفراء: 445، والمصطلح النحوي: 177، والمدارس النحوية- أسطورة وواقع، د. ابراهيم السأمرائي: 127.

(2) العين: 2/ 43.

(3) نفسه: 7/ 384، وللمزيد ينظر: 2/ 2، 8/ 157، 397، 429.

(4) العين: 8/ 356.

(5) نفسه: 8/ 409، وللمزيد ينظر: 2 / 246، 5/ 166، 8/ 397.

(6) النساء/ 86.

(7) الجمل في النحو, الخليل: 190.

الفرّاء يقول: ((فلا تحذفن الف (اسم) إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات وإنْ كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف. فتقول لاسم الله حلاوة في القلوب وليس اسم كاسم الله فتثبت الألف في اللام، وفي الكاف، لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله))[1]، واستعمله ابن السكّيت[2] (ت 244هـ)، وثعلب[3]، وأبو بكر بن الأنباري[4].

الصلة:

ذهب بعض الدراسين[5] إلى أنّ مصطلح (الصلة) كوفي، يقابله عند البصريين حروف الزيادة، وكان مصدرهم في ذلك قول ابن يعيش:

((الصلة والحشو من عبارات الكوفيين))[6].

وفي الحقيقة أنّ هذا المصطلح من تعبير الخليل، قال: ((وقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[7]، بمعنى اقسم و(لا) صلة))[8]، وقوله في البيت الشعري:

(1) معاني القرآن: 1/ 2, ينظر أيضاً: 1/ 31, 32.

(2) إصلاح المنطق: 1/ 299.

(3) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 64.

(4) ينظر: الزاهر 1/ 365، 2/ 35، 36.

(5) ينظر: مدرسة الكوفة: 315, ومدرسة البصرية النحوية: 347, والمدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 167, وأبو زكريا الفرّاء: 441, والمصطلح النحوي: 189.

(6) شرح المفصل: 8/ 128.

(7) القيامة: 1- 2.

(8) العين: 5/ 86.

ما كان يَرضَى رسولُ الله فعلَهـم والطيبـــان أبـــو بكـــرٍ ولا عُمَـــرُ

صار (لا) صلة زائدة؛ لأنّ معناه والطيبان أبو بكر وعمر))[1].

وأورده الخليل في الجمل ويريد به الزيادة قـائلاً: ((ولا الـتي للصـلة قولـه تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾، معنـاه اقسـم، و(لا) صـلة))[2]، وأطلقـه أيضـاً علـى صـلة الموصول، قال: ((والرفع بـ (الذي ومن ما): فهذه أسمـاء ناقصـة لابـدّ لهـا مـن صلات، ويكون جوابها مرفوعاً أبداً تقول: الذي ضرب عمراً زيـد فـ (الـذي) رفع على الابتداء، و(ضرب) صلته))[3]، ولم يرد هذا المعنى في العين ولعل ذلك يرجع إلى أنّ المادة النحوية التي تحدث فيها عن (الاسماء الموصولة) محدودة.

ثم تابع الكوفيون الخليل في ذلك، قال الفـرّاء: ((...وقـد قرأهـا بعضـهم ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾[4]، وهذا يكون على وجهين: أحـدهما أنْ تجعـل (لا) مـع (أن)، على معنى الإلغاء))[5]، وتابعه في ذلك ثعلب[6]، وأبو بكر بن الأنباري[7].

وقد وجدنا الكوفيين يستعملون مصـطلح (الزيـادة) أيضـاً، فهـذا الفـرّاء، وهـو كـوفي يقـول في الآيـة الكريمـة: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن

(1) المصدر: 8/ 349, وللمزيد ينظر: 8/ 369, 430, 435.

(2) الجمل في النحو, الخليل: 320, وينظر: 16, 313.

(3) نفسه: 179

(4) البقرة / 158.

(5) معاني القرآن: 1/ 95.

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 151, وينظر أيضاً: 1/ 191, 2/ 529, 551.

(7) ينظر: الزاهر: 1/ 259, وينظر أيضاً: 1/ 602.

﴿ كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾[1]، ((ومن نصب اللام جعل اللام لاماً زائدة))[2]، وأطلق على الزيادة الحشو، قال: ((ولو جعلت ما على جهة الحشو كما تقول: عمّا قليل آتينك جاز فيه التأنيث والجمع))[3].

وذهب الدكتور أحمد مكي الانصاري إلى أنّ الفرّاء يطلق مصطلح الصلة ((على الزيادة في القران تأدباً منه، وتورعا في أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله))[4]، فهذا غير صحيح؛ لأنه كما ذكرنا آنفاً، استعمل مصطلح الزيادة شأنه في ذلك شأن الخليل، وسيبويه، وهل كان الفرّاء أكثر تأدبا وورعا منهما؟

وأورده ثعلب في مجالسه، قال: ((الدلامص: البيضة أخذت من دلص يدلص، والميم زائدة يزيدون الحرف على الحرف))[5]، أمّا أبو بكر بن الأنباري (ت 328 هـ)، فقال: ((...وقال آخرون: الأصل في مهما يكن ما يكن فأرادوا أنْ يزيدوا على (ما) التي هي حرف الشرط (ما) للتوكيد كما زادوا على أنْ (ما)...))[6].

والذي نذهب إليه أنّ مصطلح الزيادة أكثر مناسبة من الصلة؛ لإلتباسه

---

(1) آل عمران / 81.

(2) معاني القرآن: 1/ 255, وينظر: 1/ 68.

(3) معاني القرآن: 1/ 95.

(4) أبو زكريا الفرّاء: 422.

(5) مجالس ثعلب: 1/ 115, وينظر كذلك: 1/ 191, 2/ 551.

(6) الزاهر: 2/ 278.

بصلة الموصول، ومن الإلغاء، لأنّه يعني ترك العمل فلا ينطبق على (ما جاء من أحد)، ومن الحشو، لأنّه يعني وسط الكلمة.

الفعل الواقع وغير الواقع:

قال الجوهري: ((وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدي واقعاً))[1]، بيد أنّي وجدت الخليل قد سبق الكوفيين في استعمال هذا المصطلح، ومن موضع استعماله قوله ((اللعوق: اسم كل شيء يلعق من حلاوة أو دواء لعقته لعقا لا تحرك مصدره، لأنّه فعل واقع، ومثل هذا لا تحرك مصدره، وأمّا عجل عجلاً وندم ندماً فيحرك، لأنّك لا تقول: عجلت الشيء ولا ندمته؛ لأنّ هذا فعل غير واقع))[2].

وجاء في موضع آخر قوله: ((والإفلات يكون بمعنى الإنفلات لازماً، وقد يكون واقعاً يقال: أفلته من الهلكة اي خلصه))[3]، وأورده في الجمل بقوله: ((والرفع بـ (حتى) إذا كان الفعل واقعاً، قولهم: سرنا حتى ندخلها. رفعت (ندخلها)، لأنّه فعل قد مضى وهو واقع))[4]

ثم درج الكوفيون على استعماله حتى شاع عندهم، ونسب إليهم تسميته، ومن استعمال الكوفيين له ما قال الفرّاء: ((ثمَّ قال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ

---

(1) الصحاح (وقع), ينظر:أبو زكريا الفرّاء: 452, والمدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 2000 والمصطلح النحوي: 180.

(2) العين: 1/ 166.

(3) العين: 8/ 123, وينظر أيضاً: 143.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 1/ 183- 184, وينظر أيضاً :143.

﴿الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[(1)] فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً إنّما هو كقولك أعطيتك خوفاً، وفرقاً فأنت لا تعطيه الخوف، وإنّما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل))[(2)]، وتابعه ثعلب[(3)]، وأبو بكر بن الأنباري[(4)].

والذي وجدناه أنّ الكوفيين استعملوا مصطلح (المتعدي) أيضاً، فهذا أبو بكر بن السراج يقول: ((وقرا الحسن: ﴿أَمَّرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾[(5)] بكسر الميم، وكان الفرّاء يضعف هذه القراءة، لأنّ أمر لا يتعدى إلى المفعول))[(6)].

الكناية:

قال السيوطي: ((هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى...))[(7)]، وإلى ذلك ذهب أغلب الدراسين[(8)]،

---

(1) البقرة/ 19.

(2) معاني القرآن: 1/ 17, وينظر أيضاً :40, 47, 2/ 98, 114, 3/ 93.

(3) ينظر: مجالس ثعلب: 2/ 288, 741.

(4) ينظر: الزاهر: 1/ 114, 115, وينظر أيضاً: 2/ 208.

(5) الاسراء/ 16.

(6) ينظر: الاصول في النحو: 2/ 288, 291.

(7) همع الهوامع: 1/ 190, وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 97.

(8) ينظر: مدرسة الكوفة: 314, وأبو زكريا الفرّاء: 450, ومدرسة البصرة النحوية: 348, والمدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 166, والمصطلح الكوفي: 174, والمصلح الكوفي: 35.

والحق أنّ هذا المصطلح قديم استعمله الخليل في العين، فبعد تتبع الكتاب وجدت الخليل يريد به أمرين:

الأوّل: الضمير، والآخر: أسماء الإشارة، فمثال الأول قوله: ((وأمّا (هو) فكناية التذكير، وهي) كناية التأنيث فإذا وقفت على هو وصلت الواو فقلت هوه...))[1]، وقوله أيضاً: ((والعروبة يوم الجمعة قال:

يا حُسْنَةُ عبدِ العَزيزِ إذا بدَا   يوم العَروبة واستقرَّ المِنبَرُ

كنى عبد العزيز قبل أنْ يظهره ثم أظهره...))[2]، ومثال الثاني: قوله: ((وأمّا ذه وذي وذا في هذه وهذي وهذا فأسماء مكنيات وليس من البناء في غير الذال، والألف التي بعدها زائدة))[3].

وأورد الخليل في الجمل ويريد به الضمير، ومن مواضع استعماله قوله: ((قولهم لا أركب وتمشي، ولا أشبع، وتجوع، فلما أسقط الكناية، وهي (أنت) نصب، لأنّ معناه: لا أركب وأنت تمشي....))[4]، ولم يطلقه على أسماء الإشارة في الجمل ولعل ذلك يرجع إلى أنّه لم يتحدث عن أسماء الإشارة إلّا عرضاً.

ثم استعمله الكوفيون متابعين في ذلك الخليل حتى شاع عندهم، ونسب إليهم استعماله، فمن ذلك ما قاله الفرّاء: ((وقوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ

(1) العين: 4/ 105.

(2) نفسه: 2/ 128.

(3) نفسه: 8/ 209.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 95, وينظر أيضاً:120, 160, 266, 331 , 332.

﴿إِخْرَاجُهُمْ ﴾إنْ شئت جعلت (هو) كناية عن الاخراج..))[1]، وتابعه في ذلك ثعلب[2]، وأبو بكر بن الأنباري[3]، بيد أنّي وجدت الكوفيين يستعملون مصطلح (الضمير)، أيضاً، فهذا الفرّاء يقول: ((فأمّا قول الله تبارك وتعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[4] إلى آخر ما ذكر من العدد فهو رفع، لأنّ قبله ضمير أسمائهم سيقولون هم ثلاثة إلى آخر الآية))[5].

وتابعه ثعلب في ذلك[6]، ولكن ليس بالكثرة والشيوع كما هو عند البصريين، إذ استأثروا بدله مصطلح (الكناية) الذي شاع عندهم[7].

ومما تقدم يظهر أنّ مصطلح الكناية استعمله البصريون، والكوفيون، وسبقهم في ذلك الخليل فهو من تعبيره كما أنّ الضمير استعمله البصريون، وكذلك الكوفيون، وهو للخليل فعلى هذا يكون مصدرهم واحداً.

وذهب ابن يعيش إلى أنّ المضمر، والمكني من قبيل الأسماء المترادفة عند الكوفيين فمعناهما واحد، وإنْ اختلفا من جهة اللفظ. أمّا النحويون البصريون فقالوا إنّ المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني وليس كل مكني

---

(1) معاني القرآن: 1/ 50, وينظر: 1/ 2, 2/ 163, 368, 278. والآية هي من البقرة: 85.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 43, 275.

(3) ينظر: الزاهر: 2/ 279.

(4) الكهف/ 22.

(5) معاني القرآن: 1/ 38, وينظر أيضاً: 1/ 141, 2/ 86.

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 324.

(7) ينظر: مصطلح الكناية الذي تقدم آنفا.

مضمرا[1]، ودفع هذا الكلام الدكتور مهدي المخزومي إلى قبول التسمية الكوفية، وعلل ذلك بأنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر، وإنْ كان المكني أعم من الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، لأنّهن جميعا كنايات عن الأسماء[2]، ولسنا نميل إلى ما قاله الدكتور مهدي المخزومي ذلك أنّ الأصل في الاصطلاح النحوي أنْ يكون مختصا فلا يدخل فيه غيره، ونحن نجد أنّ الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة، أو اسم موصول، أو عدد فضلا عن الضمير، وهذا ما نبه عليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري قائلا: ((ويلوح لي أنّ اصطلاح البصريين أدق من اصطلاح الفرّاء؛ إذ إنّ الكناية تشمل كلّ ما يكنى به من إشارة أو موصول، أو عدد بخلاف الضمير، فإنّه لا يدخل فيه شيء...))[3].

ما يجري وما لا يجري:

لقد شاع عند الدارسين أنّ الإجراء مصطلح الكوفيين، وضعوه بقصد مخالفة البصريين تمييزا لمذهبهم[4]، وكان مصدرهم في ذلك ما أورده السيوطي في خلافيته[5]، والحق غير ذلك، لأنّ مصطلح الإجراء ليس من استحداث

(1) ينظر: شرح المفصل: 3/ 84.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 314.

(3) أبو زكريا الفرّاء: 450

(4) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي: 151, والمدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 167, وأبو زكريا الفرّاء: 452, والمصطلح الكوفي: 21, 30, 31, والمصطلح النحوي: 162, 189, ومكانه الجليل: 17700.

(5) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: 2/ 37.

الكوفيين إذ استعمله الخليل في (العين) ويريد به ما ينصرف، وما لا ينصرف، ومن مواضع استعماله قوله: ((قوله تعالى: ﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾[1]، من الأمصار ولذلك نونه ولو أراد مصر الكورة بعينه لما نون، لأنّ الاسم المؤنث في المعرفة لا يجري...))[2]، وقوله أيضاً: ((عَوْضُ: يجري مجرى القسم وبعض الناس يقول هو الدهر، والزمان يقول الرجل لصاحبه عوض لا يكون ذلك أبداً، فلو كان اسماً للزمان إذن لجرى بالتنوين))[3].

ثمّ تابعه في ذلك الكوفيون فهذا الفرّاء يقول: ((﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾[4] كتبت بالألف وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن))[5] وشاع كثيرا عنده[6]، ثم استعمله ثعلب[7] وأبو بن بكر الأنباري[8].

---

(1) البقرة/ 61, وخرجها محقق الكتاب خطا من سورة يوسف: 99, وهي في سورة يوسف (ادخلوا مصر).

(2) العين: 7/ 123, وللمزيد ينظر: 8/ 144.

(3) نفسه: 2/ 193- 194.

(4) البقرة/ 61.

(5) معاني القرآن: 1/ 42.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1/ 428, وينظر أيضاً: 1/ 321, 340, 429, 2/ 19.

(7) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 128, وينظر ايضاً: 217, 2/ 285.

(8) ينظر: الزاهر: 2/ 156, وينظر أيضاً: 2/ 207, وشرح القصائد السبع الطوال: 36, 243, 297.

وقد وجدنا الكوفيين يستعملون مصطلح المصروف أيضاً، فهذا الفرّاء يـرد عنده المصطلحان- الصرف والإجراء في عبارة واحـدة قـال: ((وقولـه: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[1]، ذكر أنّهما كانتا مـن جلـد حمـار ميـت فـأمر بخلعهما لذلك وقوله (طوى) قد تكسر طاؤه فيجـري...، وإنْ جعلتـه اسمـاً لمـا حول الوادي جاز ألاّ يصرف..))[2]

وقد يعبر عنه بقوله (لا ينون) كمـا فعـل الخليـل، قـال بعـد قولـه تعـالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[3]، ((إلّا أنّ الأعمش كان لا يجري ثمود في كل القران إلّا قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ ﴾[4] فإنّه كان لا ينوّن))[5].

أمّا ثعلب فقد نسب إليه أنّ له كتاباً أسماه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[6] وأورد أبو بكر بن الأنباري مصطلح الصرف، قال متكلما على كلمة (كسـاب): (ويقال إنّما كسرت، لأنّها معدولة عن كاسبة إلى كساب، وهي مع العدل مؤنثـة والأسماء المؤنثة لا تنصرف فلما اجتمـع فيهـا مـع التأنيـث العـدل عـن جهتهـا حطوها منزلة فالزموها الكسر))[7].

---

(1) طه/ 12.

(2)معاني القرآن: 2/ 175.

(3) فصلت/ 17.

(4) الأسراء/ 59.

(5) معاني القرآن: 3/ 14، وينظر كذلك: 1/ 43، 208.

(6) ينظر: مجالس ثعلب- المقدمة: 1/ 21.

(7) شرح القصائد السبع الطوال: 571، والزاهر: 1/ 489.

وقد وجدت البصريين استعملوا مصطلح (الإجـراء) أيضـاً فهـذا سـيبويه يقول: ((تقول كل أفعل يكون وصفا لا تصرف في معرفة، ولا نكرة وكل أفعـل يكون اسما تصرفه في النكرة قلت فكيف تصرفه، وقـد قلـت لا أصـرفه؟ قـال: لأنّ هذا مثال يمثل بها فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر فإنْ كان اسما وليس بوصف جرى))[1].

وجعله المبرّد عنواناً لأحد أبواب المقتضب، قائلاً: ((هذا بـاب مـا يجـري، وما لا يجري بتفصيل أبوابه، وشرح معانيـه، واخـتلاف الأسمـاء، ومـا الأصـل فيها))[2]، واستعمله ابن السّراج أيضاً، قائلاً: ((ولو سميت أمرأة ببنت أو أخت لوجـب أنْ تجريهـا مجـرى مـن أجـرى جمـلا وهنـداً...، وقـوم لا يجرونهـا في المعرفة))[3].

المستقبل:

ذكر بعض الدارسين[4]، أنَّ تعبير المستقبل أطلقه الكوفيون على مـا يقابـل الفعل المضارع عند البصريين، ولكنّنا لا نقول بذلك لأنّ هـذا المصـطلح قـديم، وليس من استحداث الكوفيين، إذ استعمله الخليل في العين قائلا: ((وقولهم: مـا

---

(1) الكتاب: 3/ 203.

(2) المقتضب: 3/ 209, وينظر أيضاً: 1/ 48.

(3) الاصول في النحو: 2/ 100, وينظر كذلك: 1/ 48.

(4) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 440, والمدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 1660.

زيل فلان يفعل ذلك لا يراد به معنى مفعول مجهول، ولكن يراد به معنى فعل، فكسروا الزاي مع الياء، وبيان ذلك أنّهم لا يقولون في المستقبل ما يزال، ولكن يردونه إلى يزال))[1] .

وأورده الخليل في (الجمل) إذ قال: ((والرفع في الأفعال المستقبلة، وهو الفعل المستأنف رفع أبداً إلاّ أنْ يقع عليه فعل جازم، أو حرف ناصب وعلامة الفعل المستقبل أنْ يقع في أول الفعل أحد هذه الحروف الأربعة هي الألف، والتاء، والياء، والنون، ومعناها: بالألف أنا أخرج))[2]، كما أطلق عليه المضارع، إذ قال: ((وأمّا الألف السنخ فهي سنخ الكلمة فإنّها تثبت في حال المضي والاستقبال، والمضارعة فمن ذلك قولهم أمر يأمر، وأخذ يأخذ..))[3]، وبهذا يتضح أنّ المضارع والمستقبل من تعبير الخليل، وليس سيبويه، وهذا طبيعي، لأنّ جلّ ما في الكتاب من علم الخليل، إذ أظهرت الموازنة بين كتاب (العين)، وكتاب سيبويه أنّ هناك مسائل نحوية لم يعزها سيبويه، وهي للخليل.

ومن الخليل استمدّ الكوفيون مصطلح المستقبل، قال الفرّاء: ((وانشدني بعض العرب وهو المفضل:

مَطَوْتُ بِهِم حتّى تَكِلّ غُزاتُهم وحتّى الجِياد مَا يُقَدْنَ بارسانِ

فنصب (تكلّ)، والفعل الذي أداه قبل حتى ماضٍ، لأنَّ المطو بالإبل يتطاول حتّى تكلّ عنه، ويدلك على أنّه ماض أنّك تقول: مطوت بيهم حتى

(1) العين: 7/ 385.

(2) الجمل في النحو, الخليل: 185, 186, وينظر كذلك: 220, 221, 291, 301.

(3) الجمل في النحو, الخليل: 248.

كانت غزاتهم فبحسن فعل مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل، ولا يحسن مكان المستقبل فعل))[1]، وتابعه في استعمال هذا المصطلح ابن السكيت ' وثعلب[2]، وأبو بكر بن الأنباري.[3]

أمّا البصريون فقد استعملوا مصطلح (المضارع)، بيد أنّي وجدتهم يستعملون مصطلح المستقبل، فمن ذلك ما قاله خلف الأحمر: ((تقول في المستقبل: أما أنْ يغفر الله لك....))[4] واستعمله المبرد قائلا: ((وقد يجوز أنْ تقع الافعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأنّ الشرط لا تقع على فعل لم يقع....))[5]، وتابعهم ابن السرج[6].

النسق:

ذهب كثير من الدراسين[7]، إلى أنّ العطف مصطلح بصري، والنسق كوفي وكان مصدرهم في ذلك قول ابن يعيش: ((ويسمّى عطفاً بحرف، ويسمى نسقا.

(1) ينظر: إصلاح المنطق: 1/ 159, 217.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 39, 2/ 388, 447.

(3) إيضاح الوقف والابتداء: 1/ 152.

(4) مقدمة في النحو: 72

(5) المقتضب: 2/ 50, و ينظر أيضاً: 2/ 75, 3/ 5.

(6) ينظر: الاصول في النحو: 1/ 52, 53, 147, 148.

(7) ينظر: مدرسة الكوفة: 315, والمدارس النحوية د. شوقي ضيف: 167, وأبو زكريا الفرّاء: 453, والمدارس النحوية, د. خديجة الحديثة: 294, 323, والمصطلح النحوي: 162, 189, ومكانة الخليل بن أحمد: 177, ونحو القراء الكوفيين, خديجة المفتي: 345.

فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين))[1]، وقول السيوطي أيضاً: ((ويسمىّ المعطوف عند البصريين شركة، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً))[2]؛ إلاّ أنّ مصطلح النسق من تعبير الخليل، وقد سبق الكوفيين في ذلك، ومن مواضع استعماله قوله: ((ثُمَّ حرف من حروف النسق لا تشرك ما قبلها بما بعدها إلّا أنّها تبين الآخر من الأول...))[3]، وقوله: ((ويقال: عكست أي عطفت على معنى النسق...))[4]، وقد أورده في (الجمل) قائلا في بيت امرئ القيس[5]:

فقلتُ لهُ: لا تبْكِ عينُكَ انُما نحاول مُلكاً أو نموتَ فَنُعذَرا

((فإنّه نصب على اضمار (أنْ) يعني: أو أنْ نموت، ونصب نعذر، لأنّه نسق بالفاء على (أن نموت)))[6]، وقوله أيضاً: ((وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[7]، وما كان من هذا النحو فـ

---

(1) شرح المفصل: 3/ 74.

(2) همع الهوامع: 3/ 155.

(3) العين: 8/ 118.

(4) نفسه: 1/ 111, وللمزيد ينظر: 2/ 190.

(5) ينظر: الديوان: 66.

(6) الجمل في النحو, الخليل: 128, 138.

(7) الرعد/ 31.

(أو) حرف من حروف النسق...))[1]، ثم استعمله الكوفيون، قال الفرّاء: ((ومن ذلك: قمت ففعلت ولا يقولون قمت فعلت ولا قلت قال حتى يقولوا: قلت فقال وقمت فقام، لأنها نسق وليست باستفهام يوقف عليه))[2]. أمّا ثعلب الكوفي فقد أكثر من استعمال النسق، قال متحدثا عن رفع (عمرو) في (عبد الله حدثني وعمرو): ((...يكون نسقا على ما في (حدثني)، ولا يكون على الأول))[3] وأورده أيضاً أبو بكر بن الأنباري قائلاً: ((قوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[4]، وموضع (ما) على النسق على (الذكرين والأنثيين)))[5].

وقد وجدت الكوفيين استعملوا مصطلح (العطف) أيضاً، فهذا الفرّاء يقول: ((وقولهُ: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡ﴾[6]، منصوبة على العطف على قوله: ﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[7]، وأورده ثعلب قائلا: ((قال أبو العباس: قال الكسائي: لا يجوز

(1) الجمل في النحو, الخليل: 307, وينظر أيضاً: 156, 215, 303, 310, 313, 320, 329.

(2) معاني القرآن: 1/ 44, و ينظر أيضاً: 1/ 71, 72, 2/ 70.

(3) مجالس ثعلب: 1أ146, و ينظر أيضاً: 1/ 6, 2/ 368, 286.

(4) الانعام / 143.

(5) إيضاح الوقف والابتداء: 1/ 342 – 343, و ينظر أيضاً: 1/ 442.

(6) الأنبياء / 3.

(7) معاني القرآن: 2/ 298, و ينظر أيضاً: 1/ 29, 234.

ذا إلاّ بالواو؛ لأنّه جزاء معطوف على جزاء))[1]، واستعمله أيضاً أبو بكر بن الانباري[2]، وربَّما عبر عنه بالرد.[3]

المصطلحات المشتركة:

استعمل الخليل في كتاب (العين) جملة من المصطلحات التي تابعه فيها كلّ من البصريين، والكوفيين وشاع استعمالها عندهم على حدّ سواء، وهذا عرض لها:

1- الاستثناء:[4]

ومن مواضع استعماله عند الخليل قوله: ((وحاشا: كلمة استثناء وربما ضُمَّ إليها لام الصفة قال تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[5][6]، وقوله: ((و(غير) يكون استثناء مثل قولك: هذا درهم غير دانق معناه إلّا دانقاً ويكون اسماً، تقول مررت بغيرك وهذا غيرُك))[7]، وأورده في (الجمل) بقوله ((والنصب بالاستثناء

---

(1) مجالس ثعلب: 2/ 582.

(2) ينظر: شرح القصائد الطوال: 174.

(3) ينظر نفسه: 182.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 57،2/ 181،309، 310، 312 ، ومقدمة في النحو: 79، ومعاني القرآن للفرّاء: 1/ 210، 283، 298، ومعاني القرآن للأخفش (فائز): 1/ 220، ومجالس ثعلب: 1/ 13، 2/ 556.

(5) يوسف/ 31.

(6) العين: 3/ 262، وينظر أيضاً: 8/ 356.

(7) العين: 4/ 444, استدراك ما فات الجزء الرابع في الجزء الثامن.

قولهم: خرج القوم إِلّا زيداً وقام الناسُ إِلّا محمداً نصبت (زيداً) و (محمداً) لأنّهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم فأخرجا من عددهم))[1].

2- الأمر[2]:

ومن مواضع استعماله له قوله ((ودافقتُ الرجل دفافا ومدافة، وهو إجهازك عليه، أي مبادرة إلى قتله، والامر الذي يأمر تقول: دافّ الرجل، أي ائت عليه، ويخفف في لغة جهينة فيقال: دافيته، ويأمر فيقول: داف يا هذا))[3]، وقوله: ((ضَلَّ يضِّلُ اذا ضاع، يقال: ضَلِّ ويَظَلُّ ومَن قال: يضِلُّ، قال في الأمر اضْلِلْ، ومن قال: يَضَلُّ قال في الأمر اضْلَلْ))[4]، ووجدت الخليل يطلق على الأمر (الجزم)، قال: ((يَرّ يير يَرراً وتقول في الجزم ييّر، ولا يوصف به على نعت أفعل فعلاء...))[5].

ومن مواضع استعماله في (الجمل) ما قاله: ((فالجزم بالأمر نحو قولك اذهب، اخرج، انفق، اضرب))[6].

---

(1) الجمل في النحو, الخليل: 211, و ينظر أيضاً: 64, 87, 175, 203, 212.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 242, 241, 17, ومقدمة في النحو: 69, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 39, 1260, 469.

(3) العين: 8/ 11.

(4) نفسه: 7/ 8- 9.

(5) العين: 8/ 305.

(6) الجمل في النحو, الخليل: 211, وينظر أيضاً: 64, 87, 175, 203.

3- الحال:[1]

ومن مواطن استعمال الخليل له قوله: ((الفرصاد شجر معروف وأهل البصرة يسمون الشجرة فرصادا وحمله التوت وانشد:

كأنما نَفَضَ الأحمال ذاويةً على جَوانبِهِ الفِرصادُ والعنبُ

أراد الفرصاد والعنب الشجريتين لا حملهما، أراد كأنما نفض الفرصاد احماله (ذاوية) نصب على الحال))[2].

وذكره أيضاً في (الجمل)، اذ قال: ((والنصب من الحال قولهم: أنت جالساً أحسن منك قائماً، أي في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه))[3].

4- الغاية[4]:

استعمل الخليل مصطلح الغاية للدلالة على الظرف المقطوع وقد أورده في قوله ((بعد خلاف شيء وضد قبل فإذا أرادوا قالوا وهو من بعد ومن قبل رفع لأنّهما غايتان مقصود إليهما فإذا لم يكن قبل وبعد غاية فهما نصب لأنّهما صفة))[5]، وقوله: ((من قبل ومن بعد غايتان بلا تنوين وهما مثل قولك ما

---

(1) ينظر في الكتاب: 1/ 228, 394, 395, 2/ 180, 181, ومعاني القرآن للأخفش (فايز): 1/ 218, 401, ومعاني القرآن للفرّاء: 1/ 142, 301, ومجالس ثعلب: 1/ 43.

(2) العين: 7/ 178- 179.

(3) الجمل في النحو, الخليل: 96, و ينظر أيضاً: 7/ 104, 150, 249, 238.

(4) ينظر:الكتاب: 286, معاني القرآن للفرّاء: 2/ 320, والمقتضب: 3/ 172, والاصول في النحو: 1/ 245.

(5) العين: 2/ 52.

رأيت مثله قط فإذا أضفته إلى شيء نصبته إذا وقع موقع الصفة تقول جاء قبل عبد الله وهو قبل زيد قادم...))[1]، واستعمله أيضاً في (الجمل) قال: ((والرفع بالبنية مثل حيث وقط لا يتغيران عن الرفع على كل حال وكذلك: قبل وبعد إذا كانا على الغاية))[2].

ثم شاع عند الكوفيين استعماله ونسب إليهم تسميته[3]، ومن هنا نجد الوهم الذي وقع فيه الدكتور إبراهيم السامرائي[4]، عندما عدّ الفرّاء أول من استعمل هذا المصطلح والحقيقة غير ذلك فإنّ هذا المصطلح من تعبير الخليل، وتابعه فيه البصريون والكوفيون فهو مشترك بينهم.

5- الفعل الماضي[5]:

عبَّر الخليل عن هذا المصطلح بطريقين، الأول: باصطلاح الفعل (الماضي)، والآخر بصيغة (فعل)، ومن موارد استعماله الماضي قوله: ((واعلم أنّ ناساً من العرب لمّا رأوا همزة (يَرَى) محذوفة في كل حالاتها حذفوها أيضاً من (رأى) في الماضي، وهم الذين يقولون رِيْتُ))[6]، وقوله: ((ومن قال حيصَ بيصَ أخرجه

(1) نفسه: 5/ 166, وللمزيد ينظر أيضاً: 8/ 204.

(2) الجمل في النحو, الخليل: 171, وينظر أيضاً: 192, 204.

(3) ينظر: الموفي في النحو الكافي: 106, والمصطلح النحوي: 163.

(4) ينظر: المدارس النحوية- اسطورة وواقع: 129.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 12, ومعناه القرآن للفرّاء: 1/ 25, 28, والمقتضب: 2/ 50, 4/ 80.

(6) العين: 8/ 310.

مخـرج الفعـل الماضـي، معنـاه: كـأنّ الارض حيطـت عليـه، فلـيس يجـد عنهـا مذهباً))[1].

أمّا مثال (فعل)، فقوله: ((عسى في القران من الله واجب....، وأهل النحو يقولون: هو فعل ناقص، ونقصانه أنّك لا تقول منه فعل يفعل))[2]، واستعمل الخليل الماضي في الجمل بقوله: ((والنصب على البنية ما كان بناء بنته العرب مما لا يزول إلى غيره مثل الفعل الماضي))[3]، ومما تجدر الاشارة إليه أنّ سيبويه[4]، والفرّاء[5]، قد تابعا الخليل في استعمال صيغة (فعل) للدلالة على الماضي.

6- النداء:[6]

ومن مواضع استعمال الخليل له قوله: ((الزَّنج والزِّنج جبل من السودان أخذ من زناجٍ اسم امرأة، ويقال في النداء يازناج ونحوه))[7]، وقوله: ((ويقال:

(1) نفسه: 7/ 170.

(2) العين: 2/ 200- 201.

(3) الجمل في النحو, الخليل: 111, وينظر أيضاً: 221.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 20, 3/ 11.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1/ 398.

(6) ينظر: الكتاب: 1/ 2, 421/ 196, 195, 183, 182, ومقدمة في النحو: 52, ومعاني القرآن للفرّاء: 1/ 2, 201, 48, 175.

(7) العين: 6/ 71.

نام الرجل ينام نوماً، فهو نائم إذا رقد، وفي النداء يا نومانِ للكثير النوم))[1]، وذكره الخليل في (الجمل) بقوله: ((والنصب الذي يقع في النداء المفرد أنْ تنادي اسما ليس فيه الألف واللام ثم تعطف عليه باسم فيه ألف ولام))[2].

7- النعت:

ذهب قسم من الباحثين[3]، إلى أنّ النعت مصطلح الكوفيين، والصفة مصطلح البصريين أمّا الدكتور شوقي ضيف فقد ذهب إلى أنّ الفرّاء هو ((أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه، والبصريون يسمونه الصفة))[4]، وما ذهبوا إليه غير صحيح، لأنَّ الثابت أنّ الخليل، والبصريين والكوفيين استعملوا هذا المصطلح.

ومن مواضع استعمال الخليل له قوله: ((والعدوّ اسم جامع للواحد، والجميع والتثنية، والتأنيث، والتذكير تقول: هو لك عدو، وهي، وهما، وهم، وهن لك عدو، فإذا جعلته نعتا قلت الرجلان عدواك، والرجال أعداؤك، والمرأتان عدوتاك، والنسوة عدواتك، ويجمع العدو على الأعداء، والعدى،

(1) نفسه: 8/ 386.

(2) الجمل في النحو, الخليل 109, وينظر أيضاً: 266, 270, 302, 304.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة: 314, والمدارس النحوية, د. خديجة الحديثي: 359, 308, ومكانة الخليل بن أحمد: 178, والمصطلح النحوي: 162, 189, والمدارس النحوية- أسطورة وواقع: 133.

(4) المدارس النحوية: 202.

والعداة، والأعادي...))[1]، وقوله: ((فإذا نعته قلت: هو الرّجل الصّدق، وهي الصدقة، وقوم صدقون، ونساء صدقات...))[2]، وقوله: ((السَّمل الثوب الخلق، والسّملة الخلق من الثياب فإذا نعت قيل ثوب سَمَلٌ))[3].

وأورده الخليل أيضاً في (الجمل)، في قوله: ((والرفع بخبر (إنّ) قولهم: إنَّ زيداً قائم، إنَّ عبد الله خارج، ويقولون: إنّ عبد الله الظريف خارج نصبت (عبد الله) بـ(إنَّ)، ونصبت (الظريف)، لأنّه من نعته))[4]، وتابعه في ذلك البصريون[5]، والكوفيون[6]، على حدّ سواء.

8- يفعل:

استعمل الخليل هذه الصيغة، ويريد الفعل المضارع، ومن مواضع استعماله قوله: ((وعسيت بالفتح والكسر...، ونقصانه إنّك لا تقول من فعل يفعل))[7]. واستعمل الخليل ذلك في (الجمل) بقوله: ((وأمّا ألف النفس فهي

---

(1) العين: 2/ 216.

(2) نفسه: 5/ 26.

(3) نفسه: 7/ 266, وللمزيد ينظر: 2/ 73, 266, 273, 6/ 57, 8/ 176.

(4) الجمل في النحو, الخليل: 153, وينظر أيضاً: 65, 112, 139, 156, 190.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 421, 422, 423, 424, 425, والمقتضب: 4/ 284, 315, والأصول في النحو: 1/ 40, 90, 164, 174, 179, 189.

(6) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 3 ,7, 14, 2/ 366, 3/ 176, ومجالس ثعلب: 1/ 42, 43, شرح القصائد السبع الطوال: 8, 9, 61, 62, 77, والزاهر: 2/ 207.

(7) العين: 2/ 200.

مفتوحة أبداً فيما كان ياء يفعل فيها مفتوحة نحو قولك: أنا أضرب أنا أخرج،...، لأنّك تقول يضرب ويخرج..، وتقول في الماضي اكتتبت اكتسبت..))[1] .

لقد نظر الخليل في هذا المصطلح إلى الجانب الصرفي، وأهمل الجانب النحوي الوظيفي، ويبدو أنَّ مصطلح يفعل لم كن مستقرا عند الخليل، لأنّه من بقايا الاستعمال قبل أنْ يوضع له المصطلح[2]، ونحن نجد إمتداد هذا لدى سيبويه، إذ استعمله كثيرا فقال: ((وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نونا، وكانت علامة الإضمار، والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فعلت، وفعلن فأسكنت هذا ههنا، وهو متحرك فليس هذا بأبعد فيها، إذ كانت هي وفعل شيئا واحدا، من يفعل، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست باسم...))[3]، وتابعه المبرد[4].

وتابع الفرّاء من الكوفيين الخليل في استعمال هذه الصيغة، وقد أورده في قوله: ((وانشدني بعض العرب وهو المفضل:

(1) الجمل في النحو, الخليل: 258, وينظر أيضاً: 247.

(2) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 440.

(3) الكتاب: 1/ 20, وينظر أيضاً: 1/ 14, 16, 19.

(4) ينظر: المقتضب: 4/ 109.

مَطَوْتُ بِهِـمْ حَتَّـى تَكِـلّ غُـزَاتهُم وَحَتُـىّ الْجِيَـادُ وَمَـاْ يقَـدْن بارِسَـاْن

فنصب (تكل)، والفعل الذي أدّاه قبل حتّى ماض... فبحسن فعل مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل، ولا يحسن مكان المستقبل فعل))[1]، وثمة مصطلحات استعملها الخليل في العين، وتابعه كل من البصريين، والكوفيين، وهي مشتركة بينهم مثل: الاستفهام[2]، التأنيث[3]، التذكير[4]، التعجب[5]، التنوين[6]، التوكيد[7]، المضاف[8]، المضاف إليه[9]، المعرفة[10]، المفعول به[11]، النكرة[12]، النهي[13].

---

(1) معاني القرآن: 1/ 133.

(2) ينظر: العين: 8/ 321, الجمل: 245, الكتاب: 3/ 79, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 169.

(3) ينظر: العين: 4/ 40, الجمل: 291, الكتاب: 3/ 247, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 267.

(4) ينظر: العين: 6/ 31, الجمل: 295, الكتاب: 3/ 541, معاني القرآن للفرّاء: 3/ 178.

(5) ينظر: العين: 6/ 31, الجمل: 295, الكتاب: 3/ 541, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 178.

(6) ينظر: العين: 2/ 54, الجمل: 87, الكتاب: 2/ 217, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 170.

(7) ينظر: العين: 3/ 15, الجمل: 86, الكتاب: 1/ 188, معاني القرآن للفرّاء: 2/ 420.

(8) ينظر: العين: 1/ 195, الجمل: 212, الكتاب: 2/ 206, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 374.

(9) ينظر: العين: 5/ 56, الجمل: 104, الكتاب: 2/ 105, معاني القرآن للفرّاء: 3/ 293.

(10) ينظر: العين: 6/ 9, الجمل: 105, الكتاب: 2/ 99, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 150.

(11) ينظر: العين: 1/ 330, الجمل: 64, الكتاب: 1/ 33, معاني القرآن للفرّاء: 1/ 453.

(12) ينظر: العين: 5/ 355, الجمل: 70, الكتاب: 2/ 9, معاني القرآن للفرّاء: 3/ 298.

(13) ينظر: العين: 4/ 93, الجمل: 313, الكتاب 1/ 257: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 53.

المصطلحات القليلة الاستعمال:

الغابر:

استعمل الخليل هذا المصطلح بدلالة (الماضي) و(المضارع) فمن ذلك ما أورده في قوله: ((والغابر في النعت كالماضي))[1]، وقوله: ((العرب لا يقول ودعته فأنا وادع، في معنى تركته فأنا تارك، ولكنهم يقولون في الغابر لم يدع، وفي الأمر دعه، وفي النهي لا تدعه، إلاّ أن يضطر الشاعر كما قال:

وكانَ ما قَدّموا لأنفُسِهم أكثرَ نَفْعاً من الذي وَدَعُوا

...، أي تركوا))[2].

أمّا استعماله بدلالة (المضارع)، فقوله: ((وأنكرته إنكارا، ونكرته لغة، لا يستعمل في الغابر، ولا في أمر، ولا في نهي، ولا مصدر))[3]، وقوله: (ويقال: أنت كزيد، أي كرجل مثل زيد، ولكن العرب لماذا حذفوا همزة تُؤْفِعل كان في ضمه بيان، وفصل بين غابر (فعل)، و (افعل) بضمه الياء، وفتحها فامنوا اللبس، واستخفوا ذلك فتركوا الهمزة))[4].

وهذا المصطلح لم يستعمله البصريون، بيد أنّي وجدت أبا بكر بن الأنباري الكوفي يستعمله في قوله: ((...قال أبو بكر: الغابر في كلام العرب الباقي، وهو

---

(1) ينظر: العين: 4/ 413.

(2) العين: 4/ 413.

(3) نفسه: 224.

(4) العين: 5/ 355.

الأشهر عندهم، وقد يقال أيضاً للماضي: غابر...))[1]، ووجدت قسما من الصرفيين أمثال أبي سعيد المؤدب وغيره[2]، يستعملون هذا المصطلح.

وذكر أحمد بن محمد الميداني أنّ مصطلح (الغابر) يستعمل عند المتقدمين بدلالة (الماضي والمضارع)، إذ قال: ((ويقولون (يريد المتقدمين) للماضي: غابر وماض وللمستقبل: مضارع وغابر ومستقبل))[3].

ويبدو لنا أنّ سبب استعمال مصطلح (الغابر) للدلالة على (الماضي والمضارع)، يرجع إلى كون لفظ (الغابر) من الألفاظ الأضداد، إذ يأتي بمعنى الماضي وبمعنى الباقي (أي المضارع)[4].

الفعل:

استعمل الخليل الفعل للدلالة على المصدر، ومن مواطن استعماله له قوله: ((الحِقد: الاسم، والحَقد: الفعل حقد يحقد حقدا، وهو إمساك العداوة في القلب والتربص بفرصتها))[5]، وقوله: ((والنَّور نَوْرَ الشحر والفعل

(1) الزاهر: 2/ 336.

(2) ينظر: دقائق التصريف: 28, 55, وشرح المراح في التصريف: 142, والمصطلح الصرفي في العين ودقائق التصريف (دراسة موازنة) (اطروحة): 59.

(3) نزهة الطرف في علم الصرف, أحمد الميداني: 4.

(4) ينظر: الاضداد لابن الانباري:129, والاضداد لابي الطيب اللغوي: 20/ 527, ورسالة الاضداد للمنشى: 41.

(5) العين: 3/ 40.

التنوير...))[1]، وقوله أيضاً: ((والرّداعة والمُردّعة: قميص قد لُمّعَ بالزعفران أو بالطيب في مواضع، وليس مصبوغا كله إنّما هو مُبلّق كما تردع الجارية صدر جيبها بالزعفران بملء كفها والفعل: الردع))[2].

وتابع سيبويه الخليل في استعمال هذا المصطلح، أي: دلالة الفعل على المصدر، إذ جاء في سياق الكلام الذي نقله عنه سيبويه[3].

الفعل الحاضر:

أورد الخليل هذا المصطلح في (العين)، ويريد به الفعل المضارع، ومن مواطن استعماله له قوله: ((والعرب قد أماتت المصدر من (يَذر) والفعل الماضي، واستعمله في الحاضر والأمر، فإذا أرادوا المصدر قالوا: ذَرْه تركاً، أي: اتركه))[4].

ويبدو أنّ هذا المصطلح متأت من دلالة (الحاضر) على الحال. ولم أجد أحداً يستعمل هذا المصطلح إلّا ابن السراج[5] من البصريين فيما اطلعت عليه من مظان نحوية، وذكره الأزهري في معجمه تهذيب اللغة، نقلا عن كتاب العين[6].

---

(1) نفسه: 8/ 275.

(2) العين: 2/ 36, وللمزيد ينظر: 5/ 339, 7/ 34, 8/ 415.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 120.

(4) العين: 8/ 196.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 41 – 42.

(6) ينظر: التهذيب: 15/ 11, والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة): 94.

المجاوز:

وهو من المصطلحات التي استملها الخليل في (العين)، ويريد به ما كان مجاوزاً لمفعول واحد، ومن موارد استعماله قوله: ((وتعديت المفازة، أي: جاوزتها إلى غيرها. وتقول للفعل المجاوز: يتعدى إلى مفعول بعد مفعول، والمجاوز مثل ضرب عمرو بكرا والمتعدي مثل: ظن عمرو بكرا خالدا وعداه فاعله، وهو كلام عام في كل شيء))[1]، وقوله: ((والاسم الفضيحة: ويجمع الفضائح والفضح فعل مجاوز من الفاضح إلى المفضوح قال في الفضائح:

قـومٌ، إذا مـا رَهَبُـوا الفَضَـائِحَا عَلَـى النِّسـاءِ لَبِسُـوا الصَّـفَائِحا))[2]

ومن الجدير بنا ذكره أنّ سيبويه استعمل هذا المصطلح لكنّه قصد به ما كان متعديا لواحد، أو اثنين قال: ((ألا ترى أنّك تقول ضربت زيدا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضرب زيد فلا يتعداه فعله، لأنّ المعنى واحد. وتقول: كَسَوت زيداً ثوباً فتجاوز إلى مفعول أخر، وتقول: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوب لأنّ الأول بمنزلة المنصوب، لأنّ المعنى واحد وإنْ كان لفظه لفظ الفاعل))[3]، وتابعه في هذا أبو سعيد المؤدب[4].

---

(1) العين: 2/ 215 – 216.

(2) نفسه: 3/ 107.

(3) الكتاب: 1/ 42-43.

(4) ينظر: دقائق التصريف: 148

المصلحات التي انفرد بها الخليل:

الصرف:

جاء في العين: ((سبحان الله: تنزيه لله... ونصبه في موضع فعل على معنى: تسبيحا لله تريد: سبحت تسبيحا لله أي: نزهته تنزيها، ويقال: نصب (سبحان الله) على الصرف، وليس بذلك، والأول أجود))[1]، والصرف هنا مصطلح نحوي غير المصطلح الكوفي المراد به الخلاف، ولعل المراد به أنّه ليس خبراً ولا مبتدأ، فصرف من الرفع إلى النصب.

وأورد الخليل في (الجمل) بقوله: ((ومن الصرف أيضاً قول الله عز وجل: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[2]، معناه: بلى نقدر فصرف من الرفع إلى النصب...))[3]، وقال أيضاً: ((وقوله: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[4]، نصب (قولا) على الصرف، أي: يقولون قولا))[5].

كمين الفعل:

ويريد به الخليل المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا، ومن مواطن استعماله قوله: ((وقوله: مرحبا، أي انزل في الرحب

---

(1) العين: 3/ 153

(2) القيامة/ 4

(3) الجمل في النحو، الخليل: 960

(4) يس/ 58

(5) الجمل في النحو، الخليل: 97

والسعة قال الليث، وسئل الخليل عن نصبه فقال: فيه كمين الفعل، أراد: انزل أو قم فنصب بفعل مضمر فلما عرف معناه المراد أميت الفعل))[1]، وما تجدر الإشارة إليه أنّ الأزهري ذكر هذا المصطلح في معجمه نقلا عن كتاب العين[2].

الخلاصة:

بعد هذه الجولة مع تأصيل هذه المصطلحات عند الخليل نستطيع أن نوجز النتائج التي توصلنا إليها في ما يأتي:

1- استعمل الخليل مصطلحات نحوية متعددة ما زلنا حتى اليوم نستعملها، وقد عضدنا هذه المصطلحات بالمصطلحات التي وردت في كتابة (الجمل)، فهذا التشابه بين كتابي العين والجمل، كان أكثر من كتاب سيبويه، الذي حفل بعلم الخليل وآرائه، وهذا يعد سندا قويا في دفع الشبهة عن كتاب العين.

2- إنّ الخليل منهل عذب من حيث المصطلح النحوي للبصريين والكوفيين. إذ استمدوا منه المصطلح النحوي الذي شاع واستقر فيما بعد.

3- تفرد الخليل بقسم من المصطلحات النحوية فلم نجدها عند غيره، كما أنّه استعمل مصطلحات لم يكتب لها الشيوع من بعده.

---

(1) العين: 3/ 215

(2) ينظر: التهذيب: 5/ 26

مصطلحات نحوية بين البصريين والكوفيين

مصطلحات نحوية بين البصريين والكوفيين

المقدمـة

النحو والمصـطلح لا يفترقـان، لأنّهمـا بـدآ معـاً وتـدرجا نحـو الاسـتقرار والوضوح في الدلالة، بعد أنْ تعاقبت جهود العلماء على إقامـة علـم النحـو في مسائله وأصوله. على أنّه من العسير علـى الباحـث أن يحـدد بدقـة تـاريخ كـل مصطلح من المصطلحات النحوية، لأننا لا نعلم بالتحديد مـا وضـعه النحويـون قبل الخليل من المصطلحات، إذ لا بـدّ أنّ النحـويين قبلـه كعبـد الله بـن إسـحق وعيسـى بـن عمـر وأبـي عمـرو بـن العـلاء وغيرهـم قـد وضـعوا عـددا مـن المصطلحات التي استعملها الخليل ومن جاء مـن بعـده[1]، علـى الـرغم مـن أنّ د. المخزومي يذهب إلى أنّ النحو قد عرف ((أولى المصطلحات في عهـد الخليـل وبالخليل نفسه... ومن عهد كان يتمثل في خطرات تنقدح بها إذهـان الدارسـين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية إلى عهد يمثّل دوراً من الرقي الفعلي قد تمثل النحو فيه في أصول وقواعد شبه مطردة))[2].

إنّ دراسة المصطلح النحوي قد شابها شيء من التخليط، واعتراها الـوهم وانعدام الدقة. ومرد هذا كله يعود إلى نقص في تتبع هذه المصطلحات في المظـان

---

(1) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 436.

(2) مدرسة الكوفة: 348.

الأصلية للمذهبين للوقوف على حقيقة استعمالها وعقد موازنة بينها لمعرفة صدق ما قيل عنها، فضلا عن أنّ الكثير من الباحثين كان جل اعتمادهم على مقولات تناثرت في كتب النحو، اتخذوها مسلمات وحقائق من غير تمحيص وتثبّت، الأمر الذي يدعونا إلى ان نعأود النظر في دراسة المصطلح النحوي دراسة قائمة على الموازنة والاستقراء والتتبع الدقيق في مظان المذهبين الأصلية للتصحيح والاستدراك واستجلاء الحقائق.

إنّني كلما نظرت في بحث عن نحوي أجد هذا النحوي يستعمل مصطلحات المدرستين فأقول: أمّا كان الأجدر به أن يكتفي بمصطلحات مدرسته لا سيما أنّ النحوي يتمسك بمذهبه ويعتد به، وكان د. سعيد الزبيدي قد كتب عن خمسة مصطلحات أثبت أنها مشتركة وليست بخلافية هي: التفسير والجحد والخفض والصفة والكناية، فكان له فضل المتقدم، وكان هذا البحث محاولة للمضي في الطريق والمنهج، فاخترت أربع مجموعات من المصطلحات هي (الزيادة والإلغاء والصلة والحشو) و(الصرف والإجراء) و(الصفة والنعت) و(العطف والنسق) فتوضح لي بعد أن تتبعتها فيما تيسر لي من مصادر النحو واللغة، أنّها من استعمال أستاذهم الخليل، وأنّها ليست من وضع أي مدرسة من باب المخالفة، إذ وردت مستعملة عند أشهر نحاة المدرستين. فهي من المصطلحات المشتركة لا الخلافية.

1- الزيادة والإلغاء والصلة والحشو:

لا نعلم بالتحديد أول من أشاع أن الزيادة والإلغاء مصطلح خاص بالبصريين يقابله الصلة والحشو عند الكوفيين، ولكن يطالعنا في دراسات

الباحثين[1] أنّ مصدرهم قول ابن يعيش ((والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين))[2]. وقد وصفه د. أحمد مكي الأنصاري بعدم الدقة، لأنّه رأى الحشو في كتاب سيبويه[3]، بيد أنّي رأيت الخليل منهلا عذبا للنحويين فيما يخص المصطلح، فقد استعمل مصطلح الزيادة والصلة في نص واحد قال في البيت الشعري:

ما كانَ يَرضى رسولُ اللهِ فعلَهم والطيبانِ أبو بكرٍ ولا عُمر

((صار لا صلة زائدة، لأنّ معناه: والطيبان أبو بكر وعمر))[4]، وقال أيضاً: ((ويقال: أو بمعنى الواو، وتكون بمعنى "بل" وتفسير هذه الآية ﴿إِلَىٰ مِأْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[5]، أي بل يزيدون والألف زائدة))[6].

فالصلة والزيادة من اصطلاح الخليل ومنه أخذهما من جاء من بعده،

---

(1) ينظر مثلا: مدرسة الكوفة: 359, مدرسة البصرة النحوية: 347, المدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 167, أبو زكريا الفرّاء: 441, المصطلح النحوي: 189, المصطلح الكوفي, 17- 53.

(2) شرح المفصل: 8/ 128.

(3) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 442.

(4) العين: 8/ 349.

(5) الصفات: 146.

(6) العين: 8/ 438, وللتفصيل في استعمال مصطلح الزيادة ينظر العين: 4/ 292, 7/ 214, 358, 8/ 349, أما مصطلح الصلة فينظر أيضاً: 1/ 283, 4/ 81, 8/ 440, 434.

وهذا عرض لأشهر نحاة البصرة وهم يستعملون هذه المصطلحات: قال سيبويه ((قال الاعشى:

وكأنّه لهق السراة كأنّه ... ما حاجبيه مُعيّن بسواد

يريد كأن حاجبيه فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنّه وما زائدة))[1]، وقال أيضاً: ((وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنّه مثل قولك: لا مثل زيد، ومالغو))[2]، وقال كذلك: ((وسألت الخليل عن مهما، فقال هي ما دخلت عليها ما لغواً))[3]، فالإلغاء من تعبير الخليل كما بين سيبويه آنفاً، والحشو من تعبير سيبويه أيضاً، قال: ((واعلم أنّك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلّا أنْ تعيد لا ثانية))[4]، وقد يعني بالحشو صلة الموصول، فقال: ((فكما أنّ الذي لا يكون إلّا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا وهو الصلة الا معرفة))[5].

وقال الأخفش مستعملا مصطلح الزيادة: ((وزيادة"ما"في القرآن والكلام نحو ذا كثير))[6]، وقال ((...أدخل فيه"من"زائدة كما تقول: ((قد كان من

(1) الكتاب: 1/ 80, وينظر أيضاً: 1/ 340, 341, 338, 339.

(2) الكتاب: 1/ 350, وينظر: الكتاب بشأن اللغو: 1/ 280 -281 / 283, 289, 351, 397.

(3) الكتاب: 1/ 433.

(4) الكتاب: 1/ 355, وينظر أيضاً: 1/ 269, 270, 256.

(5) الكتاب: 1/ 270.

(6) معاني القرآن: 1/ 319, ينظر: 1/ 153, 155, 188, 215, 378, 427.

حديث))، ومن هاهنا لغو))[1]، وقال أيضاً: ((وقـال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ (الأنفال: 32) فنصب الحق لأنّ هو- والله أعلـم- جعلـت هنـا صلة في الكلام الزائد))[2].

وجاء في المعاني بعد البيت الآتي:

أبى جوده (لا) البخل واستعجلت به (نعـم) مـن فتـى لا يمنـع الجـوع

((وفسرته العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا (لا) زائـدة حشـوا هـا هنـا وصلوا بها الكلام))[3] وقال المبرد متكلماً على وجوه (أن): ((...ووجه رابع أن تكون زائدة مؤكدة))[4]، واستعمل الحشو للظرف قائلا: ((ولا يجـوز أن تفصـل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلّا بحشو، كالظرف وما أشبهها))[5].

وهذا ابن السراج الذي يقول بآراء البصريين ويعد نفسه بصريا[6]، يستعمل هذه المصطلحات جاء في الأصول: ((و(مـن) تـزاد توكيـدا مـع حـروف النفـي وحروف الاستفهام إذا وليها نكرة))[7]. وبين معنى الإلغـاء قـائلا: ((واعلـم أنّ

---

(1) معاني القرآن: 1/ 428

(2) معاني القرآن: 2/ 43, ينظر أيضاً: 1/ 147.

(3) معاني القرآن: 2/ 513.

(4) المقتضب: 3/ 362, و ينظر: 1/ 45, 48, 51.

(5) المقتضب: 3/ 62.

(6) ينظر: مقدمة الأصول :1/ 4.

(7) الأصول في النحـو: 1/ 36, وللتفصـيل بشـأن مصـطلح الزيـادة ينظـر أيضـاً: 1/ 286, 288, 340, 359.

الإلغاء إنّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يعرب، وأنّها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنّما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا))[(1)].

وقال أيضاً: ((.... ربّما رجل عندك، فيجعل"ما"صلة ملغاة))[(2)]، وأورده مصطلح الحشو، فقال متحدثا عن أحرف الجزم: ((ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعر))[(3)]، ونقل ابن هشام بيت المعاني السابق قائلا: ((وقال أبو علي في الحجة: قال أبو الحسن: فسرته العرب أبى جوده البخل، وجعلوه لا حشوا))[(4)]، ما يدل على أنّ أبا علي الفارسي وهو الذي يميل إلى مذهب البصرين[(5)]، قد استعمل مصطلح الحشو أيضاً.

هؤلاء جملة من أشهر البصريين، دارت على إلسنتهم هذه المصطلحات، وبها نطقت مصادرهم، وهذا عرض لأشهر نحاة الكوفة: وأبدأ بأبي زكريا الفرّاء أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو[(6)] فقد استعمل هذه المصطلحات جميعا، ((ونحو

---

(1) الأصول في النحو: 2/ 267.

(2) الأصول في النحو: 1/ 512, وينظر بشأن الالغاء / 1/ 125, 2/ 16, 17, 65, 166.

(3) الأصول في النحو: 2/ 240, وينظر أيضاً: 1/ 481.

(4) مغني اللبيب/ 1/ 275.

(5) ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 431

(6) ينظر: وفيات الاعيان: 2/ 301.

الكوفيين في جملته نحو الفرّاء))[1]، قال في الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ ((...ومن نصب اللام جعل اللام لاماً زائدة))[2]

وقال أيضاً: ((...وقد قرأها بعضهم (ألاّ يَطّوفَ) وهذا يكون على وجهين: أحدهما أن تجعل"لا"مع"أنْ"صلة على معنى الالغاء))[3]، وجاء في المعاني: ((ولو جعلت"ما"على جهة الحشو كما تقول: عمّا قليل آتينك، جاز فيه التأنيث والجمع))[4]، وقد يعبر عن الزيادة والحذف بالسقوط، قال في الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾((يقال: إنّه مقدم ومؤخر، معناه (حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم) فهذه الواو معناها السقوط، كما يقال: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[5] ومعناه: ناديناه))[6].

أمّا ما قاله د. أحمد مكي الأنصاري من أنّ الفرّاء يطلق الصلة ((على الزيادة في القران تأدبا منه لا ورعا في أن ينسب الزيادة على كتاب الله))[7] فغير

---

(1) مدرسة الكوفة: 135.

(2) معاني القرآن: 1/ 225, وينظر أيضاً: 68.

(3) معاني القرآن: 1/ 95.

(4) معاني القرآن: 1/ 58.

(5) الصافات: 103, 104.

(6) معاني القرآن: 2/ 238, وينظر: 2/ 8.

(7) أبو زكريا الفرّاء: 442.

سليم، لأنّه استعمل مصطلح الزيادة شأنه شأن الخليل وسيبويه وهل كان الفـرّاء أكثر تأدبا وورعا منهما؟

وجاء في مجالس ثعلب: ((الدلاص: البيضـة أخـذت مـن دلـص يـدلص، والميم زائدة يزيدون الحرف على الحرف))[1]. وقد أورد مصطلح الصلة كـثيرا في مجالسه، قال((وسئل أبو العباس عن الفرق بين كيلا وكما، قال: إذا كانت لا مع كي فهي حجد، فإذا كانت مع ما في صلة))[2]، وقـد يطلـق الصـلة علـى الجـار والمجرور، قال: ((...(قام زيد في الدار الظريف) قال: هشـام لا يجـوز أن يحـول بين النعت والاسم بصلة))[3].

وقال أبو بكـر الأنبـاري في الآيـة الكريمـة: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ ((قـال الكسـائي وهشـام وغيرهمـا:"مـن"في هـذا الموضـع زائـدة))[4]، وقـال أيضـاً: ((...ومن قال: شتان ما أخـوك وأبـوك، رفـع الأخ بشـتان، ونسـق الأب عليـه وجعلوا"ما"صلة))[5]، وقال بعد البيت الآتي:

وإنّ غـــداً وإنّ اليـــومَ رهـــنٌ   وبعـــدَ غـــدٍ بمـــا لا تعلمينـــا

---

(1) مجالس ثعلب: 1/ 305.

(2) مجالس ثعلب: 1/ 151, وينظر: 1/ 191, 2/ 551.

(3) مجالس ثعلب: 2/ 529.

(4) الزاهر: 1/ 109, وينظر بشأن مصطلح الزيادة الزاهر: 1/ 431, 2/ 278, شرح القصائد السبع الطوال: 50, 185, 284, 316.

(5) الزاهر: 1/ 602, وينظر بشأن الصلة: الزاهـر: 1/ 259, شـرح القصـائد: 6, 8, 108, 297.

((...وإنّ الثانية لغو))[1]، وقال أيضاً في البيت الآتي:

قعدتُ له وصحبتي بين ضارجٍ وبينَ العُذيب بَعْدما متأمَّل

((يجوز أن يرتفع المتأمل ببعد، وتكون ما حشوا))[2]، فهو قد أورد هذه المصطلحات جميعا، ومن المفيد أن أذكر هنا قسما ممن خلط بين المذهبين فهذا ابن قتيبة عند كلامه على (إذن) ينقل لنا ما يأتي: ((قال الفرّاء: ينبغي لمن نصب بإذن الفعل المستقبل أن يكتبها بالنون، فإذا توسطت بين الكلام وكانت لغوا كتبت بالألف))[3]، وقال في البيت الآتي:

بودّك ما قومي على أنْ تركَتْهم سُليمى، إذا هبّت شمالٌ وريحها

((أي على ودك قومي وما زائدة))[4]، وقال أيضاً: ((وتكتب"عَمّا"إذا كانت صلة أو غير صلة موصولة للإدغام، نحو قول الله عز وجل: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾، فهي هنا صلة، لأنّه أراد عن قليل))[5]، واستعمل ابن كيسان مصطلح الزيادة[6] ((وهو إلى جماعة الكوفيين أميل))[7]

بعد هذه الجولة السريعة مع أهم مصادر المدرستين، أقول:إنّ هـذ ه

(1) شرح القصائد السبع الطوال: 387.

(2) شرح القصائد السبع الطوال: 102.

(3) أدب الكاتب: 254.

(4) أدب الكاتب: 254, وينظر: 255.

(5) أدب الكاتب: 246, وينظر: 248.

(6) أبو الحسن بن كيسان: 182.

(7) أبو الحسن بن كيسان: 192.

المصطلحات شاع استعمالها عند الفريقين على الرغم من أنّها تتقارب كثيرا في المعنى، قال الثعالبي: ((العرب تقيم حشو الكلام مقام الصلة والزيادة))[(1)]، وقال الشريف الجرجاني، معرفا الحشو: ((عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته))[(2)].

وأرى أنّ مصطلح الزيادة – على ما شاع في كتب النحو – أكثر مناسبة في استعماله نظراً لإلتباس الصلة بصلة الموصول، ولأنّ الإلغاء يعني ترك العمل، فلا ينطبق على (ما جاء من أحد)، ولأنّ الحشو يعني وسط الكلمة.

2- الصرف والإجراء:

شاع عند الدراسين أنّ الإجراء مصطلح الكوفيين وضعوه بقصد مخالفة البصريين تمييزا لمذهبهم[(3)]، ومعتمدين على ما أورده السيوطي بخلافيته[(4)]، ولكني لا أقول بذلك، لأنّ هذا المصطلح قديم وليس من استحداث الكوفيين، إذ استعمله الخليل كما استعمل الممنوع من الصرف، بل وردا في نص واحد. جاء في العين: ((وقوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾[(5)] من الأمصار، ولذلك نونه، ولو

---

(1) فقه اللغة: 595.

(2) التعريفات: 77.

(3) نشأة النحو/ 151, المدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 167, أبو زكريا الفرّاء: 452, المصطلح الكوفي: 17, 53, المصطلح النحوي: 162. 189, مكانه الخليل: 177.

(4) الاشباه والنظائر: 2/ 82.

(5) البقرة/ 61, وخرجها المحققان خطا من سورة يوسف: 99, وهي في سورة يوسف (ادخلوا مصر).

أراد مصر الكورة بعينها لما نون، لأنّ الاسم في المعرفة لا يجرى. ومصر هي اليوم كورة بعينيها لا تنصرف))[1]، فالمصطلحان عنده بمعنى واحد، قال: ((وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين))[2]، وعليه فليس صحيحا قول د. أحمد مكي الأنصاري من أنّ الإجراء من جديد الفرّاء[3]، كما أنّ قول الأستاذ هارون ((إنّ الإجراء هو التعبير القديم عن الصرف))[4] غير دقيق أيضاً.

والخليل قد يعبر عن الممنوع من الصرف بقوله (لا ينون) أو (بغير تنوين): قال ((وتقول: جاء القوم عشارَ عشارَ ومَعْشرَ معشر، أي عشرة عشرة وأحاد أحاد ومثنى مثنى وثلاث ثلاث إلى عشرة، نصب بغير تنوين))[5]، أمّا استعمال المصطلحين عند نحاة المدرستين، فأبدأ بأشهر البصريين:

لقد استعمل سيبويه مصطلح الصرف وما ينصرف والممنوع من الصرف كثيرا في كتابه، قال: ((هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف))[6]، كما استعمل الإجراء أيضاً، قال أيضاً: ((تقول كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه

---

(1) العين: 7/ 123, وينظر بشأن الصرف أيضاً العين: 4/ 327, 357, 437, 6/ 296, 8/ 81, وبشأن الإجراء ينظر العين: 8/ 144.

(2) العين: 7/ 109.

(3) أبو زكريا الفرّاء: 452.

(4) مقدمة مجالس ثعلب: 1/ 21.

(5) العين: 1/ 246, وينظر العين: 5/ 8, 169, 358.

(6) الكتاب: 2/ 5.

وقد قلت لا أصرفه قال: لأنّ هذا بناء يمثل به فزعمت أنْ هـذا المثـال مـا كـان عليه من الوصف لم يجر، فإنْ كان اسماً وليس بوصف جرى))[1].

وغير صحيح ما جـاء في (مكانـة الخليـل) مـن أنّ سـيبويه اسـتعمله مـرة واحدة[2]، بل أكثر من ذلك[3]، وجاء في معاني الأخفش ((ولكـن مـا كـان مـن اسم مؤنث على هذا النحو (هند) و(جمل) فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه))[4]، واستعمل المبرد الصرف كثيرا، قال: ((هذا باب ما ينصرف ومـا لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربيـة))[5]، وجعـل الإجـراء عنوانـاً للباب، فقال: ((هذا باب ما يجرى وما لا يجري بتفصـيل أبوابـه وشـرح معانيـه واختلاف الأسماء وما الأصل فيها))[6]، وأفرد الزجاج للصرف تأليفاً سماه (ما ينصرف وما لا ينصرف).

وجاء في أصول ابن السراج: ((وقلـت منصـرف لأنّ مـا لا ينصـرف مـن الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكـون خفضـه كنصـبه))[7]، واسـتعمل

---

(1) الكتاب: 2/ 5.

(2) مكانة الخليل: 177.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 34, 42.

(4) معاني القرآن: 1/ 273, وينظر بشـأن الصـرف أيضـاً: 1/ 358, 431, 432, 2/ 552, 664, 729.

(5) المقتضب: 3/ 309, وكذلك: 3/ 311, 312, 313, 314, 315, 318.

(6) المقتضب: 3/ 309, وينظر: 1/ 143.

(7) الاصول في النحو: 1/ 7.

الإجراء قائلا: ((ولو أسميت امرأة ببنت أو أخت لوجب أن تجريها مجرى من أجرى جملا وهندا... وقوم لا يجرونها في المعرفة))[1]، واستعمل ابن جني وهو بصري المذهب[2] مصطلح الصرف قائلا: ((وليس بعد منع الصرف إلّا ترك الإعراب البتة))[3].

أمّا أشهر الكوفيين فهذا الفرّاء يستعمل المصطلحين في عبارة الواحدة، قال في معانيه: ((﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾ كتبت بالألف وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن))[4]، وفي قوله وتعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾، قال: ((نصب المواطن لأنّ كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجري... وإنّما منعهم من إجرائه أنّه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة وأنّه غاية للجماع. إذا انتهى الجماع إليه فينبغي ألاّ يجمع، فذلك أيضاً منعه من الإنصراف))[5].

وقد يعبر عنه بقوله (لا ينون) قال في الآية الكريمة: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾

---

1) الاصول في النحو: 2/ 100, وينظر أيضاً: 1/ 48.

(2) ينظر: ابن جني النحوي: 290.

(3) الخصائص: 1/ 180, وينظر أيضاً الخصائص: 1/ 216, 231, 2/ 200, 360.

(4) معاني القرآن: 1/ 42.

(5) معاني القرآن: 1/ 428. وينظر أيضاً بشأن الإجراء فينظر: 1/ 321, 340, 342, 345, 329, 2/ 19, 289, 345, 429, 2/ 19, 289.

((إلاّ أنّ الأعمش كان لا يجري ثمود في كل القرآن إلّا قوله: ﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾ فإنّه كان لا ينون))[1].

والملاحظ على الفرّاء أنّه يستعمل مع الإجراء تصريفاته نحو: مجراة، ترك الإجراء، لا تجري، جرت، وقد يطلق المصروف على العدل، قال: ((وربما جعلوا مكان ثلاث ورباع مثلث ومربع، فلا تجري أيضاً، كما لم يجر ثلاث ورباع لأنه مصروف فيه من العلة ما في ثلاث ورباع))[2]، ومن الجدير بالذكر أنّ الفرّاء استعمل الصرف بمعنى لا علاقة له بالإجراء، أوضحه في معانيه قائلا: ((فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: بأنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أول حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كانت كذلك فهو الصرف))[3].

أخلص مما تقدم أنّ الفرّاء استعمل المصطلحين على حد سواء ولم يعدل عن الصرف كما قال د. أحمد مكي الأنصاري[4]، أمّا ثعلب فقد ذكر ابن النديم وصاحب الكشف أنّ له كتاباً أسماه"(ما ينصرف وما لا ينصرف)[5]، وهو في مجالسه عوّل كثيرا على مصطلح الإجراء، فقال: ((وفراد لا يجري))[6].

(1) معاني القرآن: 3/ 14, وينظر: 1, 43, 208.

(2) معاني القرآن: 1/ 254, وكذلك: 1/ 255.

(3) معاني القرآن: 1/ 33.

(4) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 452.

(5) ينظر: مجالس ثعلب- المقدمة: 1/ 21, وكذلك المدارس النحوية د. خديجة الحديثي: 228.

(6) مجالس ثعلب: 1/ 128, وينظر أيضاً: 1/ 217.

وابن الأنباري كسابقه أورد الإجراء كثيرا لكنه استعمل الصرف أيضاً قال متكلما على (كساب): ((ويقال إنّما كسرت لأنها معدولة عن كاسبة إلى كساب وهي مع العدل مؤنثة، والأسماء المؤنثة لا تنصرف، فلما اجتمع فيها مع التأنيث العدل عن جهتها حطوها منزلة فالزموها الكسر))(1) وقال مستعملا الإجراء: ((وكل اسم لا يجري إذا أضيف جرى))(2).

وقال ابن قتيبة وهو من الذين خلطوا بين المذهبين: ((باب من لا ينصرف، كل أسماء المؤنث لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة))(3) وأورده في كلامه على (أشياء): ((قال الفرّاء: قال الكسائي وغيره من أصحابنا: إنّما ترك إجراؤه لأنّها شبّهت بفعلاء وكثرت في الكلام))(4)، من كل ما تقدم أرى أنّ المصطلحين قد وردا عند أشهر نحاة المدرستين، على الرغم من ورود الإجراء بكثرة عند الكوفيين فلو كان هذان المصطلحان خلافيين لما وردا معا عند نحاة البصرة ونحاة الكوفة، غير أنّ مصطلح الصرف كتب له أن يستمر في التأليف النحوي، وهو متجه.

3- الصفة والنعت:

ما اسجله على هذين المصطلحين استطيع اجماله على الشكل الآتي:

---

(1) شرح القصائد السبع الطوال: 571, وكذلك ينظر الزاهر: 1/ 489.

(2) شرح القصائد السبع الطوال: 271 , وكذلك ينظر شرح القصائد:36, 243, 261, 297, 316, 331.

(3) أدب الكاتب: 281.

(4) أدب الكاتب: 634.

1) ذهب قسم من الباحثين إلى أنّ الصفة مصطلح البصرين والنعت مصطلح الكوفيين، وقد كان جل اعتمادهم على ما نقله السيوطي في الهمع قائلا: ((قال أبو حيان: والتعبير به- أي النعت- اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة))[1] ونقل ذلك د.المخزومي قائلا: ((ويقابله عند البصريين الصفة والوصف))[2]. وعليه عوّل من ذهب إلى هذا الرأي[3]، ونقل الأستاذ محمد كامل بركات في حاشيته على تسهيل الفوائد لابن مالك ما نصه ((هذه عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون، ويقال لها الوصف والصفة))[4].

2) وذهب قسم ثان إلى أنّ النعت مصطلح البصريين والصفة مصطلح الكوفيين[5].

3) وقسم ثالث يذهب إلى أنّ المصطلح واحد، قال الزجاجي: ((فأمّا النحويون فلم يفرقوا بين النعت والوصف. لأنّ غرضهم ما يتبع الاسم في إعرابه محمولا عليه موضحا له غير بدل ولا توكيد ولا معطوف، فذلك عندهم هو

---

(1) همع الهوامع: 2/ 116.

(2) مدرسة الكوفة: 359.

(3) ينظر: المدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 167, المدارس النحوية, د. خديجة الحديثي, 359, 380, مكانة الخليل: 178, المصطلح النحوي: 162 – 189.

(4) تسهيل الفوائد: 167, والهامش رقم (1).

(5) ينظر: الأصول في النحو: مقدمة المحقق :1/ 20, نشأة النحو: 151, ابن جني النحوي: 264, الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 320, دراسة لغوية ونحوية في تفسير البيضاوي: 266.

الوصف والنعت. وسيبويه جمع بين ذلك كله، وسماه في حال نعتا وفي حال وصفا ولم يفصل بينهما.... وهو مذهب جمع النحويين))[1] وتبعه ابن يعيش قائلا: ((الصفة والنعت واحد))[2].

4) وحاول قسم أخر التفريق بين المصطلحين، قال ابن فارس: ((وذكر عن الخليل أنّه قال: إنّ النعت لا يكون إلّا في محمود وإنّ الوصف يكون فيه وفي غيره))[3]، وأورد السيوطي: أن النعت ما كان خاصا كالأعرج والأعور، والصفة كالعظيم والكريم، وعند الكوفيين أنّ الله يوصف ولا ينعت[4]، ولم أجد غير قول الخليل في العين: ((ويقال: النعت وصف الشيء بما فيه إلى الحسن مذهبه، إلّا أنْ يتكلف متكلف فيقول: هذا نعت سوء))[5]، قال الشريف الجرجاني: ((الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات))[6]، والنعت: ((تابع يدل على معنى في متبوعة مطلقا))[7] وقد اتضح لي بما لا يقبل الشك أنّهما من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين، وهما قبل ذلك من استعمال الخليل، جاء في العين: ((وضخم

(1) اشتقاق اسماء الله: 449.

(2) شرح المفصل: 3/ 47, وينظر: التوابع في كتاب سيبويه:113.

(3) الصاحبي: 88.

(4) ينظر الأشباه والنظائر: 3/ 16, نحو القراء الكوفيين: 340.

(5) العين: 2/ 72.

(6) التعريفات: 166.

(7) التعريفات: 216.

الشيء ضخامة فهو ضخم وجمعه ضخام والإناث الضخمات لأنه من الصفات))[1]. ومن استعماله مصطلح النعت قوله: ((والمسجد الجامع نعت به، لأنّه يجمع أهله، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام لأَنَّ الاسم لا يضاف إلى النعت، لا يقال، هذا زيد الفقيه))[2]، وبذا ندفع قول د. شوقي ضيف بأنّ الفرّاء ((أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة))[3]. وبالعرض الآتي لاستعمال المصطلحين ندلل على أنّهما مشتركان.

قال سيبويه مورداً المصطلحين معاً: ((...إنّ الصفة من تمام الاسم، ألا ترى أنّ قولك: مررت بزيد الأحمر، كقولك مررت بزيد وذلك أنّك لو احتجت إلى أنْ تنعت فقلت: مررت بزيد، وأنّك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد، وأنّك تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول: الأحمر لم يكن تم الاسم))[4]، وقال أيضاً: ((واعلم أن المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة كما أنّ النكرة الا توصف الا بنكرة))[5]، وقال: ((هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها))[6].

---

(1) العين: 4/ 180, وينظر بشأن الصفة العين: 1/ 130, 5/ 166.

(2) العين: 1/ 240, وينظر بشأن النعت العين: 2/ 73, 103, 6/ 57.

(3) المدارس النحوية: 202.

(4) الكتاب: 1/ 45, وينظر بشأن الصفة ايضاً: 1/ 116, 117, 126, 181, 183, 226.

(5) الكتاب: 1/ 220, وينظر بشأن النعت أيضاً: 1/ 216, 217, 218, 219, 229, 307.

(6) الكتاب: 219.

وسيبويه قد يطلق الصفة أو النعت ويريد بهما التوكيد المعنوي، فقال: ((واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذاك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلّا أن تقول: فعلت أنت نفسك))[1].

وقال الأخفش ((و"غير"و"مثل"قد يكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام، نحو قولك: إنّي لأمر بالرجل غيرك وبالرجل مثلك فما يشتمني، و"غير"و"مثل"إنما يكونان صفة للنكرة))[2]، واستعمل الصفة وأراد بها التوكيد المعنوي، قال: ((... لأنّك تقول: (وجدته هو) و(أتاني هو) فتكون صفة))[3]، ولم أجده يستعمل النعت في المعاني[4]، واستعمل المبرد المصطلحين، قال: ((والضمير لا يوصف به لأنه ليس بتحلية ولا نسب، ولا يوصف لأنّه لا يضمر حتى يعرف، ولأنّ الظاهر لا يكون نعتا له كما لا ينعت به))[5].

وتابع المبرد سيبويه والأخفش في تسمية التوكيد نعتا، فقال: ((وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع))[6]، وقال الزجاج في الآية الكريمة: ﴿إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا

---

(1) الكتاب: 1/ 390.

(2) معاني القرآن: 1/ 165, وكذلك ينظر: 1/ 164, 166, 167, 279, 295, 335.

(3) معاني القرآن: 2/ 544.

(4) على العكس ما أورده في فهرست المسائل النحوية أن الأخفش أورد النعت في الصفحات: 111, 165, 544, 545, باستثناء الصفحة 111, فالنص فيها لسيبويه.

(5) المقتضب: 4/ 284.

(6) المقتضب: 3/ 210.

﴿ بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ﴾ ((فاقع نعت للأصفار الشديد الصفرة، يقال: أصفر فاقع وأحمر قاني وأخضر ناضر وأبيض يقق وأسود حالك وحلوك ودجوجي، فهذه صفات المبالغة في الألوان))[1].

وأورد ابن السراج المصطلحين في نص واحد قائلا: ((والاسم أيضاً ينعت والفعل لا ينعت، وكذلك الحرف لا ينعت، فتقول: مررت برجل عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون عاقل صفة ليضرب))[2]، وقال النحاس: ((باب النعت، اعلم أنَّ النعت تابع للاسم....))[3]، وقال ابن جني: ((ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أنّك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه وذلك أن تكون جملة))[4]، وقال: ((والإخبار في التلطف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها أو يتجشم للحال نعت لها))[5].

هؤلاء هم مشاهير نحاة البصرية تداولوا المصطلحين، أمّا أشهر نحاة الكوفة، فهذا الفرّاء يقول في الآية الكريمة: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ ((وإنْ شئت

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 124.

(2) الأصول في النحو: 1/ 40, وينظر بشأن الصفة أيضاً: 1/ 64, 78, 108, 141, 154, 179, وبشأن النعت: 1/ 90, 164, 174, 179, 189, 261, 345.

(3) التفاحة: 22.

(4) الخصائص: 2/ 368.

(5) الخصائص: 1/ 222, وينظر بشأن الصفة: 1/ 322, 2/ 368, 3/ 178.

خفضت الحق تجعله من صفة الله تبارك وتعالى))[1]، وفي قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ (الفاتحة:7) قال: ((بخفض غير لأنّها نعت للذين))[2]، والفرّاء قد يطلق النعت ويريد به التوكيد كما فعل سيبويه والأخفش والمبرد. قال في الآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ ((فمن رفع جعل"كل"اسماً فرفعه باللام في لله... ومن نصبه"كله"جعله من نعت الأمر))[3].

وقد يعبر عن الصفة أو النعت بالتابع أو الإتباع، قال في الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ((تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في فصلناه، وقد تنصبهما على الفعل، ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صوابا، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ (فجعله رفعا بإتباعه لكتاب))[4].

أمّا ثعلب فقال: ((والعرب تقول: ضخمة وضخمات وعبلة وعبلات فلا يحركون النعوت... وسكنوا النعوت لأنّ النعوت يكون فيها ذكر الاسم فتنقل))[5]، وقد يعبر عن النعت بالرد، قال: ((فلذلك قالوا: ياأيهذا الرجل ذو

---

(1) معاني القرآن: 1/ 154, وينظر بشأن الصفة: 1/ 134, 284, 328, 2/ 14, 205, 206.

(2) معاني القرآن: 1/ 7, وينظر بالنعت: 1/ 131, 154, 185, 200.

(3) معاني القرآن: 1/ 243, وينظر أيضاً :1/ 471.

(4) معاني القرآن: 1/ 380, وينظر أيضاً: 1/ 382, 2/ 198, 3/ 124.

(5) مجالس ثعلب: 2/ 527, وينظر المجالس أيضاً: 1/ 98, 206, 262, 310.

المال، فردوا ذا المال على الرجل))[1]، واستعمل أبو بكر بن الأنباري المصطلحين قال في بيت امرئ القيس:

أَلا أَيهُّا الليـلُ الطويـلُ ألا انجلـي   بصبح وما الأصـباحُ منـك بأمثـلِ

((قال البصريون: الليل صفة لأي لازمة))[2]، وقال أيضاً في البيت نفسه: ((والطويل نعت لليل))[3].

وقال ابن قتيبة الذي خلط بين المذهبين ((و"ابن"إذا كان متصلا بالاسم وهو صفة كتبته بغير ألف))[4]، وقال: ((وما كان على فعيل نعتا للمؤنث وهي في تأويل مفعول كان بغير هاء))[5]، وقال ابن كيسان: ((...وكذلك حركت العين من (الطلحون) حملا على الطلحات لأنّهم يجمعون ما كان على فعله من الأسماء والصفات على فعلات بالتحريك))[6]

بعد كل هذا التتبع، أما يحق لي أن أقول: إنّ الصفة والنعت من

---

(1) مجالس ثعلب: 1/ 42, وينظر المجالس أيضاً: 1/ 43.

(2) شرح القصائد السبع: 78, وينظر بشأن الصفة: الزاهر: 2/ 7, وشرح القصائد السبع: 72، 79, 140.

(3) شرح القصائد السبع:77, وينظربشأن النعت الزاهر:23/ 207, وشرح القصائد السبع: 62, 8, 9, 61 , 92 , 98.

(4) أدب الكاتب: 332, وينظر بشأن الصفة أدب الكاتب: 55, 64, 284, 291.

(5) أدب الكاتب: 289, وينظر أيضاً بشأن النعت: 638.

(6) أبو الحسن بن كيسان: 125, وينظر كذلك: 118, 124.

المصطلحات التي استعملها النحويون على حد سواء. غير أنّي أرجّح في الـدرس النحوي تسمية النعت على الصفة تمييزا لها من الصفة المشبهة.

4- العطف والنسق:

لعل أقدم نص أورد خلافية هذين المصطلحين، ما نقله أبو الطيب اللغوي عن أبي حاتم السجستاني يتحدث عن أهل بغـداد قـائلا: ((إنّ هـمَّ أحـدهم إذا سبق إلى العلـم أن يسـير اسمـاً يخترعـه لينسـب إليـه، فيسـمى الجـر خفضـا... والعطف نسقاً ونحو هذا من التخليط))[1]، فهو يصف هذا بالتخليط على الرغم من تعصبه للمذهب البصري. وقال ابن يعيش: ((ويسمى عطفا بحـرف ويسـمى نسقا. فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكـوفيين))[2]. وقـال السيوطي: ((ويسمى المعطوف عند البصريين شركة وعند الكوفيين وهو المتداول نسقا))[3]. وجاء في حاشية التسهيل: ((والكوفيون يقولون باب النسق، واكثر ما يقول سيبويه باب الشركة))[4].

ومن هنا شاع عند الدراسين[5] خلافيـة هـذين المصـطلحين إلاّ أنَّ هـذين

---

(1) مراتب النحويين: 101- 102.

(2) شرح المفصل: 3/ 74, 8/ 88.

(3) همع الهوامع: 2/ 118.

(4) التسهيل: 174, الهامش رقم (1).

(5) ينظر: مدرسة الكوفـة: 167, المـدارس النحويـة, د. شـوقي ضـيف: 167, أبـو زكريـا الفرّاء: 453, مقدمة الأصول: 1/ 20, المدارس النحوية, خديجة الحـديثي: 294, 323, المصطلح النحوي: 162- 189, المصطلح الكوفي: 17- 53, مكانة الخليل: 177.

المصطلحين من تعبير الخليل، جاء في العين: ((أو: حرف عطف، يعطف ما بعده على ما قبله))[1]، وقال أيضاً مورداً النسق: ((وثم حرف من حروف النسق لا تشرك ما قبلها بما بعدها))[2]، فلا العطف خاص بالبصريين ولا النسق خاص بالكوفيين ولا من وضعهما، لقد استعمل البصريون المصطلحين، قال خلف الأحمر: ((وحروف النسق خمسة، وتسمى حروف العطف))[3].

وسيبويه استعمل العطف والشركة والضم، ولم يستعمل النسق، فقال: ((هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفا على المفعول))[4]، وقال مستعملا الاشراك والضم: ((ومثل ذلك قد علمت لعبد الله أضربه، فدخول اللام يدل على أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنّها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الاشراك))[5].

وقد يطلق العطف ويريد به عطف البيان. فقال: ((وأمّا مررت برجل سواء والعدم، فهو قبيح، حتى تقول: هو والعدم. لأنّ في سواء اسماً مضمراً مرفوعا، كما تقول: مررت بقوم عرب أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في

(1) العين: 8/ 118, وينظر ايضاً العين: 1/ 191, 2/ 190.

(2) العين: 8/ 118, وينظر أيضاً العين: 1/ 191, 2/ 190.

(3) مقدمة في النحو: 85.

(4) الكتاب: 1/ 140, وينظر بشأن العطف الكتاب: 1/ 125, 126, 150, 151, 245, 417.

(5) الكتاب: 1/ 74, وينظر الكتاب: 1/ 216, 218, 219, 2/ 145, 146, 304.

عرب بالنية فهي هنا معطوفة على المضمر))[1]، وقد أوضح ذلك السيرافي قائلا: ((وقوله معطوفة يعني عطف بيان))[2].

أمّا الأخفش فقد أورد مصطلح العطف كثيرا، قال: ((وأمّا قوله: ﴿الٓمٓ﴾ فإنّ هذه الحروف أسكنت لأنّ الكلام ليس بمدرج، وإنّما يكون مدرجا لو عطف بحرف العطف))[3]، والمبرد استعمل المصطلحين، فقال: ((هذا باب حروف العطف بمعانيها))[4]، وقال أيضاً: ((... فالتي تنسق ثم، تنسق ها هنا كما كان ذلك في الواو والفاء وثم جميع حروف العطف))[5]، واستعمل الاشراك أيضاً، قال: ((ولو قال في هذا الموضع: مررت برجل، بل حمار ولقيت زيداً بل عمراً، كان كذلك إلاّ أنّ"بل"و"لا بل"من حروف الاشراك))[6]، وقد يعبر عن العطف بالرد، فقال: ((تقول: إنّ زيدا منطلق وعمرا، فمن قال عمرا فإنّما ردّه على زيد))[7].

وقال الزجاج: ((لا ينسق بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلّا في

---

(1) الكتاب: 1/ 232.

(2) الكتاب: 1/ 232.

(3) معاني القرآن: 1/ 68, وينظر المعاني: 1/ 172, 187, 222, 224, 228, 228.

(4) المقتضب: 1/ 10.

(5) المقتضب: 2/ 39, وينظر بشأن العطف أيضاً المقتضب: 3/ 125, وبشأن النسق ينظر المقتضب: 2/ 38, 39, 3/ 2-3, 4/ 14.

(6) المقتضب: 4/ 298, وينظر كذلك: 2/ 17.

(7) الكامل: 1/ 188, وينظر ايضاً: 1/ 403.

اضطرار الشعر))[1]، واستعمل ابن السراج المصطلحين في نص واحد قال: ((واعلم أنّ حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنْ وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد، الواو نسق، و"لا"توكيد للنفي، وكذلك قوله، والله لا فعلت ثم والله لا فعلت، ثم تنسق، والواو قسم))[2].

وابن السراج قد يتابع سيبويه والمبرد في إطلاقه الاشراك على العطف، قال: ((واعلم أنّك إذا عطفت اسما على إنّ وما عملت فيه من اسم وخبر، فلك أنْ تنصبه على الاشراك بينه وبين ما عملت فيه إنّ ولك أنْ ترفع))[3]، وقال النحاس: ((باب حروف العطف، وحروف العطف الواو والفاء وثم....))[4] كما استعملهما ابن جني في نص واحد، قال: ((ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف ولا البدل على المبدل منه ولا عطف البيان على المعطوف عليه ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلاّ في الواو وحدها))[5].

هؤلاء أشهر من يؤخذ عنهم النحو البصري، أمّا أشهر من يؤخذ عنهم

---

(1) معاني القرآن وأعرابه: 2/ 143.

(2) الأصول في النحو: 2/ 60, وينظر بشأن العطف: 1/ 104, 138, 150, 195, 370, وينظر بشأن النسق الصول أيضاً: 1/ 459, 513, 2/ 78, 79, 129, 197.

(3) الأصول في النحو: 1/ 291.

(4) التفاحة: 22.

(5) الخصائص: 2/ 387.

النحو الكوفي، فهذا الفرّاء يتعدد عنده المصطلح، قال في المعاني: ((قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا﴾ هو في موضع جزم، لأنها أمر وليست بمعطوفة على تعتدوا))[1]، وقال: ((ومن ذلك: قمت ففعلت، ولا يقولون: قمت فعلت، ولا قلت قال حتى يقولوا: قلت فقال، وقمت فقام لأنها نسق وليست باستفهام يوقف عليه))[2]، واستعمل الرد والمردود بمعنى العطف، قال: ((وقوله: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ مردود على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾))[3]، والرد والمردود عند الكسائي بمعنى البدل[4]، وقد يعبر الفرّاء عن العطف بالتابع، قال في الآية الكريمة: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ((تابع لقوله: بَراءَةٌ))[5]، وثعلب الكوفي استعمل المصطلحين، جاء في مجالسه: ((قال أبو العباس، قال الكسائي: لا يجوز ذا إلاّ بالواو، لأنّه جزاء معطوف على جزاء))[6]، وأكثر من ايراد النسق، قال متحدثاً عن رفع"عمرو"في عبد الله حدثني وعمرو): ((يكون نسقا على ما في"حدثني"ولا يكون على الأول))[7].

---

(1) معاني القرآن: 1/ 300, وينظر ايضاً المعاني: 1/ 120, 137, 196, 206, 213, 220.

(2) معاني القرآن: 1/ 44, وينظر ايضاً المعاني: 1/ 71, 72, 75, 113, 157, 160.

(3) معاني القرآن: 12/ 17, وينظر ايضاً المعاني: 1/ 71 ,74, 141, 213.

(4) ينظر: أمالي الزجاجي: 51.

(5) معاني القرآن: 1/ 430, وينظر المعاني: 1/ 391, 450, 470, 3/ 13, 124, 126 .

(6) مجالس ثعلب: 2/ 582.

(7) مجالس ثعلب: 1/ 146, وينظر المجالس أيضاً: 1/ 60, 324, 2/ 386 .

وأورد أبو بكر الأنباري العطف في شرحه لبيت طرفة الآتي:

ووجـهٌ كقرطـاس الشـامي ومِشـفرٌ كسِـبْت اليمـاني قـدّهُ لم يُحـرّد

((والوجه معطوف على مال تقدم عليه))(1)، واستعمل النسق كثيرا، قال في شرح بيت امرئ القيس:

فتوضـح فـالمقراة لم يعـف رسمهـا لمـا نسـجتها مـن جنـوب وشمـأل

((توضح والمقراة موضعان... وموضعها خفض على النسق على الدخول فحومل))(2)، وقد يعبر عن العطف بالرد أيضاً، قال في بيت طرفة:

وأعلـمُ مخـروتٌ مـن الأنـف مـارنٌ عتيـقٌ متـى تَـرجُمْ بـه الأرضَ تـزْدَدِ

((والأعلم يرتفع بالرد على ما قبله))(3)، ومن الذين خلطوا بين المـذهبين ابن قتيبة، قال موردا النسق: ((ألف الفصل تزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل وردوا وكفروا))(4)، وقال ابن كيسان: (...إلاّ أنَّ ما بعد الواو نسق على ما قبلها))(5).

(1) شرح القصائد السبع الطوال: 174.

(2) شرح القصائد السبع الطوال:20, وينظر بشأن النسق: شرح القصائد السبع:36, 10, 8, 40, 61, 63, 88.

(3) شرح القصائد السبع الطوال: 182.

(4) أدب الكاتب: 236، وينظر أيضاً: 237، 253.

(5) أبو الحسن بن كيسان: 123.

بعد هذا العرض لأشهر نحاة البصرة والكوفة أراني محقاً عنـدما أقـول: إن المصطلحين من استعمال نحاة المدرستين سبقهم الخليل في ذلك، وإنْ كنت أرجّح استعمال النسق على العطف تمييزا له من عطف البيان، ولا أعلم أين الاختصار الذي امتاز به النسق على العطف كما قال د. المخزومي[1].

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 360.

حذف الفاعل في العربية

حذف الفاعل في العربية

تقديم

يبدو أنّ مقولة ابن جني: اللغة هي عبارة عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[1]، مقولة تاريخية بحق، وهذه التاريخية ناجمة من صدق هذه المقولة وبقائها على مر العصور. فاللغة هي الأداة والوسيلة التي بها تؤدي أغراض بني البشر، ويختلف هؤلاء في أنماط هذه الأغراض وأساليبها، بل هي تختلف في أساليب اللغة الواحدة، فالمتكلم يؤدي غرضه بما يتناسب معه، مع الأخذ بالأمور الخارجية الأخرى التي لها تأثير مباشر في المتكلم ومن ثمّ في غرضه، يستعمل الجملة الاسمية حيناً والفعلية حيناً آخر، وقد يعمد إلى التعبير عن أغراضه بأسلوب الاستفهام أو النفي أو النهي أو الأمر أو الاستثناء وغيرها، بل قد يستعمل المبني للمجهول، لأنّه يراه أكثر مناسبة من المبني للفاعل لأداء غرضه المطلوب وهذه الأمور تشترك فيها اللغات الإنسانية، بيد أن بعض اللغات لها من الخصوصيات ما يجعلها تنفرد بسمات قد لا نجدها في غيرها من اللغات.

ففي لغتنا العربية مثلاً نجد أن ظاهرة الإعراب "من أبرز الظواهر في العربية"[2]، وبفضل الإعراب نستطيع أن نعبر عن معانٍ بدقة وعناية قد لا نجد

(1) ينظر: الخصائص: 1/ 34.

(2) معاني النحو: 1/ 21.

ذلك في اللغات المبنية، فالإنكليزية مثلاً- وهي من اللغات المبنية-، نجد أن جملها الخبرية تبدأ دائماً باسم، فجملة يلعب محمد بالكرة هي:

Mohammad is playing football.

لا غير، لكنّنا بالعربية نستطيع أن نقول فيها أيضاً: محمد يلعب بالكرة، يلعب بالكرة محمد، بالكرة يلعب محمد، بالكرة محمد يلعب، محمد بالكرة يلعب.

والجملة المتقدمة نفسها عند بنائها للمجهول في الانكليزية هي:

The football was played by Mohammad.

إذ قدم المفعول في بداية الجملة وآخر الفاعل. فالفاعل مذكور في الجملة على كل حال، ولكن الصياغة والترتيب قد تغيرا، ونحن نعلم في العربية أن بناء الفعل للمجهول يستدعي حذف الفاعل وهو مذكور هنا، فكيف يكون هذا؟! وهذا الأمر لا نجده في الانكليزية وحدها بل"في اللغات الهندية والإيرانية والغربية، ونرى فيها أن الفاعل لا يحذف عند النقل إلى ما يسمى فيها (صيغة التأثر)، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة"[(1)].

ولاشك في أن العربية عبرت عن ذلك بدقة، هذا كله من جهة، ومن جهة أخرى فإن بناء الفعل للمجهول يستدعي تغييرا في بنية الفعل الماضي والمضارع، ونظرة فاحصة تظهر لنا أن هذا التغيير إنما يكون في الحركات لا غير، أمّا الصوامت فثابتة لا تتغير، وهي التي تحمل دلالة الفعل العامة. فالفرق بين كَتَبَ

(1) التطور النحوي: 141.

وكُتِبَ تغيير الحركات مع المحافظة على دلالة الفعل المركزية وهي الكتابة، والفرق بين سافر وسوفر تغيير الألف واواً مدية، وهما حركتان طويلتان، مع بقاء دلالة الفعل المركزية وهي السفر، وغير ذلك مما سيتوضح.

((بناء الفعل للمجهول))

في الإصطلاح:

ذهب غير واحد من الباحثين إلى أن الاصطلاح (ما لم يسم فاعله) اصطلاح كوفي، يقابله عند البصريين اصطلاح الفعل الذي بني للمفعول أو المبني للمجهول[1].

ويبدو أن جل الباحثين قد اعتمدوا على النقل، لا الرجوع إلى منابع هذا المصطلح في أمّات كتب المذهبين، مما أوقع بعضهم في تناقض عند كلامهم على هذا المصطلح، فبعد أن قررّ الدكتور إبراهيم السامرائي، أنه من مصطلحات الكوفيين الخاصة في باب المرفوعات، عاد ليقول: ((على أن ما لم يسم فاعله قد استعمله البصريون أيضاً كالمبرد وابن السراج والزجاجي وابن جني وغيرهم كثير))[2] أحال على كتبهم، أقول: كيف يكون خاصا بالكوفيين وقد استعمله البصريون باعترافه هو؟.

---

(1) ينظر: أبو زكريا الفرّاء: 444, الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري: 113, المدارس النحوية, د. شوقي ضيف: 200.

(2) المدارس النحوية, أسطورة وواقع: 121.

الحق أن هذا المصطلح من استعمال البصريين والكوفيين، وسيبويه درسه تحت تسمية المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول[1]، ولم أجده يستعمل اصطلاح الفعل المبني للمجهول كما زعموا بل يعبر عنه بصيغة فُعِلَ ويُفْعَل وتصريفهما[2]، فمثلا قال:"هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ"[3] وهذا عائد إلى أن المصطلح النحوي في زمنه لم يكن قد اكتسب الاستقرار والنضج، وعبّر عنه المبرد بقوله:"المفعول الذي لا يذكر فاعله"[4]، واستعمل اصطلاح (ما لم يسم فاعله) قائلا:"فإنْ بنيت شيئاً من هذه بناء ما لم يسم فاعله فانّك تجريها مجرى الثلاثة في القلب وتسلم صدرها"[5].

كذلك استعمله ابن السراج قائلا:"وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو أعطيت زيداً درهماً فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت، أعطي زيد درهما"[6]. فضلا عن استعماله مصطلح الفعل المبني للمفعول[7]. فواضح أن هذا المصطلح

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 42.

(2) المصدر نفسه: 4/ 281 – 282 342.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 67.

(4) المقتضب: 4/ 50.

(5) المقتضب: 1/ 105, وينظر أيضاً: 1/ 173.

(6) الأصول: 1/ 86, وينظر أيضاً: 1/ 90, 91.

(7) ينظر: الأصول: 1/ 86. 87.

يستعمله البصريون و الكوفيون ، فهو ليس خاصا بالكوفيين[1]. بل من المصطلحات المشتركة في الاستعمال بينهم.

كيفية بناء الفعل للمجهول:

أفعال العربية على نوعين: مبني للمعلوم، وهو ما ذكر معه الفاعل، ومبني للمجهول وهو ما لم يذكر معه الفاعل، والأول هو الأصل؛ لأن الآخر مأخوذ منه بتغيير يحدث في بنية الفعل وعلى الوجه الآتي:

أ. الفعل الماضي:

وقاعدته عند بنائه للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر نحو: ضُرِبَ وعُلِمَ ودُحْرِجَ[2]. فإن كان الماضي مبدوء بتام المطاوعة أو أي تاء مزيدة، ضم مع أوله التاء، فنقول في تَدَحْرَجَ وتَعَلَّمَ: تُدُحرِجَ وتُعُلِّمَ[3]. ولو لم يضم ما بعد التاء لالتبس في حال الوقف بصيغة المضارع المطاوع له نحو: تُكلِّمْ وتُجاهِلْ وتُدحرجْ وإن كان مبدوءا بهمزة وصل اتبع الثالث الأول في الضم، فنقول: أُسْتُخرج وأُنْطُلِقَ، ولو اقتصر فيه على ضم أوله وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمجهول بالأمر إذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو ألا استخرجْ.

أمّا إذا كان ثاني الماضي ألفاً زائدة نحو دافع وقاتل، فعند بنائها للمجهول

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 102, 112, 3/ 12, مجالس ثعلب: 1/ 113, 208.

(2) ينظر: شرح المفصل: 7/ 70.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 2/ 178.

تقلب هذه الألف واواً رعاية للضمة قبلها فنقول: دُوفِع وقُوتِل كذلك الأمـر إن كانت الألف ثالثة زائدة، نحو: تقـارب وتباعـد، فعنـد بنائهـا للمجهـول نقـول: تُقُورِب وتُبُوعِدَ[1].

وقد ذهب ابن السراج إلى أَنَّ الغرض من هذا البناء غرض دلالـي، وإنما كان لقصد المخالفة بـين الفعـل المـبني للمعلـوم والمبني للمجهـول"لـئلا يلتـبس المفعول بالفاعل"[2] أمّا الفعل الماضي الثلاثي الأجوف، فالواوي نحـو (قـال) فيـه ثلاث لغات:

الأولى: وهي أعلاها[3]- أن نقول: قِيل، والأصل فيها قُـوِل، ثـم أعـل حمـلا لـه على ما سمي فاعله، أو قل: إن الكسرة ثقيلة مع الواو؛ فنقلوا كسـرة الـواو إلى القاف بعد سلب حركتها، فأنظر كيف تغلبت حركة على حركة. ثم قلبوا الواو ياءا لسكونها وانكسار ما قبلها فصـارت (قِيْـلَ)، فاسـتوى فيـه ذوات الواو والياء.

والصرفيون العرب القدماء لم يفسروا لنا كيفية تحول الياء من احتكاكية إلى مدية، والفرق بينهما كبير في المخرج والوظيفة وكـأني بـابن يعـيش يحـس بـالفرق الصوتي فيقول: "فصار اللفظ بها بكسرة خالصة وياء ساكنة"[4].

---

(1) ينظر: الصرف: 122, المهذب في علم التصريف: 146.

(2) الأصول: 1/ 86.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7/ 70.

(4) شرح المفصل: 7/ 70

والثانية: أن تنطق القاف بين الضم والكسر حرصا على بيان الأصل، أي لا نخلصها عند النطق بها إلى الكسر ولا الضم، وهذا ما يسمى (الإشمام) وهو لا يظهر إلّا باللفظ [1].

وقد أوضحه الاشموني قائلا: هو الآتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر[2].

والثالثة: أن تبقى الضمة حرصا على بناء الكلمة وتحذف الكسرة من الواو لثقلها فنقول: قُوْلَ[3]. فقد قرئ قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾[4]- بإتمام الضم، وقرئ بالكسر، واختار مكي الكسر لأنه قال: والكسر أولاهما عندي، محتجا لهذا الأختيار بقول أبي طاهر:"والكسر سنن العربية"وقول أبي حاتم:"وهي في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر وعلى الألسنة أخف، وفي قياس النحو أجود"[5].

أمّا الأجوف اليائي ففيه ثلاثة أوجه أيضاً:

الأول: بِيْعَ والاصل: بُيِعَ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها.

---

(1) ينظر: المهذب: 147.

(2) ينظر: شرح الأشموني: 2/ 178.

(3) ينظر: شرح التصريح: 1/ 437.

(4) البقرة/ 11.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 1/ 232, الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: 63.

والثاني: بإشمام الباء شيئا من الضم، وعليه قراءة الكسائي[1] قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[2] وقرأ غيره باخلاص الكسر[3].

والثالث: ضم الأول إشعارا بالأصل ومحافظة على البناء، وحذف الكسر من الياء، فتقع الياء ساكنة بعد ضم، فتقلب واوا، فنقول: بُوْعَ فيستوي ذوات الياء والواو. ولاشك في أن الياء كانت احتكاكية، فأصبحت واوا مدية، وهم لم يوضحوا لنا هذا التحول.

وعند إسناد الأجوف المبني للمجهول إلى الضمير المتحرك حذفت عينه وكسرت فاؤه إذا كانت تضم عند بنائه للمعلوم، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فإن كانت فاؤه تكسر في البناء للمعلوم فإنها تضم في المبني للمجهول، فنقول على الأول: سِقْتُ، أي ساقني فلان؛ لأن المبني للمعلوم سُقْتُ، وعلى الثاني نقول: خُفْتُ؛ أي أخافني فلان، لأن المبني للمعلوم خِفْت[4].

أمّا الفعل الثلاثي المضعف مثل مَدَّ ورَدَّ فيجوز عند بنائه للمجهول وجهان: الأول: ضم الفاء وهو الأفصح والثاني كسرها، وعلى الكسر قرئ[5]

(1) ينظر: النشر: 2/ 208.

(2) هود/ 44.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7/ 70, وشرح ابن عقيل: 1/ 505.

(4) ينظر: شرح الأشموني: 2/ 183, الصرف: 122, المهذب: 149.

(5) ينظر: في الآية الآولى: شرح الاشموني: 2/ 183, البحر المحيط: 5/ 323, وفي الثانية شرح الاشموني: 2/ 183, البحر المحيط: 4/ 104.

﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾[1] و﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾[2] وقد جوّز بعض النحويين الإشمام[3]. أمّا الماضي على وزن افتعل وانفعل معتل العين مثل اختار وانقاد فيجوز فيه الضم فنقول: اختور وانقود، ويجوز الكسر فنقول: اختير وانقيد، وجوّزوا الإشمام فيه أيضاً[4].

أمّا إذا كان الفعل الماضي ناقصا فعند بنائه للمجهول تقلب ألفه ياءا وذلك لانكسار ما قبلها سواء كان الفعل واويا أم يائيا، فنقول في دعا: دعِيَ، وفي بنى: بُنِيَ. ولكن ما الصلة بين الألف والياء؟ وما نوع هذه الياء، أهي مدية أم احتكاكية؟ لم يقل عنها الصرفيون شيئا.

ب. الفعل المضارع:

يبنى الفعل المضارع للمجهول بضم أوله، حملا له على أول الماضي وفتح ما قبل الآخر، لتعتدل الضمة بالفتحة؛ لأن المضارع أثقل من الماضي نحو يُضْرَب ويُدَحْرَج ويُسْتَخْرَج إذا كان سالما، أمّا الأجوف الواوي أو اليائي نحو يقول ويبيع فعلى القاعدة السابقة ينبغي أن يكون الفعلان: يُقْوَل ويُبْيَع، فالواو والياء متحركان وقبلهما حرف ساكن صحيح، ثقلت الحركة عليهما،

(1) يوسف/ 65.

(2) الأنعام/ 28.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 506, المهذب: 150.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 507.

فتنقل إلى الصحيح الساكن قبلهما فنقول فيهما: يُقَوْل ويُبَيْعُ، والآن تحرك الواو والياء أصلا وانفتح ما قبلهما[1] فقلبا ألفا، أو قل أسكن الواو والياء فقلبا ألفاً رعاية للفتحة قبلهما فنقول فيهما: يُقال ويُباع. فإن كان المضارع ناقصا، فعند بنائه للمجهول تتحول الواو أو الياء في أخره إلى ألف لانفتاح ما قبلهما، فنقول في يدعو: يُدعى، وفي يرمي: يُرمى

ج. الأمر:

الغالب في الفعل المبني للمجهول أن يكون للغائب، ولما كان الأمر مخاطبا فلا يبنى للمجهول. وإذا أريد بناء الأمر للمجهول في سياق الكلام عمدنا إلى المضارع المبني للمجهول مقرونا بلام الأمر، فنقول: لِيُقْرَأ الكتاب.

هكذا قال علماء الصرف القدماء عن بناء الأفعال للمجهول، وزادوا في تفصيل ذلك بأن قالوا: إنّما وجب هذا التغيير لقصد المخالفة بينه وبين الفعل المبني للمعلوم بحسب تعبير ابن السراج المتقدم- ولئلا يلتبس المفعول بالفاعل- وتعبيره المخالفة ذو قيمة كبيرة عندنا، وستنفعنا للانطلاق منها عند بحث هذا التغيير في ضوء الدراسة الصوتية الحديثة وقالوا أيضاً: إن التغيير إنّما اختير للمبني للمجهول لأنّه أقل استعمالا، فهو خروج عن الأصل إلى الفرع، لأن الأصل أن يذكر الفاعل.

وعمدوا إلى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي، لأنّه بناء ينفرد به،

---

(1) بعد نقل الحركة.

فلا يشركه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال المبنية للمعلوم، وقيل:"إنما ضم أوله لأنّ الضم علامة من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالا على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه"[1].

ويرى الرضي أن غرابة هذا البناء لتناسب غرابة هذا النوع من الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به وهو الفاعل[2]، ثم جاءوا بتعليل صوتي يستدعي منا وقفة للتأمل عندما بحثوا سبب ضم أوله وكسر ما قبل الآخر، لا العكس، فقالوا: إن الأول أولى لأنه أخف عليهم، لأنّ الخروج من الضم إلى الكسر أخف من الخروج من الكسر إلى الضم، لأنه إذا بدئ بالأخف وثني بالأثقل كانت الكلفة أثقل من الابتداء بالأثقل ثم يؤتى بالأخف، ألا ترى أنه لو فتح ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال، فنحو فُعِلَ أيسر و أخف من فِعُل.

والذي يبدو لنا أن هذا الكلام ليس بمطرد، ولا على إطلاقه لأن اطراده يعني أن لا نجد أبنية في اللغة فيها خروج من الخفيف إلى الثقيل، وهذا الباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي قد جاء على صيغة فَعُلَ، وفيها خروج من الأخف إلى الأثقل، ومن ذلك الخروج من الفتح إلى الكسر في صيغة فَعِلَ

(1) شرح المفصل: 7/ 71.

(2) ينظر: شرح الرضي: 4/ 133.

لذلك فإن العلماء قد اجتهدوا كثيرا ليفسروا قـراءة أبـي السـمال[1] ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[2]. إذ قرأهـــا بكسر الحاء.

إنّ المتأمل لبناء الفعل للمجهول لواجد أنّ هذا العمل كله قـــائم علـــى تغييـــر الحركات، أمّا الحروف فهي ثابتة. أو قُلْ بحسب تعبير الصوتيين إنّ الأمـر كلـــه قـائم علـى تغـيير المصـوتات، أمّـا الصـوامت فهـي ثابتـة تحمـل الدلالـة وتـــستقل بهـــا.

فانظر إلى الفرق بين الفعلين ضَرَبَ ضُرِبَ

/ ض ـَ / ر ـَ / ب ـَ/← / ض ـُ / ر ـِ / ب ـَ/ .

وبين الفعلين: ضارَبَ، ضورِب:

/ ض ـً / رـَ / ب ـَ /← / ض ـُُ / ر ـِ / ب ـَ / .

وأنت ترى أن الصـوامت (ض، ر، ب) ثابتـة، والمـتغير المصـوتات. علـى أننـــا نذهب مع ما يراه الصوتيون المحـدثون أن المصـوتات علـى نـوعين قصـيرة وهـــي الفتحة والضمة والكسرة وطويلة وهي الألف والياء والواو المديتان[3].

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 2/ 657-658.

(2) الذاريات: 7.

(3) ينظر: الاصوات اللغوية: 39, دراسات في علـم اللغـة: 126, فصـول في فقـه العربيـة: 397, في البحث اللغوي عند العرب: 84, التشكيل الصوتي: 131.

صيغ سماعية لاسم المفعول

في العربية صور سماعية دلت على اسم المفعول منها[1]:

1- فعيل: نحو أسير وقتيل بمعنى مأسور ومقتول. وقد وردت كثيرا في العربية مما حدا بأحد الباحثين[2] لأن يجعلها قياسية لكل فعل لم يرد منه فعيل بمعنى فاعل، بدليل كونها في السريانية اسم مفعول، فهي من التراث الجزري الذي احتفظت به العربية، فاستخدمه العرب، ثم تحولوا عنه بعد أن جعلوا صيغة (مفعول) لاسم المفعول.

2- فِعِّيل: نحو عِنِّين، خِرِيِّج.

3- فَعُول: نحو رسول وجزور: وقد رآها الباحث المذكور آنفا[3] صيغة أصيلة، بدليل استعمالها في العبرية اسم مفعول، فهي كسابقتها مما احتفظت به العربية من الجزريات.

4- فَعيلة: نحو: ذبيحة ونطيحة.

5- فَعُولة: نحو: ركوبة وحلوبة.

6- فَعْل: نحو: خَلْق ونَهْب وضَرْب.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 43, والأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 173, معاني الأبنية: 86, المبني للمجهول: في نهج البلاغة: 45.

(2) ينظر: الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: د. صباح عباس السالم: 173.

(3) الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 173.

7- فَعَل: نحو: سَكَب و حَلَب.

8- فُعْل: نحو: خُبْز و طُعْم.

9- فُعْلَة: نحو: لُعْنة و سُبة.

10- فُعُل: نحو: أُكُل و نُكُر.

11- فِعْل: نحو طِحْن و رِعْي.

12- فُعِال: نحو: رُكام و حُطاب.

13- فُعالة: نحو: نُخالة و نُحاتة.

14- فِعال: نحو: كِتاب و لِباس.

15- أُفعُولة: نحو: أُلعُوبة و أُعجُوبة.

16- فاعل: نحو: ماء دافق وعيشة راضية.

المبحث الثاني

((ما ينوب عن الفاعل))

يحذف الفاعل ويحل محله ما ينوب عنه، وقد اختلف النحاة في أصالة هذا الباب، فمنهم من ذهب إلى أن صيغ هذا الباب معدولة عن باب الفاعل، وعلى هذا الرأي أكثر النحاة. ومنهم من يرى أصالة هذا الباب وأنه ليس معدولا عن غيره، بل هو أصل قائم بنفسه، محتجين بأفعال لم ينطق بأفعالها، إذ جاءت مبنية للمجهول سماعا، مثل جُنَ وحُمّ وسُلَ وزُكِمَ وفُئِدَ وغيرها[1].

ورجّحوا المذهب الأول مستدلين بأنّ أفعالا مثل بويع وسوير لم تقلب فيهما الواو ياءا بناء على قاعدة الصرفيين التي تقول إن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول منهما بالسكون فإن الواو تقلب ياءا وتدغم الياءان نحو طيّا وشيّا، وعلة ذلك أن الواو مدّ منقلب عن ألفساير وبايع فكما لا يصح الإدغام فيهما، وكذلك لا يصح في بويع وسوير مراعاة للأصل و إيذانا بأنه منه.

وليس ببعيد أن تكون هذه الأفعال قد استعمل منها المبني للمعلوم في حقب العربية الأولى، ثم بتقادم الزمن ترك المبني للمعلوم وبقي المبني

(1) ينظر الأصول: 1/ 92, وشرح المفصل: 7/ 17.

للمجهول، وقد قال عنها الرضي:"ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به"[1].

ولكن هذا الكلام يصدق على ما ذكرنا من أفعال. غير أن النحاة يذكرون أفعالا لا ينطبق عليها قول الرضي مثل: أُنْيِخَت الناقة و قد وُضِعَ زيد في تجارته ووُكِسِ وأغريَ به وأولِعَ به[2]، فلا يمكن أن يكون الفاعل هو الله تعالى وحذف للعلم به، فضلا عن أن هذه الأفعال على قتلها قال فيها ابن السراج:"وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعا و ليس بباب يقاس عليه"[3].

وقد تصرف العرب في هذه الأفعال بعدما استقرت على بنائها للمجهول، فإذا أرادوا نسبتها إلى الله تعالى قالوا: أجنه الله و أسلّه و أزكمه، فعدوها بالهمزة كما عدي (فَعِلَ) بالهمزة فقالوا (أَفْعَلَ) نحو أَلِم و وجِع و عَمِي، فهي قد قُرنت بأفعال لازمة، بل إن أكثر النحاة يرى أن الاسم المرفوع الذي يسند إليه أحد هذه الأفعال يعرب فاعلا وبعضهم يعربه نائبا عن الفاعل[4].

الغرض من حذف الفاعل:

لم يكن حذف الفاعل من الكلام اعتباطا. بل لغرض يقصده المتكلم، وقد

---

(1) شرح الرضي: 4/ 137.

(2) ينظر الأصول: 1/ 92.

(3) الأصول: 1/ 92.

(4) ينظر: شرح المفصل: 7/ 71, شرح الرضي: 4/ 137, الهامش (2).

وجد النحاة أنّ الغرض من ذلك على نوعين: الأول لفظي، وذلك للإيجاز والأختصار في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾[1]، وللمحافظة على السجع في الكلام نحو قولهم: من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرته. وللمحافظة على الوزن في نظم الكلام كقول الشاعر:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وَعُلِّقَت رَجلاً غيري وعُلِّقَ أخرى غيرها الرجلُ

أو مقاربة نص رفيع، و ذلك عندما يقارب المنشئ نصا في سياق معين فيأتي بكلامه مشابها له، و مثاله قول الأمام علي (عليه السلام) حاكيا قول فرعون في استصغار شأن موسى وهارون (عليهما السلام):"ألَا تَعْجَبون مِنْ هذين يَشْرِطانِ لي دوامَ العزّ وبَقاءَ المُلْكِ، وهما بما تَرَوْنَ من حالِ الفقرِ والذُّل، فهلا أُلقي عليهما أساورةٌ من ذهب"[2]. وهذا مشاكل ومقارب للآية الكريمة: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾[3]، ومثله قوله (عليه السلام): "أين تذهبُ بكم المَذاهبُ، وتتيهُ بكمُ الغياهبُ وتخدعكمُ الكواذبُ؟ وَمِنْ أين تُؤتونَ، وأنى تُؤْفَكون"[4] وهو مقارب لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا

(1) النحل / 126.

(2) نهج البلاغة: 166.

(3) الزخرف: 53.

(4) نهج البلاغة: 119.

﴿ هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾[1] على أن الغرض اللفظي في النصوص الرفيعة لا يعد الغـرض الأول، إذا إنـــه يأتي تابعا بعد استيفاء المعنى تمام حقه[2].

والنوع الآخر، معنوي، ويحذف الفاعل هنا للأمور الآتية:

1. للعلم به، فلا يحتاج إلى ذكره نحـــو قولـــه تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴾[3].

2. للجهل به. نحو سُرِقَتِ الدار.

3. الرغبة في الابهام على السامع نحو: تُصُدِق بألف دينار.

4. تنزيها له، نحو خُلِقَ الخنزير.

5. تحقيرا له نحو كُنِس السوق.

6. خوفا منه، فلا يذكره المتكلم لئلا يناله_أي المتكلم_ أذى نحو: قُتِلَ خالد.

7. خوفا عليه، فلا يذكر لئلا يناله أذى نحو: كُسِرَ الإناء.

8. لأنه لا يتعلق غرض بذكره نحو قولـــه تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا ﴾[4].

9. تعظيما له نحـــو قولـــه تعـالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾[5].

---

(1) غافر: 62.

(2) ينظر: المبني للمجهول في التعبير القرآني: 32.

(3) الأنبياء: 37.

(4) النساء / 86.

(5) هود / 44.

ومن الجدير بالذكر أن الغرض حذف الفاعل قد يختلف باختلاف حالة المخبر والمخبر عنه، والصلة بينهما ومقتضى الحال والمقام. ففي قولنا: قتل الرجل"يحتمل أن يكون الغرض من الحذف الجهل بالفاعل أو الخوف عليه أو الخوف منه أو الإبهام أو الإيجاز أو العناية بالمفعول. فيحذف إذا كان جاهلا بالقاتل و لا علاقة له به، وقد يكون الحذف من باب الخوف عليه و على العكس من هذا فهو لا يذكره خوفا من أن ينال المتكلم اذى إذا كان القاتل صاحب أمر أو سلطة، لذلك فإن المتكلم يخاف من أن يقترن اسمه بالقاتل.

ويكون الغرض الإبهام إذا كان للمخبر مصلحة أو فائدة أو حكمة في إبهام الأمر وعدم التصريح بالفاعل.

وقد يكون الغرض للعناية بالمفعول به لا الفاعل، عندما يكون أمر الرجل مهما له، فيحذف الفاعل مع علمه به[(1)] والعناية بالمفعول ربما كانت الباعث الأهم في هذا كله وقد أوضحها ابن جني بقوله"وذلك أن أصل المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل... فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل... فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصب له... فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة... ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا"[(2)].

(1) ينظر: المبني للمجهول في نهج البلاغة: 99.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 65.

تشابه الفاعل والنائب عنه:

يتشابه الفاعل والنائب عنه في جملة أمور منها:

1) **الرفع:** إذ هما من مرفوعات الأسماء، فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول واقامته مقام الفاعل، قال ابن السراج)) وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلّا به ولا يستغني دونه... لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول به إلّا نصبا وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه))[1]. وعلل النحاة ذلك فقالوا: ان الفعل لا يخلو من فاعله حقيقة، فإذا حذف الفاعل استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، لذا وجب أن يقوم مقامه اسم مرفوع، ألا ترى أن (مات زيد وسقط الجدار) رفع الاسمان وهما ليسا بفاعلين حقيقة.

2) **في الإسناد:** وذلك أن الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، فهما متشابهان في أن الحديث سيكون عنهما، ففي قولنا: ضُرِبَ زيد الحديث عن زيد، كما هو في قولنا قام زيد، الحديث عنه أيضاً، فالفعل قد اكتفى بهما عن غيرهما، فلما تشاركا في الحديث لزم الرفع، قال سيبويه:"فالفاعل و المفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[2].

---

(1) الأصول: 1/ 86.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 14.

3) لا يقع الفاعل أو نائب الفاعل جملة، لذلك منع النحاة أن يقوم المفعول الثاني في باب (علمت) مقام الفاعل و كذلك المفعول الثالث في باب (أعلم). نعم يمكن أن تقع الجملة نائب فاعل إذا كانت محكية لكونها بمعنى المفرد كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾[1]. والتقدير: وقيل هذا القول وهذا اللفظ، كذلك الجملة المحكية يمكن أن تقع فاعلا كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾[2].

4) وجوب التأخر عن الرافع، و ليس صحيحا ما نقل عن الكوفيين أنهم جوزوا تقدم الفاعل على فعله، وإليه ذهب بعض المحدثين[3]. أمّا قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[4]. فقد تأوله النحاة بأنه مرفوع المحل بـــ (مسؤولاً) المقدر المفسر بـــ (مسؤولاً) الظاهر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[5]. ولكن ليس في (مسؤولاً) المفسر ضمير كما في (استجارك) المفسر، لأصالة الفعل في رفع المسند إليه، فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول[6].

---

(1) هود / 44.

(2) إبراهيم / 45.

(3) ينظر: تفصيل ذلك والرد عليه في تحقيقات نحوية: 95 – 105.

(4) الاسراء: 36.

(5) التوبة / 6.

(6) ينظر: شرح الرضي: 1/ 195.

وهنا نود أن نناقش رأيا نسب إلى الفرّاء و من ثم عُدَ من مسائل الكوفيين، فقد ذهب د. إبراهيم السامرائي، إلى أن الفرّاء جوز تقديم نائب الفاعل على فعله، فقد أعرب الفرّاء (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[1] نائبا عن الفاعل[2]، وقد أحال على معاني القرآن: 1/ 301 وكذلك: 2/ 332. وإذا ذهبنا إلى معاني القرآن للفراء وجدناه يقول:"(ما) في موضع رفع بما لم يسم فاعله"[3]. ولإيضاح ذلك نرجع إلى الآية التي فسرها الفرّاء وهي: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ وأنت ترى أنّ (ما) معطوفة على ما سبقها من المرفوعات ب (حُرّم)، فهي حقا رفع بما لم يسم فاعله ولكن المتقدم، وهو لم يشر إلى المتأخر. ثم نمضي مع قول الفرّاء فنراه يقول"و(ما ذُبِحَ) في موضع الرفع لا غير))[4]. ولم يشر الأستاذ الفاضل إلى هذا. بل إن المحقق الفاضل قد أورد في الهامش[2] ما يأتي:"أي بالعطف على الميتة"[5]. مما يدعم ما نقول إن مقصود الفرّاء بالرفع هو العطف. ونستمر في الاسترسال، فيقول الفرّاء في الموضع نفسه (وَ أَن تستَقسِمُواْ) رفع بما لم يسم فاعله، وهذه حجة قاطعة على أن الفرّاء أراد

(1) المائدة / 3.

(2) ينظر: المدارس النحوية اسطورة وواقع: 55

(3) معاني القرآن: 1/ 301.

(4) معاني القرآن: 1/ 301.

(5) معاني القرآن:1/ 301 , الهامش (2).

بقوله (رفع بما لم يسم فاعله) العطف لا غير، وتمام الآية الكريمة هو ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ ومن هنا فهو قد أراد العطف برفع المصدر المؤول (وأن تَسْتَقْسِمُواْ) على ما تقدم، إذ لا يمكن أن يكون نائب فاعل.

أمّا الموضع الآخر الذي أحال عليه فهو قول الفرّاء:"وإذا قلت (أخفِيَ لَهُمُ) وجعلت (ما) في مذهب (أي) كانت (ما) رفعا بما لم تسم فاعله"[1]. وهو يتحدث عن الآية الكريمة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[2].

ومعنى قول الفرّاء أن (ما) استفهامية في محل رفع مبتدأ والخبر (أخفي) وعند الفرّاء والكوفيين أن"المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان"[3] فيتضح أن مقصود الفرّاء والكوفيين أن (ما) مبتدأ رافعه جملة ما لم يسم فاعله، بدليل قول الفرّاء في الآية الكريمة: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4]. "فموضع (الذي) رفع تستأنفه على الحق، وترفع كل واحد بصاحبه"[5]. فالذي مبتدأ و خبره (الحق) وقد ترافعا. و ليس

---

(1) معاني القرآن: 2/ 332.

(2) السجدة/ 17.

(3) الانصاف: 1/ 44.

(4) الرعد/ 1.

(5) معاني القرآن: 2/ 57.

الفرّاء وحده يذهب إلى هذا، انظر إلى ما قاله أبو بكر ابن الأنباري الكوفي المعروف في (شرح القصائد السبع الطوال) في قول الشاعر:

له لبد أظفاره لم تُقَلَّمُ.

إذ قال"وأظفاره رفع بما عاد من تقلم، والذي في تقلم اسم ما لم يسم فاعله"[1]. فقد صرح بوجود اسم في الفعل المبني للمجهول (تقلم) هو الضمير المستتر النائب عن الفاعل و العائد على أظفاره. مما يدل على أنّه يمضي مع ما ذهب إليه الفرّاء قبله، وهذا كله يوضح وهم الأستاذ الفاضل.

5) عدم جواز حذفهما، لأنهما من عمد الكلام، فإذا حذفا من الكلام"بقي الفعل حديثا من غير محدث عنه"[2].

6) لا يرفع الفعل إلّا فاعلاً واحداً، وكذلك ما أناب عنه.

7) يضمران و يظهران و ينكران و يعرفان، لذلك لا تقع الجملة فاعلاً ولا نائب فاعل"لأن الجمل لا تكون إلّا نكرات"[3]، لذلك أيضاً منع النحاة إقامة الحال والتمييز لأنهما لا يكونان إلّا نكرتين.

8) يرتفع الفاعل بالفعل فنقول (سافر محمد)، وباسم الفعل نقول: هيهات العقيق، وباسم الفاعل فنقول: محمد مسافرُ أخوه، وبالصفة المشبهة، فنقول:

---

(1) شرح القصائد السبع الطوال: 279, وينظر تحقيقات نحوية: 103.

(2) شرح المفصل: 7/ 71.

(3) شرح المفصل: 7/ 72 .

أخوك طويل ذراعه، وكذلك يرفع بأمثله المبالغة واسم التفضيل والمصدر وغيرها[1]. ويرتفع النائب عن الفاعل بالفعل فنقول: شوهد محمد، وباسم المفعول فنقول: محمد محمودة سيرته، وبالاسم المنسوب فنقول: أنت تميمي نسبه، لأنهما في معنى الفعل المبني للمجهول.

9) ينزل الفاعل من الفعل منزلة الجزء من الكل، وكذلك نائب الفاعل.

ونظرا إلى هذا التشابه وغيره، فقد رأى بعض المحدثين أن الفاعل ونائب الفاعل مادة واحدة، ولا فرق بين الفاعل ونائب الفاعل، وهذه التسمية فرضها المنهج العقلي[2]. وواضح أنهم يذهبون إلى التسوية بينهما، لأن موقعهما مسند إليه، وهذا الموقع ليس كافيا للتسوية، فما تعنيه عبارة البناء للمفعول غير ما تعنيه عبارة البناء للفاعل، وهل نسوي بين كل مايقع مسنداً إليه أيضاً فيكونا مساويين للمبتدأ مثلا؟، وهل نسوي بين الخبر والفعل؟ لأن كلاً منهما مسند في الجملة؟. الحق أنهما مختلفان، فمن حيث الصياغة تقدم أن نائب الفاعل يستلزم صياغة عبارة تختلف عن صياغة عبارة الفاعل، ولو كانا مادة واحدة لتساوت العبارتان.

أمّا من حيث الدلالة فهي مختلفة من غير شك، ولو لم تكن كذلك لما ابتدعها العربي ليعبر عن أغراضه ومعانيه وكانت من لغو الكلام، فالمنطق

---

(1) ينظر: تحقيقات نحوية: 10.

(2) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 45- 47, في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث: 91, النحو العربي نقد وبناء: 91, الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية: 33, نقلاً عن تحقيقات نحوية: 8.

والعقل يوجبان أنهما ليسا مادة واحدة، والنحاة القدماء مقرون بذلك ويفرقون بينهما، قال سيبويه:"هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له. كما فعلت ذلك بالفاعل، فأمّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو، والمفعول الذي لم تعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك:"ضُرِبَ زيد و يُضرب عمرو"[1].

فلو كانا مادة واحدة لتساوت العبارتان وتعاور البناءان، ويكون معنى ضرب زيدٌ عمراً مساوياً لضُرِبَ عمرو. وهذا ما لا يمكن أن يقبل بسبب اختلاف المعنيين، لأنّ الجملة الأولى من باب الذكر أمّا الأخرى فمن باب الحذف، و لكل دلالة.ففي قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] مثلا بني للمفعول ليعم الغضب، فلا يقتصر على غضب الله تعالى وحده، بل ليلعنهم ويغضب عليهم الغاضبون لأنتهاك محارم الله تعالى"و في حذف فاعل الغضب من الإشعار بإهانة المغضوب عليه وتحقيره وتصغير شأنه ما ليس من ذكر فاعل النعمة من إكرام المنعم عليه والإشادة بذكره ورفع قدره ما ليس في حذفه، فإذا رأيت من قد أكرمه ملك وشرفه ورفع قدره فقلت: هذا الذي أكرمه السلطان

(1) كتاب سيبويه: 1/ 33- 34.

(2) الفاتحة / 7.

وخلع عليه وأعطاه ما تمناه، كان أبلغ في الثناء والتعظيم من قولك: هذا الذي أُكرم وخلع وشُرِفَ وأُعِطيَ"[1].

الفرق بين الفاعل ونائب الفاعل:

تقدم أنّ الفاعل والنائب عنه يتشابهان في جملة أمور، ولكنهما يختلفان في أمور منها:

1- إنّ الفعل مبني للمعلوم في قولنا (قَتَلَ محمدٌ) لكنه مبني للمجهول في قولنا (قُتِلَ محمدٌ). ولكي لا يلتبسا منع الصرفيون صياغة اسم التفضيل وفعل التعجب من المبني للمجهول.

2- عبارة البناء للفاعل أوسع من عبارة البناء للمفعول وقد تقدم أنّ الفاعل يرتفع بالفعل وباسم الفعل واسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبه واسم التفضيل والمصدر، وما نائب الفاعل فيرتفع بالفعل واسم المفعول والاسم المنسوب.

3- عبارة البناء للفاعل قطعية الدلالة، أمّا عبارة البناء للمفعول فاحتمالية الدلالة- فالفعل المضارع الثلاثي المبني للمجهول يتشابه مع الفعل المزيد بالهمزة في أوله المبني للمجهول أيضاً، وكلاهما يبنى على صيغة (يُفعَل) فالفعل: رجع يرجع يبنى مضارعه للمجهول فنقول (يُرجَعُ) والفعل أرجع يرجع مضارعه المبني للمجهول (يُرجِعُ) ولكن المائز بينهما هو السياق

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 67.

والمعنى، وكذلك ما كان مزيدا مضعف الآخر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[1] تحتمل البناء للمفعول وللفاعل ولكل معناه، ومثله صيغة اسم المفعول من الفعل (اختار) فجملة: أنت مختارنا- تحتمل الفاعلية والمفعولية. وكذلك تتشابه صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مع اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي، فتكون جملتها احتمالية الدلالة: ففي قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾[2] تحتمل الزمانية والمكانية والمصدرية، ولكن الصيغة واحدة.

4- إنّ الحديث في قولنا سافر محمد عن الفاعل وهو محمد، ولكنه في قولنا قُتِلَ محمدٌ حديث عن المفعول به لأن الفعل مبني أصلاً لكلام عليه، قال الرضي: "وإنما أضيف إلى المفعول لأنّه بنى له"[3].

5- نائب الفاعل قد يأتي جاراً ومجروراً، ولكنه في الفاعلية لا يمكن أنْ يقع الجار والمجرور فاعلاً، وقد يأتي كذلك نائب الفاعل ظرفا، وهذا ما لا يكون مع الفاعل.

6- إذا كان نائب الفاعل جارا ومجروراً والمجرور مؤنثا فلا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكرا، فنقول: ذُهِبَ بفاطمة، ولا نقول: ذُهِبَتْ بفاطمة، في حين أننا يجب أن نؤنث في الفاعل، فنقول: ذهبت فاطمة.

---

(1) البقرة/ 282.

(2) القيامة/ 12.

(3) شرح الرضي/ 4/ 123.

7- إذا تقدم الفاعل على فعله أعرب مبتدأ على رأي الجمهور، ولكن لا يصح أن يعرب نائب الفاعل عند تقدمه على فعله وكان جاراً ومجروراً- مبتدأ بإجماع النحاة[1].

8- هناك سمة واضحة في التعبير القرآني في استعمال الفعل المبني للمجهول، ففي الحديث عن الخير العام والفضل والإحسان يبنى الفعل للمعلوم، ولكنه يبنى للمجهول عند الحديث عن الشر والسوء والذم، وقد نقل د. فاضل السامرائي رأياً لابن القيم في هذا الخصوص، ولكنه أخذ عليه إطلاق كلامه عندما قال:"فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معها للمفعول"وجاء بأمثلة نسب فيها إهلاك الظالمين والمفسدين وتدميرهم إلى الله سبحانه وتعالى غير أن الأمثلة التي جاء بها لم نجد فيها فعلا مبنيا للمجهول، بل جاءت جميع الأفعال مبينة للمعلوم ولم يذكر فعلا مبنيا للمجهول والمقام مقام خير وفضيلة[2].

والحق أن هذه سمة عامة في الأسلوب القرآني، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[3] فبني الفعل للمجهول في مقام الشر وبني للمعلوم في مقام الرشاد. والأمثلة كثيرة على ذلك. غير أننا

(1) ينظر: شرح التصريح: 1/ 124, حاشية الصبان: 2/ 87.

(2) ينظر: معاني النحو: 2/ 499.

(3) الجن: 10.

قد نجد أفعالا مبنية للمجهول والمقام مقام خير وسلام، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾[1] فبني الفعل للمجهول والمقام مقام تحية وسلام. وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[2].

والحديث عن الايمان بالشريعة والقرآن الكريم[3]، وقال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[6]. وغير ذلك من الأمثلة، التي جاءت من سورة واحدة تدل على أن استخدام الفعل المبني للمجهول ليس مقصورا على مقام الشدة والسوء والكفر والضلالة والتدمير والهلاك.

---

(1) النساء/ 86.

(2) البقرة/ 2-5.

(3) ينظر: الكشاف: 1/ 136.

(4) البقرة: 25.

(5) البقرة/ 154.

(6) البقرة/ 183.

ما ينوب عن الفاعل:

اشترط النحاة في ما ينوب عن الفاعل بجميع أنواعه أن يؤدي فائدة متجددة، فقد منعوا ضُرِب شيء وجلس مكان أو زمان أو في موضع، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها[1]. وينوب عن الفاعل بعد حذفه ما يأتي:

أ- **المفعول به**: وذلك لكي "لا يبقى الفعل حديثا من غير محدث عنه"[2]، والنحاة يرون أن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات، ونسب الرضي[3] هذا الرأي إلى البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أن قيام المفعول به المجرور أولى، لا أنه واجب، مستدلين بقراءة قوله تعالى: ((لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْه القُرْآنُ))[4] بالنصب، وقول الشاعر:

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جِرْو كَلْبٍ لسُبَّ بذلك الجِروِ الكلابا

وغيره من الشواهد.

فإذا كان متعديا إلى مفعول واحد حذف الفاعل وأقيم مقامه نحو ضرب زيد عمرا قلنا: ضُرِبَ عمرو، وإن كان متعديا إلى مفعولين نحو أعطيت زيدا

(1) ينظر: شرح الرضي: 1/ 194.

(2) شرح المفصل: 7/ 71.

(3) ينظر: شرح الرضي: 1/ 192.

(4) الفرقان: 32.

كتابا قلنا: أُعْطِيَ زيدٌ كتاباً، وإن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو أعلمت زيدا محمدا خير الناس قلنا: أُعْلِمُ زيدٌ محمداً خيرَ الناسِ.

والنحاة في هذا لم يشترطوا مفعولا معينا، فإن شئت أي المفاعيل تقوم مقام الفاعل، إلّا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت، لأن الثاني في باب (علم) قد يكون جملة، إذ هو في الأصل خبر المبتدأ قبل دخول هذه الأفعال، فيتعين أن يكون المبتدأ هنا هو الذي ينوب عن الفاعل وما ينوب عنه لا يكون جملة، كما تقدم، ومثل ذلك المفعول الثالث، (لأعلم)، لانه المفعول الثاني لعلم.

وقد نقل عنهم أنه في باب ظن وأخواتها ربما تغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ففي نحو قولنا ظننت محمداً مسافرا، فإذا هو حاضر، الشك في السفر، وتقول ظننت المسافر محمدا فإذا هو خالد، الشك في محمد، فتعين أن يقوم الأول مقام الفاعل منعاً للبس، ومثله في باب أعطى، فإنه يجوز إقامة أي المفعولين، ما لم يكن هناك لبس، ففي قولنا أعطيت زيداً درهماً جاز أن نقول: أعطي زيد درهماً و أعطي درهم زيداً، لأنّ الدرهم لا يكون إلّا مأخوذا، فإنْ حدث اللبس تعيّن إقامة الأول، نحو قولنا: أعطى زيدٌ محمداً عبداً، فنقول: أعطي محمدٌ عبداً، لأنّ محمداً هو الأخذ، فلا يجوز أن نقول: أعطي عبدٌ محمداً، لأنّ العبد يجوز أن يكون الأخذ.

ويرى الكوفيون أن المفعول الأول لو كان معرفة والثاني نكرة يتعين إقامة الأول، فنقول: كُسِيت الأرضُ خضرةً ولا يجوز عندهم كُسِيت خضرةٌ

الأرضَ[1]. أمّا (كان) فقد نقل الرضي[2] تجويز الفرّاء بناءه للمجهول فيقول كين قائمٌ، وقد منعه ابن السراج قائلاً:"وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر. والفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير المفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثاني هو الأول في المعنى"[3].

والحق أنَّ هذا المذهب بعيد لأمرين: الأول: أنَّ هذا الفعل من عوامل المبتدأ والخبر والحذف في باب النيابة من الفاعل ليس منويا، لأن المبتدأ لا يحذف إلّا مع كونه منويا، فهو عمدة في الكلام، لذلك لا ينوب، والآخر: أنَّ الجملة لا تقوم مقام الفاعل أو نائبه إلّا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون، وجملة: كان زيد قائما عند بنائه للمجهول هي كين القيام ولا معنى لذلك.

ب. **المصدر**: ويقوم مقام الفاعل إذا كان الفعل لازماً وقد بني للمجهول، فلا مفعول فيه يقوم مقامه، والمصدر في اللغة على ضربين: ضرب يؤكد الفعل من غير زيادة فائدة، وضرب يراد به إبانة فائدة، والضرب الأول لا يجوز إقامته مقام الفاعل، أمّا الثاني فيجوز إقامته، فنقول: سيرَ سيرٌ طويلٌ.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 513, وهمع الهوامع: 1/ 162.

(2) ينظر: شرح الرضي: 1/ 190.

(3) الأصول: 1/ 91 –92.

واشترط في المصدر أن يكون متمكناً ، فلا يصح أن نقول: سبح في الدار سبحان الله، بل سبح في الدار تسبيح كثير لله.

وقد جوّز النحاة إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعِد، أو الخروج قد خُرج، بناءا على قرينة التوقع، أي قد قُعِد القعود المتوقع، وجوزوا نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولا به نحو قولنا: قمت فاستُحْسِنَ، أي استحسن قيامي. كما اشترطوا في المفعول المطلق ألّا يكون لمجرد التأكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معا كلاما، فلو قلت: ضُرِبَ ضربٌ لم يجز، لأن ضُرِبَ مستغن بدلالته عن الضرب عن قولنا (ضَرْبٌ)، بل يقال: ضُرِبَ ضربة أو الضربُ المبرح، وهذه الفائدة المتجددة عامة في كل ما ينوب عن الفاعل.

ج. **الظرف**: ويقوم مقام الفاعل في الفعل اللازم المبني للمجهول أيضاً، واشترط له شرطان: **الأول** أن يكون متصرفا، فنقول: سير فرسخان وسير يوم كامل. فأمّا الظروف غير المتصرفة وهي"ما لزم النصب على الظرفية"[1] نحو إذا وإذ وعند ومنذ فلا يجوز فيها ذلك، وقد أجاز بعضهم غير المتصرف نحو قُعِدَ عندك، ورده الرضي[2].

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 507.

(2) ينظر: شرح الرضي: 1/ 194.

والشرط الآخر أن يكون ملفوظا به، وقد أجاز بعضهم غير الملفوظ به مع القرينة، نحو أنت في دار ضُرِبَ، أي: ضُرِبَ فيها.

د. **الجار والمجرور:** ويقوم مقام الفاعل إذا كان الفعل لازما، فنقول: سِيرَ بزيد وذهِبَ به، لأنّ الباء بمنزلة الهمزة في التعدية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه إذا فقد المفعول فإنّ أكثر النحاة يذهبون إلى تساوي الأنواع الأخرى في النيابة بلا تفضيل، وبعضهم رجح الجار والمجرور؛ لأنّه مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، وبعضهم رجح الظرف والمصدر لأنهما مفعولان بلا واسطة، وبعضهم رجح المفعول؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر، وقد مال الرضي إلى أن الأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة[1].

ولا شك في أنه ينطلق من السياق واهتمام المتكلم بذكر ما هو داخل في العناية والاهتمام، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[2]. كيف أناب المصدر مناب الفاعل، بسبب"أن الاهتمام منصب على المصدر الدال على المرة"[3]، على الرغم من تقدم الجار والمجرور.

(1) ينظر: شرح الرضي: 1/ 195.

(2) الحاقة / 13.

(3) معاني النحو: 2/ 503.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب المطبوعة

1. أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، الهيأة العامة لشوؤن المطابع الأميرية القاهرة، 1348هـ- 1964م.

2. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (911 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.

3. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن السكيت (244 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط2، 1375هـ-1956م.

4. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول: مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973 والجزء الثاني: مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1973م.

5. الأضداد، أبو بكر الأنباري (328 هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، 1960م.

6. الأضـداد في كـلام العـرب، أبـو الطيـب اللغـوي، تحقيـق: د. عـزة حسـن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1382هـ- 1963م.

7. ايضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسـم الأنبـاري، تحقيـق: محمـد محيي الدين عبد الحميد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971.

8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (672 هـ)، تحقيـق: محمـد كامـل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.

9. التطور النحوي للغة العربيـة، برجشتراسـر أخرجـه وصـححه وعلـق عليـه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، 1982.

10. التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمـد سـلمان، مطـابع التعلـيم العـالي الموصل، 1991م.

11. الجمل في النحو، الخليل بن احمد الفراهيـدي (175 هــ)، تحقيـق: د. فخـر الدين قباوة، ط5، 1995م.

12. الجملة العربية تأليفها وأقسـامها، د. فاضـل صـالح السـامرائي، منشـورات المجمع العلمي العراقي، 1994.

13. حاشية الصبان علـى شـرح الأشمـوني، محمـد علـي الصـبان (1206هــ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، الطبيعة الأولى: 1423هـ- 2002م.

14. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العـرب، عبـد القـادر بـن عمـر البغـدادي (1089هـ) الطبعة الأولى- بولاق- القاهرة.

15. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية بغداد، ط 1990، 4.

16. دراسات نقدية في النحو العربي، د عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنكلو المصرية مطبعة الخير- القاهرة 1957م.

17. دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد 338هـ)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ- 1987.

18. ديوان الأعشى (الصبح المنير)، تحقيق: زولد فجاير- فينا: 1927.

19. ديوان زهير بن أبي سلمى- دار الكتب: 1363هـ.

20. ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله اسماعيل الصاوي، مصر: 1936م.

21. رسالة الأضداد، جمال الدين بن بدر المنشئ، تحقيق: د. محمد حسين الياسين، مطبعة الأديب، ط1، 1985م.

22. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد، 1399هـ – 1979م.

23. سر الفصاحة أبو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (466 هـ)، شرح وتصحيح، عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر 1969م.

24. شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمداني المصري (769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14، مطبعة السعادة بمصر 1960.

25. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.

26. شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس (338هـ)، تحقيق: أحمد خطاب عمر، بغداد، 1392هـ- 1972م.

27. شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ)، تحقيق: د.عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1991م.

28. شرح المفصل- موفق الدين بن يعيش النحوي (643 هـ)، إجازة الطباعة المنيرية.

29. الصاحبي، أبو الحسن أحمد بن فارس (395 هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر- دار إحياء الكتب العربية.

30. الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (373هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العري، القاهرة، (د.ت).

31. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980-1982.

32. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري (ت400هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان.

33. فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب، القاهرة- مصر: ط 1987.

34. الفعل زمانه وأبنيته- د. إبراهيم السامرائي- مؤسسة الرسالة بيروت ط2: 1400هـ- 1980م.

35. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، أبو العباس المبرد (285 هـ) الجزء الأول والثاني: تحقيق: د. زكي المبارك، ط 1، 1356هـ- 1937م، والجزء الثالث: تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1356هـ.

36. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض: 1402هـ- 1982م.

37. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله الزمخشري (538هـ)، دار المعرفة- بيروت.

38. كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (599هـ)"، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الرشاد بغداد، 1984.

39. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور الأفريقي المصري (711هـ) دار صادر بيروت، 1374هـ- 1955م.

40. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو اسحق الزجاج (311 هـ)، تحقيق: هدى قراعه، مطابع الأهرام، القاهرة، 1391هـ- 1971م.

41. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م.

42. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1960م.

43. المدارس النحوية- أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1987م.

44. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، 1406هـ- 1986م.

45. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعرف، القاهرة، ط6، 1992م.

46. مدرسة البصرة النحوية- نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط1، 1968.

47. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ- 1958م.

48. المذكر والمؤنث، أبو زكريا الفرّاء(207هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975م.

49. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، 1980.

50. المصطلح النحوي- نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1401هـ، 1981م.

51. معاني القران، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (215هـ)، دراسة

وتحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الـورد، مكتبـة النهضـة العربيـة، بـيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

52. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، 1979م.

53. معاني القران، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: ومحمـد علـي النجـار، وأحمد يوسـف نجـاتي، الطبعـة الثالثـة، عـالم الكتـب- بـيروت: 1403هــ- 1983م.

54. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة.

55. مغنى اللبيب عن كتـب الأعاريـب، لجمـال الـدين ابـن هشـام الأنصـاري (761هــ) حققـه وعلـق عليـه، د. مـازن المبـارك، محمـد علـي حمـد الله، دار الفكر- بيروت.

56. مفاتيح العلوم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بـن يوسـف الكاتـب الخـوارزمي (387هـ)، مطبعة الشرق، مصر، 1342هـ.

57. المقتضب، لأبي العباس محمد بـن يزيـد المـبرد، تحقيـق: محمـد عبـد الخـالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت.

58. مقدمة في النحو، خلـف بـن حيـان الأحمـر، تحقيـق: عـز الـدين التنـوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ- 1961م.

59. مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، د. جعفر نـايف عبابنـة، دار الفكر، عمان، 1984.

60. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (1349هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1950م.

61. نحو القراء الكوفيين: خديجة أحمد مفتي، توزيع دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

62. النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة،عمان، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م.

63. نزهة الطرف في علم الصرف أحمد بن محمد الميداني تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، 1401هـ-1981م.

64. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي،مطبعة وادي الملوك ط2، 1954م.

65. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م.

الرسائل الجامعية:

1. البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري، محمد عبد الرسول سلمان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1998م.
2. المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف (دراسة موازنة)، علي جميل عباس السامرائي، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1990م.
3. موقف الازهري من كتاب العين، قاسم محمد كامل، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995م.

البحوث المنشورة:

- المصطلح الكوفي، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الموصل، العدد الأول، 1979م.

تم بحمد الله